

جَوَاهِرُ الْحَافِظِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْمُنْكَرِ الْمَصْرِيِّ

عَنْ سَبِيلِهِ فِي الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ

وُلِدَ سَنَةَ ٥٨١ وَتُوفِيَ سَنَةَ ٦٥٦

رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

اعْتَقَى ابْنَهُ

عَبْدَ الْفَتْاحِ أَبُو غُدَّةٍ

وَيَلِيهِ لِلْمُعْتَنِي بِهِ

أَمْرَاءُ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحَدِيثِ

و

كَلِمَاتٍ فِي كَشْفِ أَبَاطِيلِ وَأَفْرَادَاتٍ

النَّاشِرُ

مَكْتَبُ الْمَطْبُوعَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِحَلَبَ

بَابُ الْحَدِيدِ - مَكْتَبَةُ النُّهْضَةِ - ت ٣٥٢٩١

حقوق الطبع محفوظة
للمؤتني به

الطبعة الأولى، سنة ١٤١١ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقدمة بين يدي رسالة المنذري :

كَتَبَ الحَافِظُ المَنذَرِيُّ رَحِمَهُ اللهُ هَذِهِ الرِّسَالَةَ، جَوَاباً عَنْ سُؤَالٍ مَطْوَلٍ وَرَدَ إِلَيْهِ مِنْ أَحَدِ عِلْمَاءِ عَصْرِهِ، وَقَدْ أَطَالَ السَّائِلُ السُّؤَالَ وَنَوَّعَهُ، بُغْيَةً أَزْدِيَادِ الاسْتِفَادَةِ لَهُ، وَقَدْ سَأَلَ عَنْ بَعْضِ الْمُعْضِلَاتِ الَّتِي تَعْتَرِضُ الْمُشْتَغِلِينَ بِالحَدِيثِ، عِنْدَ قِيَامِهِم بِالْخَرِيجِ وَالْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ وَنَقْدِ الرُّوَاةِ.

وَالرِّسَالَةُ عَلَى صِغَرِ حَجْمِهَا وَلَطَافَةِ قَدْرِهَا، تَضَمَّنَتْ فَوَائِدَ جُلَى وَإِجَابَاتٍ مُؤَصَّلَةً، فَلِذَا كَانَتْ جَدِيرَةً بِالْعِنَايَةِ وَالنَّشْرِ، لِسَدِّهَا ثَغْرَةً مِنْ ثَغَرَاتِ الْبَحْثِ الْحَدِيثِيِّ لَدَى الْمُشْتَغِلِينَ بِالسَّنَةِ الْمَشْرِفَةِ وَعِلْمِهَا. وَهَذِهِ الرِّسَالَةُ مَخْطُوطَةٌ مُحَفَظَةٌ فِي الْمَكْتَبَةِ الظَّاهِرِيَّةِ بِدَمَشَقٍ، ضَمِنَ مَجْمُوعٌ، بِرَقْمٍ ٩ (ق ١٢٨ - ١٣٧) وَخَطَّهَا حَسَنٌ مَقْرُوءٌ، وَلَمْ يُذَكَّرْ اسْمُ كَاتِبِهَا وَلَا تَارِيخُ كِتَابَتِهَا فِيهَا.

وَقَدْ وَقَفْتُ عَلَى مُصَوَّرَةِ هَذِهِ الرِّسَالَةِ مِنْ مَدَّةٍ بَعِيدَةٍ، وَكُنْتُ أَعِزُّمُ عَلَى خِدْمَتِهَا وَنَشْرِهَا، لِتَكُونَ ضِمْنَ الرِّسَالَتِ الْحَدِيثِيَّةِ الْأَرْبَعِ الَّتِي خِدْمَتُهَا وَاعْتِنَتْ بِهَا، مِمَّا يَتَّصِلُ بِعِلْمِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ، وَهِيَ رِسَالَتَا التَّاجِ السَّبْكِيِّ: قَاعِدَةُ فِي الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ، وَقَاعِدَةُ فِي الْمُؤَرِّخِينَ، وَرِسَالَةُ الْحَافِظِ السَّخَاوِيِّ: الْمُتَكَلِّمُونَ فِي الرِّجَالِ، وَرِسَالَةُ الْحَافِظِ الذَّهَبِيِّ: ذِكْرٌ مَنْ يُعْتَمَدُ قَوْلُهُ فِي الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ، فَتَكُونَ رِسَالَةُ الْحَافِظِ الْمَنذَرِيِّ خَامِسَةً هَذِهِ الرِّسَالَتِ، وَلَكِنْ لَمْ يُقَدَّرْ لِي ذَلِكَ فِي حِينِهِ.

ثُمَّ وَقَفْتُ عَلَيْهَا مَطْبُوعَةً فِي سَنَةِ ١٤٠٦ بِمَطْبَعَةِ الْفَيْصَلِ بِالْكُوَيْتِ، بِالعَنْوَانِ التَّالِي: (رِسَالَةُ فِي الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ لِلْإِمَامِ الْحَافِظِ الْمَنذَرِيِّ، حَقَّقَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ - كَذَا - عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَبْدُ الْجَبَّارِ الْفَرَيَوَانِيُّ - مَكْتَبَةُ دَارِ الْأَقْصَى). فَصَرَفْتُ النَّظَرَ

عن خدمتها والعناية بها، اكتفاء بهذه النشرة التي قام بها الأستاذ عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي جزاه الله خيراً.

ثم عَرَضْتُ لي مراجعةً فيها، فقرأتها في المطبوعة وتوقفت في كثير من كلماتها التي أُثبتت على غير وجهها، وظهر لي فيها أخطاء علمية فاحشة، فقابلت المطبوعة بالأصل الوحيد المطبوعة عنه، فرأيتها مثلومةً مكلومةً في مواضع كثيرة، ساقطاً منها الكلمة والكلمتان، والجملة والجملتان، بل الصفحة والصفحتان!

فقد وَقَعَ فيها سَقَطٌ كبيرٌ يَبْلُغُ في المطبوعة نحو ثلاثين سطراً، مما يُلغي النشرة ويجعلها مرفوضةً منبوذة. فَأُسِفْتُ لذلك جداً، وما كنتُ أظنُّ بالأستاذ الكريم أن تقع له تلك الأخطاء لولا وقوعها ووقوفي عليها.

فَتَحَرَّكَتْ هِمَّتِي من جديد إلى نشرها تامةً كاملة، سليمةً مستقيمة، بقراءة صحيحة، أرجو أن لا تكون خاطئة ولا واهمة، وعلقتُ عليها بإيجازٍ بالغٍ في مواضع، وبإسهابٍ في مواضع، نظراً لمقتضى المقام. وجعلتُ لشرح قول أبي حاتم الرازي: (يُكْتَبُ حديثُهُ ولا يُحْتَجُّ به)، وتَقْدِيهِ (تَمَّةً) في آخر الرسالة، ووضعتُ لمباحثها عناوين تتقدمها بين هلالين، إضافةً مني لتيسير فهمها، وترجمتُ للحافظ المنذري ترجمةً لائقةً بِسُمُوِّ مَقَامِهِ وإِمَامِيَّةِ رَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى. وأرجو أن تكون هذه النشرة أو الطبعة مؤديةً الغاية التي كَتَبَ الإمامُ المنذريُّ الرسالة من أجلها.

وَنَبَّهْتُ في تعليلي على الرسالة إلى مواضع التحريف والخطأ والسَّقَطِ والنقص في نشرة الأستاذ الفريوائي، رامزاً إلى اسمه بحرف (ف). ورأيتُ أن أذكر هنا جملة ما وهم فيه، لِيَتَبَيَّنَ عِظَمُ الْخَلَلِ الذي وقع منه في تلك الطبعة، ولتَظْهَرَ مَزِيَّةُ هذه الطبعة وتَمَامُهَا وسَلَامَتُهَا من الأخطاء التي وَقَعَتْ في تلك النشرة، ومن الله العون والتوفيق:

١ - جاء في عنوان الرسالة: «رسالة في الجرح والتعديل... حَقَّقَهُ وعلَّقَ عليه عبد الرحمن...». وهذا الخطأ ظاهر لا يحتاجُ إلى تعليق.

٢ - ذَكَرَ فِي ص ٤ أَنَّ النسخة الخطية لهذه الرسالة (قد كُتِبَتْ فِي سَنَةِ ٨٧١هـ). وَهَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ، فَالْوَاقِعُ أَنَّ المخطوطة لَا تَارِيخَ لِكِتَابَتِهَا إِطْلَاقاً، وَهَذَا التَّارِيخُ مَكْتُوبٌ عَلَى خَاتَمَةِ رِسَالَةٍ قَبْلَهَا، مَكْتُوبَةٌ بِخَطِّ مَغَايِرٍ لَخَطِّهَا تَمَامَ المَغَايِرَةِ، فَالتَّارِيخُ لِكِتَابَتِهَا بِهَذَا التَّارِيخِ خَطَأٌ مُتَبَرِّعٌ بِهِ!.

٣ - تَرْجَمَ لِلْحَافِظِ المَنْذَرِيِّ تَرْجُمَةً طَوِيلَةً مِنْ ص ٥ حَتَّى ١٩، بَلَغَتْ ١٥ صَفْحَةً مِنْ تِلْكَ الطَّبْعَةِ، اسْتَقَافَهَا وَاسْتَفَادَهَا مِنْ كِتَابِ الأَسَازِ الدُّكْتُورِ بَشَّارِ عَوَادٍ مَعْرُوفٍ: «المَنْذَرِيُّ وَكِتَابُهُ التَّكْمِلَةُ لَوْفِيَّاتِ النُّقْلَةِ»، المَطْبُوعِ فِي العِرَاقِ سَنَةِ ١٣٨٨. وَلَمْ يُشِرْ إِلَى ذَلِكَ بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، وَهَذَا إِخْلَالٌ بِالأَمَانَةِ العِلْمِيَّةِ، فَمَا يَضُرُّهُ وَيَنْقُصُهُ أَنَّ لَوْ قَالَ اسْتَقَيْتُ هَذِهِ التَّرْجُمَةَ أَوْ جُلَّهَا مِنْ كِتَابٍ... لِفُلَانٍ، بَلْ يَكُونُ ذَلِكَ عُنْوَانٌ أَمَانَتِهِ العِلْمِيَّةِ، فَفِي هَذَا الَّذِي سَلَكَ غَمَطُ الحَقِّ!.

٤ - قَالَ فِي ص ٩ أَثْنَاءَ ذِكْرِهِ شَيْوَخَ الحَافِظِ المَنْذَرِيِّ، مَا يَلِي: (٧ - الحَافِظُ الكَبِيرُ عَلِي بْنُ المَفْضَلِ المَقْدِسِيِّ، تَوَفَّى سَنَةَ ٦١١هـ، وَبِهِ تَخَرَّجَ). وَقَالَ فِي ص ١٠ مَا يَلِي: (١٥ - الحَافِظُ أَبُو الحَسَنِ المَقْدِسِيِّ). وَهُوَ المَذْكُورُ بِرَقْمِ ٧ عَيْنُهُ، فَهُمَا شَيْخٌ وَاحِدٌ!.

٥ - وَقَالَ فِي ص ٩ أَيْضاً أَثْنَاءَ ذِكْرِهِ شَيْوَخَ الحَافِظِ المَنْذَرِيِّ، مَا يَلِي: (١٢ - أَبُو اليُمْنِ الكِنْدِيُّ بِدَمَشَقٍ. ١٣ - أَبُو اليُمْنِ زَيْدُ بْنُ الحَسَنِ الكِنْدِيُّ). وَقَالَ فِي ص ١٠ مَا يَلِي: (١٧ - التَّاجُ الكِنْدِيُّ). وَهَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةُ جَمِيعاً شَخْصٌ وَاحِدٌ وَشَيْخٌ وَاحِدٌ!!!.

٦ - وَفِي ص ١٣ س ١٥ جَاءَ قَوْلُهُ: (وَكَانَ مُجَابِبَ الدَّعْوَةِ وَقَالَ السَّبْكِيُّ عَنْهُ: نَرْتَجِي الرَّحْمَةَ بِذِكْرِهِ وَيُسْتَنْزَلُ رِضَا الرَّحْمَنِ بِعِلْمِهِ). وَفِي الْعِبَارَةِ تَحْرِيفٌ عَنْ أَصْلِهَا فِي «طَبَقَاتِ الشَّافِعِيَّةِ الْكَبِيرِ» لِلْسَّبْكِيِّ ٨: ٢٥٩، وَهِيَ (تُرْتَجَى الرَّحْمَةُ بِذِكْرِهِ، وَيُسْتَنْزَلُ رِضَا الرَّحْمَنِ بِدُعَائِهِ).

٧ - وَفِي ص ٢١ س ٧ سَقَطَتْ هَذِهِ الْجُمْلَةُ بَعْدَ قَوْلِهِ وَهُوَ صَدُوقٌ (وَيَقُولُ الْآخَرُ لَا بَأْسَ بِهِ)! انْظُرْ ص ٣٧ مِنْ هَذِهِ الطَّبْعَةِ.

٨- وفي ص ٢١ س ١٢ جاء: (وإذا قال واحدٌ منهم)، سَقَطَ منها: (وهَلْ إذا قال...)، انظر ص ٣٩ من هذه الطبعة.

٩- وفي ص ٢١ س ١٤ جاء: (فإن قال: ليس بشيء يقدم على مَنْ قال: هو ثقة)، سقط من هذه الجملة كلمة (مَنْ) وبسقوطها فَسَدَتْ العبارة! وهي في الأصل: (فإن مَنْ قال: ليس بشيء...)، انظر ص ٣٩ من هذه الطبعة.

١٠- جاء في ص ٢٤ س ٤: (وقال ابنٌ سعيد: كان ثقةً...). وقد وقع في الأصل هكذا (ابن سعيد) بالياء، وهو خطأ وتحريف عن (ابن سَعْد) فتابعه وقرّره.

١١- وفي ص ٢٤ س ١٠ (كيف يُقْبَلُ...). في الأصل (وكيف يُقْبَلُ...)، فأسقط الواو.

١٢- وفي ص ٢٤ س ١٠ و ١١ و ١٢ (من غير تعيين). وهكذا وقع في الأصل، وهو خطأ فتابعه وقرّره، وصوابه: (من غير تَبَيّن) بالباء الموحدة في المواضع الثلاثة.

١٣- وفي ص ٢٤ س ١٥ (فإن الشخصَ لا يكونُ صادقاً كاذباً في حاله). كذا وقع في الأصل: (في حاله). فتابعه وهو خطأ، صوابه: (في حالةٍ) بالتاء المنقوطة.

١٤- جاء في ص ٢٦ س ١٤، تفسيراً لقول السائل: (وقال أحمد بن عبد الله: لا بأس به). قولُ الأستاذ الفريوائي: (هو أبو نعيم الأصفهاني صاحبُ الحلية). انتهى. وهو غلطٌ فاحش! فليس هو أبو نعيم الأصفهاني، وإنما هو: (أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي، صاحبُ كتاب الثقات). وأوضحتُ هذا بياناً ودليلاً في موضعه من هذه الطبعة في ص ٤٣.

١٥- في ص ٢٧ س ٧ جاء ما يلي: (أما بعد حمداً لله العلي العظيم والصلاة على خير خلقه محمد النبي الكريم). فنَصَبَ (حمداً) وجَعَلَ لفظ الجلالة

مَجْرُوراً هَكَذَا (لِلَّهِ)، وَهِيَ قِرَاءَةُ خَاطِئَةٍ مَكْشُوفَةِ الْخَطَأِ، وَالصَّوَابُ فِيهَا: (أَمَّا بَعْدَ حَمْدِ اللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ وَالصَّلَاةِ...)، انْظُرْ ص ٤٥ مِنْ هَذِهِ الطَّبْعَةِ.

١٦ - فِي ص ٢٧ س ١٣ جَاءَ (أَنْ يَعْْمُنَا بِبِرَكَاتِ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ). سَقَطَ هُنَا كَلِمَةٌ وَهِيَ: (أَنْ يَعْْمُنَا أَجْمَعِينَ بِبِرَكَاتِ...) انْظُرْ ص ٤٥ مِنْ هَذِهِ الطَّبْعَةِ.

١٧ - فِي ص ٣٠ س ١ جَاءَ (هَذَا مَا ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عِنْدَمَا وَجَدَهُ مِنْ عِبَارَاتِهِمْ). وَجَاءَ فِي الْأَصْلِ: (عَنْ مَا وَجَدَهُ...). وَكِلَاهُمَا تَحْرِيفٌ! صَوَابُهُ: (هَذَا مَا ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ مِمَّا وَجَدَهُ مِنْ عِبَارَاتِهِمْ) انْظُرْ ص ٥٣.

١٨ - فِي ص ٣٣ س ١ جَاءَ (قُلْتُ لَهُ: إِذَا [قِيلَ]: فَلَنْ لَيِّنَ أَيْشٌ تُرِيدُ بِهِ؟ قَالَ: لَا يَكُونُ...)، انْتَهَى، وَعِبَارَةُ الْأَصْلِ هَكَذَا (قُلْتُ لَهُ: إِذَا فَلَانٌ لَيِّنَ...). فِيهَا سَقَطَ كَلِمَةٌ (قُلْتُ) بَعْدَ لَفْظِ (إِذَا). فَاثْبَتَهَا الْأَسَازُ الْفَرِيوَائِي [قِيلَ]، وَأَخْطَأَ فِي ذَلِكَ، وَالصَّوَابُ: (قُلْتُ) كَمَا اثْبَتَهَا، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ بَعْدُ: (قَالَ: لَا يَكُونُ...). انْظُرْ ص ٦١.

١٩ - فِي ص ٣٣ س ٤ جَاءَ (قَالَ: وَإِنْ نَبِهَوْهُ وَيَرْجِعُ عَنْهُ فَلَا يَسْقُطُ...). هَكَذَا وَقَعَ فِي الْأَصْلِ: (وَيَرْجِعُ عَنْهُ). وَتَابَعَهُ وَقَرَّرَهُ الْأَسَازُ الْفَرِيوَائِي، وَهُوَ خَطَأٌ وَتَحْرِيفٌ، صَوَابُهُ: (وَرَجَعَ عَنْهُ)، كَمَا جَاءَ فِي أَوَّلِ «سُؤَالَاتِ السُّهْمِيِّ لِلدَّارِقُطْنِيِّ» ص ٧٢.

٢٠ - فِي ص ٣٣ س ٩ جَاءَ (وَأَنَا أَسْمَعُ بِنَسَاءٍ)، بِهَمْزَةٍ فَوْقَ الْأَلْفِ، وَهُوَ فِي الْأَصْلِ غَيْرُ مَهْمُوزٍ، وَهُوَ الصَّوَابُ، وَإِثْبَاتُ الْهَمْزَةِ هُنَا خَطَأٌ. انْظُرْ ص ٦٢.

٢١ - فِي ص ٣٣ س ١٣ ضَبَطَ (... الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ) بِكَسْرِ الْيَاءِ الْمَشْدُودَةِ مُشْكُولاً، وَهُوَ ضَبَطُ خَاطِئٍ، وَصَوَابُهُ بِفَتْحِ الْيَاءِ الْمَشْدُودَةِ: (عَلِيٍّ). انْظُرْ ص ٦٣.

٢٢ - فِي ص ٣٥ س ٥ جَاءَ (أَنْبَأَنَا أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدِ الْمَلِكِ...). وَهَكَذَا وَقَعَتْ كُنْيَتُهُ فِي الْأَصْلِ، وَهُوَ خَطَأٌ أَوْ سَهْوٌ نَظَرٍ، وَصَوَابُهُ: أَبُو الْفَتْحِ، كَمَا فِي غَيْرِ

كتاب تُرجمَ له فيه، ولم يذكروا هذه الكنية. فائتبه الأستاذ الفريوائي وقرّره! انظر ص ٦٤.

٢٣ - في ص ٤٢ س ٢ جاء (قد أكثر الأئمة الكلام فيه - أي: في ابن إسحاق - في الطرفين: الشناء والذم). وفي هذا سقط بالغ، وهو كما في الأصل: (... فمحمّد بن إسحاق بن يسار قد أكثر الأئمة الكلام فيه...). انظر ص ٧٣.

٢٤ - في ص ٤٤ س ٤ جاء (وإن لم يقتض عنده حجة في ردّ حديثه). وهذه قراءة خاطئة مخالفة لما في الأصل، الذي هو: (وإن لم يُتَيَقَّنْ عنده حجة في ردّ حديثه). انظر ص ٧٦.

٢٥ - في ص ٤٤ س ٥ جاء (غير أنه أحدث ربيعة منعه من...)، سقط هنا لفظ (ما) الثابت في الأصل هكذا: (غير أنه أحدث ربيعة ما منعه...). انظر ص ٧٦.

٢٦ - في ص ٤٤ س ٩ جاء (وما من الكلام فيه...). كذا وقع في الأصل، فتابعه وأقرّه! وفيه سقط هو: (وما جاء من الكلام فيه...). انظر ص ٧٧.

٢٧ - في ص ٤٥ س ٢ - ٣ جاء (وحدّث عنه ثلاثة من الأئمة)، وهو تحريف فاحش وقراءة خاطئة! وصوابه كما رُسِمَ في الأصل: (وحدّث عنه ثلّة من الأئمة...). انظر ص ٧٨.

٢٨ - في ص ٤٥ س ٧ جاء (فقال: أَيْشٍ نقدر نقول في ذاك)، كذا وقع في الأصل فتابعه وقرّره، وصوابه وتمامه هكذا: (فقال عليّ: أَيْشٍ تَقْدِرُ أن تقول في ذاك) كما جاءت هذه العبارة في غير كتاب كتهذيب الكمال وتهذيب التهذيب وغيرهما. ثم سقط من طبعة (ف) أيضاً لفظ (عليّ) بعد (فقال)! انظر ص ٧٩.

٢٩ - في ص ٤٧ س ٧ جاء (ويجري الكلام عنده فيه ما يكون

جرحاً...)، وَلَفْظُ (فيه) مكتوب في الأصل، ثم ضُرِبَ عليه وَكُتِبَ بدلاً عنه (في ما يكون جرحاً). والصواب إثباتها هكذا (فيما يكون جرحاً) انظر ص ٨٣.

٣٠ - في ص ٥٥ - ٥٧ سَقَطَ بَعْدَ قول المنذري في ص ٥٥ سطر ١٠ (...). ولا فرق بين أن يكون الجرح مُخْبِراً بذلك للمحدث مُشَافِهُةً، أو ناقلاً له عن غيره، والله عز وجل أعلم)، وَقَبْلَ قول المنذري في ص ٥٧ س ٢ (وأما شَرَطُ الشيخين فقد ذَكَرَ الأئمةُ أن البخاري ومسلماً لم يُنْقَلْ عن واحد منهما...)، سَقَطَ نحو ثلاثين سطرًا!! وهذا نصُّ السَّقْطِ الواقع في طبعة الأستاذ الفريوائي، وهو في الأصل موجودٌ بتمامه:

«وأما ما نُقِلَ عن يحيى بن معين من توثيق شجاع مرةً، وتوهينه أخرى، فهذان القولان في زمانين بلا شك، ولا يُعْلَمُ السابقُ منهما، ويَحْتَمِلُ أنه وثَّقَهُ ثم وَقَفَ على شيءٍ من حاله بَعْدَ ذلك يُسَوِّغُ له الإقدام على ما قاله، ويَحْتَمِلُ أن يكون تَكَلَّمَ فيه أولاً، ثم وَقَفَ من حاله بَعْدَ ذلك على ما اقتضى توثيقه.

وقد نُقِلَ مثْلُ هذا عن يحيى بن معين في غير شجاع بن الوليد من الرواة، ونُقِلَ مثله أيضاً عن غير يحيى بن معين من الحفاظ، في حق بعض الرواة، وكلُّ هذا محمولٌ على اختلاف الأحوال.

وقد قال الحافظ أبو بكر أحمد بن إبراهيم الجرجاني: قد يَخْطُرُ على قَلْبِ المسئولِ عن الرجل، من حاله في الحديث وقتاً: ما يُنْكِرُهُ قَلْبُهُ، فيُخْرِجُ جوابَهُ على حَسَبِ النُّكْرَةِ التي في قَلْبِهِ، وَيَخْطُرُ له ما يُخَالِفُهُ في وقتٍ آخر، فيُجِيبُ على ما يَعْرِفُهُ في الوقت منه وَيَذْكُرُهُ، وليس ذلك تناقضاً ولا إحالةً، ولكنه قولٌ صَدَرَ عن حالين مختلفين، يَعْرِضُ أحدهما في وقتٍ والآخر في غيره.

ومذاهبُ النُّقَادِ للرجال: مذاهبٌ غامِضَةٌ دقيقة، فإذا سَمِعَ أحدهم في بعضهم أدنى مَغْمَزٍ - وإن لم يكن ذلك مُوجِباً رَدِّ خَبَرٍ ولا إسقاطَ عَدَالَةٍ - رأى أن ذلك مما لا يَسَعُ إخفاؤه عن أهله، رجاءً إن كان صاحبه حياً أن يَحِمِلَهُ ذلك على

الارعواءِ وَضَبَطَ نَفْسِهِ عَنِ الْغَمِيزَةِ، وَإِنْ كَانَ مَيِّتاً أَنْزَلَهُ مَنْ سَمِعَ ذَلِكَ مِنْهُ مِنْزَلَتَهُ، فَلَمْ يُلْحِقْهُ مُلْحَقٌ مِّنْ سَلِيمٍ مِنْ تِلْكَ الْغَمِيزَةِ، وَقَصَرَ بِهِ عَلَى دَرَجَةٍ مِثْلِهِ.

ومِنْهُمْ مَنْ رَأَى أَنَّ ذِكْرَهُ ذَلِكَ، لِيُنْتَظَرَ: «هل له من أَخَوَاتٍ؟ فَإِنَّ أَحْوَالَ النَّاسِ وَطِبَائِعَهُمْ جَارِيَةٌ عَلَى إِظْهَارِ الْجَمِيلِ وَإِخْفَاءِ مَا خَالَفَهُ، فَإِذَا ظَهَرَ مِمَّا خَالَفَهُ شَيْءٌ، لَمْ يُؤْمَنْ أَنْ يَكُونَ وَرَاءَهُ لَهُ مُشَبَّهٌ». انتهى السَّقْطُ!!! انظر ص ٨٦ - ٨٨.

كُلُّ هَذَا الْكَلَامِ الطَّوِيلِ الْمُفِيدِ الْهَامِّ سَقَطَ مِنْ طَبْعَةِ الْأَسْتَاذِ الْفَرِيوَانِيِّ! ثُمَّ رَأَيْتُهُ قَدْ جَعَلَهُ تَعْلِيْقًا مِنْ كَلَامِهِ! فِي ص ٥٦ - ٥٧، فَذَكَرَهُ فِي الْحَاشِيَةِ، فَزَادَ الْأَمْرُ سُوءًا، وَوَقَعَ فِيهِ جُمْلَةٌ تَحْرِيفَاتٍ أَيْضًا.

٣١ - جَاءَ فِي ص ٥٧ س ٤ (وَأِنَّمَا عُرِفَ ذَلِكَ مِنْ سَبَرِ كِتَابَيْهِمَا وَاعْتَبَرَ مَا جَرَحَاهُ). وَضَبَطَ لَفْظَ (عُرِفَ) هَكَذَا بِالْبِنَاءِ لِلْمَجْهُولِ، وَهُوَ ضَبْطٌ خَاطِئٌ، إِذْ هُوَ بِالْبِنَاءِ لِلْمَعْلُومِ هَكَذَا: (وَأِنَّمَا عُرِفَ ذَلِكَ مَنْ سَبَرَ كِتَابَيْهِمَا...). وَوَقَعَ هُنَا فِي طَبْعَةِ (ف) تَبْعًا لِلْأَصْلِ! «وَاعْتَبَرَ مَا جَرَحَاهُ». وَهُوَ تَحْرِيفٌ صَوَابُهُ: (وَاعْتَبَرَ مَا خَرَجَاهُ). وَلَا دَخَلَ لِلْجَرَحِ هُنَا إِطْلَاقًا. انظر ص ٩٠.

٣٢ - فِي ص ٥٩ س ٤ جَاءَ (وَإِذَا قِيلَ لَهُ قَدْ خَرَجَ فِي «الصَّحِيحِ»...)، وَالْوَاوُ هُنَا قَبْلَ (إِذَا) زِيَادَةٌ مِنَ الْأَسْتَاذِ الْفَرِيوَانِيِّ، لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ، وَبِهَا يَفْسُدُ تَرْكِيبُ الْكَلَامِ. انظر ص ٩١.

٣٣ - فِي ص ٥٩ س ٤ أَيْضًا جَاءَ (قَدْ خَرَجَ فِي الصَّحِيحِ...). وَضَبَطَ بِالشَّكْلِ (خَرَجَ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَعْلُومِ، وَهُوَ خَطَأٌ، صَوَابُهُ بِالْبِنَاءِ لِلْمَجْهُولِ. انظر ص ٩١. وَمَا كَانَتْ تَقَعُ هَذِهِ الْأَخْطَاءُ الْكَثِيرَةُ لِلْأَسْتَاذِ الْفَرِيوَانِيِّ لَوْلَا الْعَجَلَةُ!

وَفِي الْخَتَامِ: أَشْكُرُ الْأَسْتَاذَ الْفَرِيوَانِيَّ الْمَعْرُوفَ بِعِلْمِهِ وَدَقَّتِهِ، عَلَى تَوَاضُعِهِ وَأَمَانَتِهِ، فِي عَزْوِهِ وَإِحَالَتِهِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ مِنْ تَعْلِيْقَاتِهِ، إِلَى كِتَابِ «الرَّفْعِ وَالتَّكْمِيلِ فِي الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» لِلْإِمَامِ عَبْدِ الْحَيِّ اللَّكْنَوِيِّ، الَّذِي أَكْرَمَنِي اللَّهُ تَعَالَى بِخِدْمَتِهِ وَالتَّعْلِيْقِ عَلَيْهِ، وَجَعَلَهُ مُنْهَلًا ثَرًا لِلْوَارِدِينَ فِي مَوْضُوعِهِ، وَقَدْ صَرَّحَ بِاسْمِي فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ، مُجِيبًا إِلَى تَعْلِيْقَاتِي بِكُلِّ وَفَاءٍ وَإِنصَافٍ، فَأَشْكُرُهُ عَلَى ذَلِكَ.

ولقد شهدتُ غيرَ واحدٍ يرجعون إلى هذا الكتابِ القَدَّ، وَيَسْتَقُون الكَثِيرَ منه ومن تعليقاتي عليه، وَيَنْقُلُون منه كثيراً من العباراتِ بحروفها، ولا يُشِيرُونَ لذلك، غَمْطاً لأمانةِ العلمِ وخادِميهِ! وقديماً قالوا: من الأمانةِ في العلمِ عَزْوُهُ إلى قائلِهِ أو ناقِلِهِ، ولكنَّ الأمانةَ اليومَ قَلَّتْ بتسلُّطِ غيرِ أهلِ العلمِ على كتب العلم، فإنَّا لله . . .

كلمة عن رسالة: أمراء المؤمنين في الحديث:

كنت أثناء مطالعاتي ومراجعاتي، أقفُ في كتب التراجم على تلقيب بعض المحدثين الكبار بلقب (أمير المؤمنين في الحديث)، وهو أشرفُ ألقابِ الرواية، فرأيتُ جَمَعَ أسماءٍ من قيلَ فيهم هذا اللقبُ في رسالةٍ لطيفة، لمعرفةهم وسمو منزلتهم، وذكرتُ فيها شروطَ هذا اللقب، وأخذُهُ من الحديثِ وبُطْلانُهُ، ثم بيَّنتُ بطلانَ ما قيل: إنَّ (الحافظ) و(الحجة) و(الحاكم) لَقِبَ لمن يحفظُ كذا مِثَّةَ ألفِ حديث.

كلمة عن رسالة: كلمات في كشف أباطيل وافتراءات

هذا، وكنتُ منذ ١٥ سنة كتبتُ رسالة في كشف أباطيل الشيخ ناصر الألباني، فيما كتبه نحوي - في مقدمة «شرح العقيدة الطحاوية» من الطبعة الرابعة سنة ١٣٩١ وما بعدها - هو وصاحبُهُ (سابقاً) زهير الشاويش ومن آرَزَهما، وسمَّيْتُها «كلمات في كشف أباطيل وافتراءات»، وطبعْتُها في مدينة الرياض سنة ١٣٩٤، فأسكنتُهم إلى حين، ولم أُوْزَعْها إلا لمن طَلَبها مني، ولم أَسْمُ فيها أحداً باسمِهِ من الألباني أو مؤازريه، أدباً في الردِّ وترُفعاً.

ثم لَمَّا عاوَدَ الألباني فكتَبَ رسالةً مطولة في الرد عليها بتوقيعه الصريح خاصة، سَمَّاها «كشف النقاب عما في كلمات أبي غدة من الأكاذيب والافتراءات»، ملأها بالإساءة والتجريح والتحامل، والنِّيزِ واللمزِ والتحقيق، وتَمَادَى كما سَوَلَتْ له نفسُهُ وهواه، كعادتي التي صارت طابِعاً له في كثيرٍ من كتبه التي يَرُدُّ في مقدماتها على مُخالفِيهِ^(١).

(١) انظر لزماً خاتمة «تنبيه المسلم إلى تعدي الألباني على صحيح مسلم» لمحمود سعيد

ولمَّا كَتَبَ متحاملٌ آخر، وهو الدكتور بكر بن عبد الله أبو زيد رسالةً برُوح رسالة الألباني ومقدمته، شحنها بالكيد والعداء والإساءة إليّ، وكان في رسالتي: (كلمات) بعضُ الردِّ على رسالته: رأيتُ أن أُعيدَ طبعَ تلك الرسالة، فقد طلبها مني كثيرون استكشافاً للحقيقة.

استهلَّ الألبانيُّ كلامه بوصفي في مقدمة «شرح العقيدة الطحاوية» ص ١٥، بأني «أحدُ أعداء عقيدة أهل السنة والجماعة من متعصبة الحنفية»، وكنتُ عنده في «آداب الزفاف» ص ١٦٠ - ١٦٥ من الطبعة السابعة سنة ١٤٠٤ والطبعات قبلها (بعضُ أصدقائنا من فضلاء الحنفية) و (حضرة الصديق) و (حضرة الصديق الفاضل)، فانقلبتُ (أحدُ أعداء عقيدة أهل السنة والجماعة من متعصبة الحنفية)!!

ولقد وصَّفتني في تلك المقدمة لشرح العقيدة الطحاوية - ثم في تلك الرسالة - بأقبح الأوصاف والشتائم وقذفتني بالعظام، فقد حشاها بالألفاظ التالية التي أضعها بين قوسين هنا، ورماني فيها «بالتعصب، وتعمد الكذب، والتزوير، والافتراء، والجور، والضلال، والتخرف، والاختلاق، والجهل، وضيق الفكر والعطن، وشؤ القصد، وفساد الطوية، والتقليد، والتجاهل، والتدليس الخبيث، والحقد، والحسد، والنفاق، واللعب على الحبلين، وأني أجمعُ وأنصفُ بأكثر الصفات الست التي تجوز الغيبة لمن اتَّصفَ بها، وأني كحاطبٍ ليل. ووصفني المرأتِ تلُو المرأتِ بأني (حنفي)، مسوقةً مساق التعيير والمسبة، إذ يرى الانتساب إلى الإمام أبي حنيفة أو غيره من الأئمة المتبوعين الأجلة - رضي الله تعالى عنهم - سبةً ونقصاً، ووصفني أني مُخبر!.

ثم لما استنفذ ما عنده من مثل هذه الألفاظ، الدالة على طوية قائلها، والتي تكررت في هذه المقدمة المرأتِ تلُو المرأتِ، ختمها برميي بالجاسوسية فزعم في ص ٥٧ من المقدمة، بقوله عن نفسه وشركائه: «أنه نالهم الأذى بسبب هذه التقارير التي يُقدِّمها الجواسيس والمُخبرون المنتشرون في كل مكانٍ مثلُ مُقدِّم ذلك التقرير الجائر». وهو يعينني بهذا كله.

وقد صرَّح بذلك في ص ٤٣ من المقدمة، فذكر: اسمي، ونسبي، واسم

بلدي، ومذهبي، واسم ولدي، وصرت أنا عنده بما كتبه في تلك المقدمة: صاحب ثلاثين وصفاً: من «التعصب، وتعمد الكذب، والتزوير، والافتراء، والجور، والضلal...»، إلى المخير، والجاسوس»، كما ستقرؤه في رسالة «الكلمات» بنصّه مطوّلاً، وهي بين يديك.

وسبب ذلك أنني غلّطته في طريقته التي يصحح بها على البخاريّ ومسلم أحاديثهما في صحيحيهما، كما شرحته في أول رسالتي (كلمات)، فيا ويل من غلّطه أو ردّ عليه أو اختلف معه!! فقد صار هذا الأسلوب خلّقه وديدنه في ردوده ومقدمات كتبه!

وأنا أرجو القارئ الكريم أن يقرأ تلك المقدمة بعد قراءة رسالتي هذه، ليرى فيها أن الألباني في نزاعه لم يسلك خطة أدب الخلاف عند العلماء، ولم يكن لسانه بالغفّ التزيه، ولا خلّقه بالرداع له عن الإقذاع والشتم لمخالفيه، وأن نقاشه لأهل العلم يقوم على تجهيل غيره وتضليله، فقد كشف فيها عن سلوك وأخلاق لا يحسد عليها، وتصرفات مزرية مخزنة!

بل لقد تماذى به الأمر في الهزء والسخرية بي ومني: أن وصفني في صدد معرفتي بالكتب، بأنّي (اللّه تبارك وتعالى)! وزعم أن ذلك قاله أحد الظرفاء الأذكياء في، كما تراه في حاشية ص ٤٨ من مقدمته على «شرح العقيدة الطحاوية»، في كلامه على (نشرة) زعم أنني نشرتها، أو نشرها بعض أصحابي بإشرافي.

وكل ذلك علّم الله وشهد - وهو على كل شيء شهيد - لم يكن بعلمي أو موافقتي أو إشرافي، وإنما هي نشرة خاصة جداً كتبها عني بعض الإخوان حين كنت معتقلاً في بلدة تدمر، فأخذها الألباني - وصاحبه (سابقاً) وعميل لهذا الصاحب - وتزبدوا فيها ما شاؤوا بحسب ما يشفي غيظهم مني، وبحسب ما قدروا أنه يكيّدني ويؤذي عني عند العارفين بي حيث أقوم بالتعليم الجامعي في الرياض، ونسجوا فيها ما هو ظاهر الدس والبطلان.

فعلّق الألباني على قول من كتب عني: «ما ذكر أمانه مخطوط أو مطبوع، إلا بسط لك خصائص الكتاب، ومجمل محتواه، وأين طبع، وكم طبعة له إن كان مطبوعاً، ومكان وجوده وتاريخ نسجه إن كان مخطوطاً»، علّق عليه بقوله:

«قلت: ومن الطرائف أن أحدَ الظرفاء الأذكياء، لما سَمِعَ هذا الوصفَ الأخيرَ قال: هذا هو الله تبارك وتعالى، يُشيرُ إلى ما فيه من الغلو والإطراء بالحفظ الذي لا يَلُغُهُ البَشَرُ».

وما أدري كيف استساغ الألبانيُّ وَصْفِي بأن يُقالَ في (هذا هو الله تبارك وتعالى)! شرعاً وعقيدةً وفقهاً وأدباً وعقلاً؟! وكيف سَجَّلَهُ في كلامه على لسانِ (أحدِ الظرفاءِ الأذكياءِ)؟! وأقره؟! وغاب عنه أو جهلَ أن هذا منكرٌ كبيرٌ جداً يرتكبه هو وصاحبه أخذَ الظرفاءِ الأذكياءِ في جَنبِ الله تعالى، وهُزءٌ مكشوفٌ بمقامِ إجلالِ الله سبحانه يُؤدِّي إلى تَرَدُّ في هُوةِ الجهلِ، فقد وَصَلَ به الأمرُ إلى أن يَصِفَنِي بأنني الله تبارك وتعالى. فهذا مقياسُ معرفتهِ بتنزيهِه الخالقِ جَلَّ شأنه!

فكيف يُقَرُّ الألبانيُّ أن يُوصَفَ إنسانٌ مخلوقٌ ضعيفٌ بأنه (هو الله تبارك وتعالى)؟ وهو يرى نَفْسَهُ مِيعَارَ الحق في العلم والعقيدة والسُنَّةِ المطهرة؟.

كيف يُقَرُّ الألبانيُّ وَصَفَ مَنْ يَتَوَصَّلُ إلى معرفة تلك الأمور، بطريقِ القراءة والنظر، والبحث والتتبع، والحفظ والاستذكار، والنَّصَبِ والتَّعَبِ، وغيرها من لوازم المخلوق الضعيف، بأنه (هو الله تبارك وتعالى)! ولم يَزُجِرْ أو يُنَبِّهْ ذلك الواصف الذي زَعَمَ أنه قال ذلك، بأنه قال كلاماً حراماً ومنكراً جسيماً جداً، ارتكبه في جَنبِ الله تعالى، فهل يَسُوغُ ذلك في النقل أو في العقل؟.

نعم عند الألباني يجوز ذلك في باب الاستهزاء بِمُخَالَفِهِ والتَّشْفِي منه، وهذا نَمُودَجٌ ناطقٌ ودالٌّ على مَدَى معرفة الألباني بما يجوز أن يُوصَفَ به الله جَلَّ جلاله وما لا يجوز، ودليلٌ صريحٌ على مستوى أدبِ الألباني مع الله سبحانه وتعالى! وهذا الموقفُ في دلالته على مستوى معرفة الألباني بتنزيهِه الله تعالى:

يُذَكِّرُنَا بقول الألباني في كتبه مراراً وتكراراً: (العصمةُ لله وَحْدَهُ)، ومنها قوله في المقدمة على «شرح العقيدة الطحاوية» نفسها ص ٢٧ (إنَّ العصمةَ لله وَحْدَهُ)، ومنها قوله في «الأحاديث الصحيحة» ٤: ٤٢٩ (والعصمةُ لله وَحْدَهُ)، ومنها قوله في «الأحاديث الضعيفة» ١: ١٥٢ (والعصمةُ لله وَحْدَهُ)، ومنها قوله في مقدمته لكتاب «رياض الصالحين» للإمام النووي في الصفحة (س) مرتين: (والعصمةُ لله وَحْدَهُ)،

فكيف يقول هذا ويكرره مراراً؟ وَمَنْ قُدُّوْهُ فِي وَصْفِ اللَّهِ تَعَالَى بهذا التعبير الخطير؟! فمن الذي يَعَصِمُ اللَّهُ تَعَالَى؟ وَمِمَّ يُعَصَّمُ سُبْحَانَهُ؟ وما الذي كان يُمكنُ أَنْ يَقَعَ مِنْهُ سُبْحَانَهُ حَتَّى عُصِمَ مِنْهُ؟ ثم مقتضى قوله هذا أيضاً حَصَرَ العصمة بالله وَحْدَهُ حَصْراً، وَنَفَى العصمة جَزْماً عَنْ الأنبياء والرُّسُلِ الكرام، ومنهم النبيُّ مُحَمَّدٌ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَام، فهل هو قاصِدٌ قائلٌ بذلك؟! أم لا يدري مدلولُ الألفاظ حتى في أشدِّ المباحثِ حُطُورة! ولو وقع هذا التعبيرُ أُوْذاك من أَحَدٍ مُخَالِفِيهِ، لكان حَكْمُهُ عَلَيْهِ بما يُشَبِّهُ التَّكْفِيرَ أو ما يُدَانِيهِ، نسأل الله العافية.

وَيُذَكِّرُنَا أيضاً بقول الألباني - وهو مُحَدِّثٌ - : (بأنَّ كَيْسَ الكاوتَشوكَ يَمْنَعُ الحَمَلَ مَنْعاً بَاتاً)، علَّقَ ذلك على قولِ الرِّسولِ الصَّادِقِ المصدوقِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ﷺ : «لَيْسَتْ نَفْسٌ مَخْلُوقَةٌ إِلَّا اللَّهُ خَالِقُهَا»، وقوله عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَام : «ما مِنْ نَسَمَةٍ كائِنَةٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِلَّا هِيَ كائِنَةٌ». وهذه عبارته في كتابه «آداب الزفاف في السَّنة المطهرة» ص ٥٥ - ٥٧.

قال الألباني : «في حديث أبي سعيد الخدري قال : ذَكَرَ العَزْلُ عِنْدَ رَسولِ اللَّهِ ﷺ، فقال : وَلَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ أَحَدُكُمْ؟! وَلَمْ يَقُلْ : فلا يَفْعَلْ ذَلِكَ أَحَدُكُمْ، فَإِنَّهُ لَيْسَتْ نَفْسٌ مَخْلُوقَةٌ إِلَّا اللَّهُ خَالِقُهَا.

وفي روايةٍ : وَإِنكُمْ لَتَفْعَلُونَ؟ وَإِنكُمْ لَتَفْعَلُونَ؟ (ثلاثاً)، - ووقع في «آداب الزفاف» تَكَرُّرُ الجملة مرتين فقط! - ما مِنْ نَسَمَةٍ كائِنَةٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِلَّا هِيَ كائِنَةٌ.

رواه مسلم (١٥٨/٤، ١٥٩) بالروایتين، والنسائي في «العشرة» (١/٨٢)، وابن منده في «التوحيد» (٢/٦٠) بالأولى، والبخاري (٢٥١/٩ - ٢٥٢) بالأخرى.

قال الحافظ في «الفتح» في شرح الرواية الأولى : أشار إلى أَنَّهُ لَمْ يُصْرَحْ لَهُمْ بِالنَّهْيِ، وإِتِمَّا أشار إلى أَنَّ الْأَوَّلَى تَرَكَ ذَلِكَ، لِأَنَّ العَزْلَ إِنَّمَا كَانَ خَشِيَةَ حَصولِ الْوَلَدِ، فلا فائدة في ذلك، لأنَّ اللَّهَ إِنْ كَانَ قَدَّرَ خَلْقَ الْوَلَدِ لَمْ يَمْنَعِ العَزْلُ ذَلِكَ، فَقَدْ يَسْبِقُ الْمَاءُ وَلَا يَشْعُرُ الْعَازِلُ، فَيَحْصُلُ الْعُلُوقُ ويلحقه الولد، ولا رادُّ لما قَضَى اللَّهُ. انتهى كلام الألباني. ثم علَّقَ على قول الرسول ﷺ السابق بقوله :

«قلت: وهذه الإشارة - أي التي في الحديث - إنما هي بالنظر إلى العزل المعروف يومئذ، وأما في هذا العصر، فقد وُجِدَتْ وسائلٌ يستطيعُ الرجلُ بها أن يَمْنَعَ الماءَ عن زوجته منعاً باتاً، مثلُ كَيْسِ الكاوتشوكِ الذي يُوضَعُ على العضو عند الجماع، ونحوه، فلا يَرُدُّ عليه حينئذ هذا الحديث وما في معناه». انتهى كلامُ الألباني بحروفه وألفاظه.

وهذا الذي قاله من مَنَعَ (الكَيْسِ) الماءَ عن زوجته منعاً باتاً، يُعارضُ صريحَ قولِ النبي الكريم ﷺ - الذي نقله هو -: «لَيْسَتْ نَفْسٌ مخلوقةٌ إِلَّا اللَّهُ خَالِقُهَا»، وصريحَ قوله صلى الله عليه وسلم: «ما من نَسَمَةٍ كائنةٌ إلى يومِ القيامةِ إِلَّا هِيَ كائنةٌ»، نَعَمْ يُعارضُ قولُهُ هذينِ الحديثينِ الصحيحينِ كُلَّ المعارضةِ!!

كما يُعارضُ الرواياتِ الأخرى الصحيحة من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عند مسلم أيضاً: ١٠: ١٠ بشرح الإمام النووي: «... فقال ﷺ: لا عليكم أن لا تَفْعَلُوا، ما كَتَبَ اللَّهُ خَلْقَ نَسَمَةٍ هِيَ كائنةٌ إلى يومِ القيامةِ إِلَّا سَتَكُونُ»، وفي رواية ثانية عند مسلم ١١: ١٠ «لا عليكم أن لا تفعلوا، فإنما هو الْقَدَرُ»^(١).

وفي رواية عند البخاري ٣٩١: ١٣ بشرح «فتح الباري» في كتاب التوحيد، في (باب قوله تعالى: هو الله الخالقُ الباريُّ الْمُصَوِّرُ): «... فقال: ما عليكم أن لا تفعلوا، فإنَّ الله كَتَبَ مَنْ هو خالقٌ إلى يومِ القيامةِ، وَلَيْسَتْ نَفْسٌ مخلوقةٌ إِلَّا اللَّهُ خَالِقُهَا».

وعند الإمام أحمد في «المسند» ٣: ٢٦، «عن أبي سعيد الخدري، عن النبي صلى الله عليه وسلم في العزل: اصنعوا ما بدا لكم، فإنَّ قَدَرَ الله شيئاً كان».

(١) قال الإمام النووي في «شرح صحيح مسلم» ١٠: ١٠، شارحاً قوله صلى الله عليه وسلم: (لا عليكم أن لا تفعلوا، ما كَتَبَ اللَّهُ خَلْقَ نَسَمَةٍ هِيَ كائنةٌ إلى يومِ القيامةِ إِلَّا سَتَكُونُ): «معناه ما عليكم ضررٌ في تركِ العزل، لأنَّ كُلَّ نَفْسٍ قَدَرَ الله تعالى خَلْقُهَا، لا بُدَّ أن يَخْلُقَهَا، سواءِ عزلتم أم لا، وما لم يَقْدَرْ خَلْقُهَا لا يقع، سواءِ عزلتم أم لا، فلا فائدة من عزلكم، فإنه إن كان الله تعالى قَدَرَ خَلْقَهَا سَبَقَكُمْ الماء، فلا ينفعُ حرصكم في مَنَعَ الخَلْقِ».

وقال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» ٣٠٧: ٩، - بعد عبارته السابقة التي نقلها الألباني - مؤيداً حديث أبي سعيد: أن العزل لا يمنع من الحمل قال رحمه الله تعالى: «وقد أخرج أحمد والبرار، وصححه ابن حبان، من حديث أنس: أن رجلاً سأل عن العزل؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم: لو أن الماء الذي يكون منه الولد، أهرقته على صخرة، لأخرج الله منها ولداً. وله شاهدان في «الكبير» للطبراني عن ابن عباس، وفي «الأوسط» عن ابن مسعود». انتهى كلام الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى.

فبعد هذه الأحاديث الصريحة الصحيحة، الناطقة الصادقة، هل يسع إنساناً يشتغل بالحديث الشريف أن يقول في مواجهة هذه الأحاديث بكل ارتياح وانسراح: ما قاله الألباني؟ وهو قوله معلقاً على قول الرسول صلى الله عليه وسلم بما يلي:

«قلت: وهذه الإشارة - أي التي في حديث النبي صلى الله عليه وسلم - إنما هي بالنظر إلى العزل المعروف يومئذ، وأما في هذا العصر، فقد وجدت وسائل يستطيع الرجل بها أن يمنع الماء عن زوجته منعاً باتاً، مثل كيس الكاوتشوك الذي يوضع على العضو عند الجماع، ونحوه، فلا يرد عليه حينئذ هذا الحديث وما في معناه». انتهى كلام الألباني.

ولو صدر هذا الكلام من إنسان عادي، أو طيب ملحد، أو إنسان لا يؤمن بالسنة المطهرة، أو لا صلة له بالسنة النبوية الشريفة: لهأن الخطب! ولكنه صدر ممن يدعي تمسكه بالسنة، والغيرة عليها، ويرى نفسه معيار الحق فيما يقوله ويذهب إليه فيها وفي فهمها، فإننا لله وإننا إليه راجعون، فهذه بعض النماذج من مبلغ علم الألباني مما يتعلق بالعقيدة وتنزيه الله تعالى، والله المستعان.

وفي الختام: أرجو من الله تعالى أن تقع رسالة «الكلمات» موقعها من نفوس القراء، فتؤدي الحق على وجهه، ويعلموا منها ما لم يكونوا يعلمون، والله يقول الحق، وهو يهدي السبيل. وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، والحمد لله رب العالمين.

وكتبه

عبد الفتاح أبو غدة

في الرياض ١٠/٩/١٤٠٩

ترجمة الحافظ المنذري^(١):

هو الإمام الحافظ المحدث الناقد الفقيه المؤرخ اللغوي البارِع، الضابط الثَّبُتُ الْمُتَقِنُ، الورعُ الزاهد، شيخُ الإسلام، زكيُّ الدين أبو محمد عبدَ العَظيم بنُ عبد القوي بن عبد الله بن سلامة بن سَعْد بن سعيد، المُنذريُّ، المصريُّ. وأصلُه من بلاد الشام، ووالدُه مصريُّ المولِد والدار.

ولد في غُرَّة شعبان من سنة ٥٨١ بِفُسْطَاط مصر بِكُوم الجارح، وبها نشأ وترعرع، وكان لوالِدِه عنايةً بالعلم ومَحَبَّة، فأسمعه الحديثَ بِإفادته في أواخر سنة ٥٩١، أي حين بَلَغَ عشر سنوات من العمر، ثم لم يَلْبَث والدُه أن مات بعد سنة من هذا التاريخ، في رمضان سنة ٥٩٢، فنشأ عبدُ العَظيم يتيماً، واستمرَّ على حضور مجالسِ العلماء والأخذِ عنهم.

وكان والدُه حنبلي المذهب، فنشأ هو حنبلي المذهب، ثم تحوَّل إلى المذهب الشافعي، وغدا من فقهاء وعلمائه والمؤلفين في فقهه.

شيوخ الحافظ المنذري :

تلقَّى الحديثَ وغيرَه من شيوخ بلده ومصره بالسماع منهم، وفيهم كثرة بالغة جداً وكان أوَّل سماعِه الحديثَ من أحد شيوخ الحنابلة بمصر، وهو أبو عبد الله محمد بن حَمْد بن حامد الأنصاري، الأَزْجَاجِيُّ الأصل، المصري المولد والدار، المتوفى بمصر سنة ٦٠١، قال المنذري في ترجمته في «التكملة» ٧٢: ٢ برقم ٩٠٠: «وهو أول شيخ سمعتُ منه الحديثَ بِإفادَةٍ والذي رضي الله عنه، وأجاز لي في شهر رمضان المعظم سنة ٥٩١، وسمعتُ منه قبلَ ذلك».

وكان بالقرب من بيتهم مسجد يعرف بمسجد الوزير ابن الفُرات، يَؤُمُّ به

(١) هذه الترجمة على طولها وشمولها جُلُّها مُستَفَادٌ ومقتبسٌ من كتاب الأخ العلامة المحقق الأستاذ الدكتور بشار عواد معروف: «المنذريُّ وكتابه التكملة لوفيات الثَّقَلَة»، المطبوع في العراق بمطبعة الآداب في النجف عام ١٣٨٨ = ١٩٦٨. فجزاه الله خيراً، وقد عَزَا فيه كُلُّ نَقْلٍ فيها إلى مصدره، فمن أراد الوقوف على المصادر فليَعُد إليها هناك.

شيخ حنبلي صالح، هو أبو الثناء محمود بن عبد الله بن مطروح المصري المقرئ المؤدب، فقرأ عليه المنذري القرآن مدة.

وحضر في هذا المسجد أيضاً على الإمام أبي محمد عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي الحنبلي المشهور، المتوفى بالمسجد المذكور سنة ٦٠٠، وأجازه في رجب من سنة ٥٩٦.

وتلقى في محيط الجامع العتيق مسجد عمرو بن العاص: القرآن الكريم بالقراءات السبع، وتفقه بفقهِ الإمام الشافعي رضي الله عنه. ودّرس علم العروض وغيره من العلوم التي كانت تعمّر بها حلّ هذا الجامع العتيق وهذه الدوّحة المباركة في مدينة القسّطاط.

ثم رحل إلى الإسكندرية عدّة مرات، وسمّع من كبار شيوخها والقادمين عليها، وكتب بها عن جماعة من العلماء ذكرهم وترجم لهم في كتابه «التكملة». وجمال في بلاد أخرى من القطر المصري، فدخل ثغر دميّاط وسمّع به، ومدينة المنصورة وسمّع بها، وبليّس وسمّع بها، وكتب عن شيوخها، وبلدة سمنود، ورحل إلى الصعيد المصري، فدخل مدينة قنا وسمّع بها وكتب، ومدينة قوص، ودّهروط، وغيرها.

وسافر إلى مدينة غزّة وبلاد الشام وقرأها، وبيت المقدس مرّات متعددة. وهذا يدل على كثرة ترحاله إلى بلدان العلم والعلماء، والاهتمام بتلقي الحديث عنهم.

ولاتساع رحلاته وكثرة تطوّفه في البلاد كثرت شيوخه كثرة وافرة، ومن أبرز شيوخه في بلده مصر الذين تأثّر بهم وانتفع بصحبته: الإمام الحافظ المحدث المتقن الضابط، الجامع لفنون من العلم، أبو الحسن علي بن المفضل المقدسي الإسكندري، المولود سنة ٥٤٤، والمتوفى سنة ٦١١، فقد لازمه المنذري ملازمة تامة، وقرأ عليه، وكتب عنه، وقال: انتفعت به انتفاعاً كبيراً.

وكان هذا الشيخ حاذقاً لجملة من العلوم، فاقبّسها المنذري منه معرفة

وحذاقة وضبطاً ودقة، فهو من حَسَنَاتِ الإمام الجليل ومن الباقيات الصالحات من آثاره الطيبة .

وشيوخهُ المصريون فيهم كثرة بالغة، لُيَسِّرَ لقائهم وقُرِبَ انتقاله إليهم، ففي تعدادهم طُولٌ طويل، وكان يتقي الشيوخ الماهرين وَيَتَقَصَّدُهُم لِيَكْسِبَ المهارة منهم، كما يَمُرُّ بالشيوخ العلماء فيستفيد منهم ويكتب عنهم، فما قَصَرَ في جنب الرحلة والاستفادة من شيخ وعالم، وذلك مما يدل على شدة نَهْمِهِ العلمي واتساع أفقه الذهني، وقوة تمكُّنه من فَرَزِ ما يَتَلَقَّاه، فَيُخْرِجُ منه ما يَرْضيه، وَيَدَعُ منه ما لا يَرْضيه، شأن العالمِ القديرِ الناقدِ الناجِبِ لما يُحْصِلُهُ وَيَسْمَعُهُ .

والى جانب الكثرة البالغة التي لقيها من شيوخ العلم، استجاز ممن لم يتمكن من لقائهم بالمراسلة والمكاتبة، فكانوا في عِدَادِ شيوخه ومفيديه، فاستجاز من البغداديين - إذ لم يرحل إلى بغداد -، ومن الدمشقيين زيادةً على من لقيهم فيها، ومن علماء البلدان الذين لم يُقَدَّرْ له لقاءهم ومشافهتهم. وَسَمِعَ الحديثَ وَكَتَبَهُ من النساءِ الْمُحَدِّثَاتِ العالماتِ .

ومن أبرز شيوخه الذين لَقِيَهُم وتَلَقَّى عنهم في دمشق: المحدثُ المسنِدُ أبو حفص عُمَرُ بن محمد بن معمر البغداديُّ الدارَقَزِيَّيَّ المؤدَّبُ، المعروفُ بابن طَبْرَزْد - وطَبْرَزْد -، المولودُ سنة ٥١٦، والمتوفى سنة ٦٠٧، فقد كان هذا الشيخ من المُكثَرين في التلقي عن الشيوخ، وتفرَّد بالرواية عن غير واحدٍ منهم، قال المنذري: لقيته بدمشق، وسمعتُ منه كثيراً من الكتب الكبار والأجزاء والفوائد . . . وطَبْرَزْد: اسمٌ لنوعٍ من السُّكَّرِ .

ومن أبرز شيوخه الذين أَخَذَ عنهم في دمشق أيضاً: تاجُ الدين أبو اليُمْنِ زيد بن الحسن بن زيد الكِنْدِيُّ، البغداديُّ المولِدُ والمنشأ، الدمشقيُّ الدارِ والقرار الإمامُ النَّحْوِيُّ العالمُ الأديب، المولود سنة ٥٢٠، والمتوفى سنة ٦١٣، وقد عَمَرَ هذا الشيخُ طويلاً، فانفرد بأشياء من القراءات والمسموعات، وتَمَيَّزَ بمزايا من العلوم، قال المنذري: وكان أَخَذَ البارعين في علم الأدب، وانتهى التقدُّمُ فيه إليه .

ومن شيوخه البارزين الذين لقيهم بدمشق أيضاً: الحافظ المحدث أبو الحسن علي بن المبارك الواسطي البرجوني، المقرئ الفقيه الشافعي، المعروف بابن بأسوّة، المولود سنة ٥٥٦، والمتوفى سنة ٦٣٢، فقد كان من كبار المحدثين وكبار القراء، ومن شدّت إليه الرحال، فتلقّى عنه الحديث وغيره مما تميّز به من العلوم.

ومن شيوخه البارزين الذين تخرّج بهم في دمشق أيضاً: الإمام الفقيه البارع الواسع الموفق ابن قدامة الحنبلي، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي الجماعيلي، المولود سنة ٥٤١، والمتوفى سنة ٦٢٠، وقد كان هذا الشيخ خزانة الفقه الإسلامي بمذاهبه واختلافات المجتهدين فيه.

ومن شيوخه البارزين الذين لقيهم في بلاد الشام أيضاً: الإمام العالم العلامة الأديب المؤرخ الرحالة النسابة البلداني، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، المتفنّن المتقن الثقة الضابط الأمين، المولود سنة ٥٧٤، والمتوفى سنة ٦٢٦. وهناك شيوخ كبار آخرون كثيرون، لقيهم المنذري في بلاد الشام، لا أطيل بذكرهم رَوْماً للاختصار.

ورحل المنذري إلى الحرمين الشريفين، بُغْيَةَ الْحَجِّ إلى بيت الله تعالى وزيارة منازل الوحي الشريف، وبُغْيَةَ لِقَاءِ علماء الحرمين والعلماء الواردين عليهما من بقاع الإسلام، وكان ذلك منه في سنة ٦٠٦، وسمِعَ في هذه الرحلة من علماء الحجاز، ومن علماء كثيرين من أقطار العالم الإسلامي الذين حَجُّوا في هذا العام، فكان له من ذلك مَزِيدٌ كَثْرَةً في الشيوخ، ومَزِيدٌ وَفَرَةً في العلم وتلقيه عن رجاله، من مختلف الأصقاع، وسمِعَ وَكَتَبَ وَأَوْعَبَ عن الشيوخ في ذهابه وإيابه وقراره في الحرمين.

وعاد إلى بلده مصر في سنة ٦٠٧، وأمضى معظم حياته في فسطاط مصر والقاهرة، وهناك تولى الإمامة بالمدرسة الصالحية، والتدريس بالجامع الظافري، ثم وَلِيَ مشيخة دار الحديث الكاملية، التي انقطع بها قرابة عشرين عاماً إلى آخر حياته، ومات فيها.

ولم يقتصر المنذري على السماع من شيوخ الحديث، بل كَتَبَ الكثيرَ عن العلماء، وعلّقَ عنهم الفوائد، سواء كانوا محدثين أم أدباء أم شعراء أم صوفية أم غيرهم من أهل عصره، وقد ذَكَرَ من ذلك جملةً صالحة في كتابه «التكملة»، وأغلبهم كَتَبَ عنهم بمصر والقاهرة والمنصورة، أو البلدان القريبة من هذه المُدُن الكبرى، أو استجاز منهم.

ولم يقتصر المنذري في تحصيله على السماع واللقاء، بل كاتب العلماء واستجاز منهم من البلدان المختلفة، فكان له شيوخ إجازة كثيرون، كما له شيوخُ سماع كثيرون، وكان هناك ناس يقومون بحَمْلِ الإجازات من بلدٍ إلى آخر، قال في «التكملة» ص ٣٢٢، في ترجمة أبي الحسن علي بن النفيس البغدادي الإجازاتي، المعروف بابن النفيس، المتوفى بالقاهرة سنة ٦٤٠:

«وسعى في حَمْلِ الإجازات للناس، من بغداد إلى الإسكندرية سنين. وقال جمال الدين أبو حامد بن الصابوني فيه أيضاً: كان يُسافر من بغداد إلى الإسكندرية، متردداً في أخذِ خطوطِ الشيوخ للناس في الإجازات المسيرة على يده، ليس له حاجة ولا بضاعة إلا ذلك، وما له قَصْدٌ سوى الإفادة، وبقي على هذا الأمر سنين، فجزاه الله خيراً».

وكان الزملاء في الطلب والرفاق في الرحلة، يتفقون على أن يأخذ كل واحدٍ منهم الإجازات من شيوخ بلده، ويبعث بها إلى صاحبه وزميله في البلد الآخر، استكثاراً من الشيوخ ومن رَبط الصلة بينهم وتوسيع المعرفة بهم.

وقد كان المستجيز يستجيز الشيخَ عدّة مرات، ليكون له الحق في رواية أكبر عددٍ ممكن من روايات الشيخ المُجيز، وهكذا كان يفعلُ المنذري رحمه الله تعالى.

ولم يُكَتِّبَ للمنذري الرحلة إلى بغداد كما سبقت الإشارةُ إلى ذلك، فاستجاز من كثير من شيوخها ومحدثيها الكبار والمغمورين، ابتداءً من سنة ٥٩٣، وما زال يستجيز إلى آخر حياته، حتى بلغَ عددُ شيوخه البغداديين بالإجازة أزيدَ من ٣٣٥

شيخ وشيخة، وأكثرهم مذكورون في كتابه «التكملة»، وبلغ عددُ شيوخه الدمشقيين الذين استجاز منهم - غير الذين لقيهم وتلقى عنهم - أزيد من ١٣٥ شيخ وشيخة، وبينهم علماء أعلام ومحدثون وفقهاء وشعراء.

واستجاز من شيوخ بلدانٍ أخرى، كانوا في مصر أو الإسكندرية أو ما يتصل بهما أو يبعدُ عنهما، من علماء حرّان، والرُّها، وحلب، والموصل، وإربل، وخرسان، وهمدان، وأصبهان، ومن علماء مكة المكرمة والمدينة المنورة، والقادِمين عليهما والمجاورين بهما، وغيرها، حتى استجاز من بعض علماء الأندلس، فاستجاز من حافظ بَلَنْسِيَّةٍ مُحدث الأندلس ويبلغها أبي الربيع سليمان بن موسى الكَلَاعِي الأندلسي البَلَنْسِي الخُطِيب، المولود سنة ٥٦٥، والمتوفى شهيداً سنة ٦٣٤، فبلغوا أزيد من ٩٢ شيخاً، فكان عددُ شيوخه بالإجازة قرابة ٦٠٠ شيخ.

واستجاز من الشيوخِ العالماتِ في البلاد التي لم يرحل إليها، وما فرطَ في سماع أو إجازة استطاع الوصول إليها منهن، استكشراً من رُبَط نفسه بقافلة خدمة سُنَّة النبي ﷺ، فاستجاز من ابنة الحافظ السَّلَفِي بالإسكندرية، ومن عددٍ كبير من الشيوخات البغداديات، ومن شيخات أصبهان ونيسابور وهمدان ودمشق وحرّان.

تولّيه مَشِيخَةَ دار الحديث الكاملية :

حَكَمَ المَلِكُ الكامل محمد ابنُ الملك العادل أبي بكر محمد بن أيوب: البلادَ المصرية قرابةً أربعين عاماً، كان في النصف الأول منها نائباً عن والده، ثم استقلَّ بها بعد وفاة والده سنة ٦١٥ حتى وفاته سنة ٦٣٥.

وكان الملك الكاملُ ممن عُني بالعلم أتمَّ عناية، فقد طلبه لنفسه، وسمع الحديث ورواه، وكان يحب العلماء ويحضرهم مجلسه في كل أسبوع، ويلقي عليهم المشكلات من المسائل، ويتكلم معهم، وتكلّم على صحيح مسلم بكلام مليح ولفظ فصيح، وكان مُعظماً للسُنَّة النبوية وأهلها، راغباً في نشرها والتمسك بها.

ونتيجةً لهذا الاهتمام بالعلم وحبُّ السُنَّة النبوية، أسَّس «دار الحديث

الكاملية» في خَطِّ (بين القَصْرَيْن) من القاهرة سنة ٦٢١، وَوَقَّعَهَا على المشتغلين بالحديث النبوي الشريف، ثم مِنْ بَعْدِهِمْ على فقهاء الشافعية، وجَعَلَ فيها منازل يَسْكُنُ فيها الطلبة والمدرسون، وجعل فيها خزانة كتب.

وكان أوَّل من أسَّس داراً للحديث هو المَلِكُ نورُ الدين الشهيد، المتوفى سنة ٥٦٩ رحمه الله تعالى، أسَّسها بدمشق، ثم تلاها تأسيسُ دُورٍ للحديث في بلدانٍ أخرى، فدارُ الحديثِ الكامليَّةُ ليست هي ثاني دار للحديث أُسِّسَتْ كما وَهَمَ بعضُ العلماء في ذلك.

وتولَّى المنذريُّ مشيخةَ دارِ الحديثِ الكاملية، بعدَ وفاة شيخها الأول: أبي الخطاب عُمَر بن الحسن المعروف بابن دِحْيَةَ الكَلْبِيِّ الأندلسي ثم القاهري، المتوفى سنة ٦٣٤، وبعدَ أخيه أبي عَمْرٍو عثمان بن الحسن شيخها الثاني، فكان المنذريُّ شيخها الثالث، وكان قد بَلَغ بين علماء عصره وزاد على الخمسين نحو ثلاث سنين، فولَّاه الملكُ الْكَامِلُ شياخةَ هذه الدار الحديثية.

فانقطع بها وسكنها إلى آخر يوم من حياته، نحوَ العشرين سنة، عاكفاً على التصنيف والتحديث والإفادة والتخريج، فما كان يَخْرُجُ منها إلاَّ لصلاة الجمعة، حتى إنه لما مات أكبرُ أولاده الحافظُ رشيدُ الدين محمد سنة ٦٤٣، صَلَّى عليه فيها، وشيَّعَهُ إلى باب المدرسة، وقال له: أَوَدَعْتُكَ يَا وَلَدِي اللَّهَ تَعَالَى، وفارَقَهُ^(١).

تلاميذ الحافظ المنذري:

للحافظ المنذري تلاميذٌ تَخَرَّجُوا به لا يُحْصَوْنَ كثرةً، لِمَا كان عليه من الصلاح والورع والفقه في الدين والإمامة في الحديث والإتقان فيه تحديثاً وتخريجاً، وتعديلاً وتجريحاً، وضبطاً وإتقاناً، وفهماً وشرحاً، ورجالاً وشيوخاً، وتاريخاً

(١) بمثل هذا الانقطاع الذي يَدُلُّ على عشقِ العلم والاحتراف به، يكون النبوغُ والإمامةُ في العلم، لا بدراسة ساعات معدودة بعشرين ساعة، محدودة بـ ٤٥ دقيقة أو ٥٠ دقيقة للعلم الواحد، وبعدها يقال له: هذا فراقُ بني وبينك !!

وحفظاً، فقد غدا في مصره وعصره قبله أنظار طُلاب الحديث وأهله، حتى أخذ عنه بعضُ شيوخه الكبار وأقرانه المشهورين، كما أخذ عنه كلُّ من استطاع الوصول إليه من طلبة الحديث ورؤاته، ويحسُن أن أذكر بعضَ من أخذ عنه من أولئك، ليظهر للقارئ علُو مرتبته في الحديث وعلومه.

فأخذ عنه من شيوخه: الإمام الفقيه أبو البركات عبد الرحمن بن الحسن الأنصاري الخزرجي الدميّطي، المعروف بابن القصار، المتوفى سنة ٦١٣.

وأخذ عنه من شيوخه: الإمام أبو الغنائم مُسافر بن يَعمر بن مسافر الجيزي الحنبلي المؤدّب الصوفي، المتوفى بمصر سنة ٦٢٠.

وأخذ عنه من شيوخه: زكيّ الدين أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الوهاب، المعروف بابن وهيب القُوصي، المتوفى بحماة سنة ٦٣١ وغيرهم.

وروى عنه من أقرانه: الحافظ أبو بكر محمد بن عبد الغني البغدادي الحنبلي، المعروف بابن نُقطة الحنبلي، المتوفى ٦٢٩، صاحب «إكمال الإكمال». وذكر أخذه عن المنذري فيه في ترجمة أبي محمد عبد الله بن محمد بن المُجَلّي، المتوفى سنة ٦١٣.

كما سَمِعَ منه رفيقه: الإمام المحدث أبو عبد الله محمد بن يوسف البرزالي الأندلسي، العالم المشهور، المتوفى سنة ٦٣٦. وسَمِعَ منه أيضاً وحضر مجالسه الحديثية الإمام عز الدين بن عبد السلام المجتهد الفقيه.

وتخرّج به من أعلام المحدثين تلميذه: الشريف عز الدين أحمد بن محمد الحُسَيني، المتوفى سنة ٦٩٥، وهو الذي ذُيِّل على كتاب شيخه بكتابه «صلة التكملة لوفيات الثّقلة»، وقال فيه: قرأت عليه قطعة حسنة من حديثه، وكتبت عنه جملة صالحة، وانتفعت به انتفاعاً كبيراً.

وممن نَجَبَ وَلَمَعَ من تلامذته الذين لازموا: الإمام العالم العظيم الحافظ شرف الدين عبد المؤمن بن خلف الدميّطي، المولود سنة ٦١٣، والمتوفى سنة ٧٠٥، فقد لازمه مدة طويلة، وعينه المنذري بعد وفاة ولده رشيد الدين محمد سنة

٦٤٣ معيداً له في دار الحديث، قال الدمياطي: هو شيخي ومُخرّجي، أتيتُه مُبتدئاً، وفارقته مُعيداً له في الحديث.

ومن العلماء الأعلام الذين تخرجوا به، وتمثلوا سيرته وورعَه وفضائله: الإمام ابنُ دقيق العيد، تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب القشيري، المولود سنة ٦٢٥، والمتوفى سنة ٧٠٢. كما سَمِعَ من المنذري أيضاً أخوه تاج الدين أحمد بن علي بن وهب القشيري القوصي، المتوفى سنة ٧٢٣، مُدرّس المدرسة النّجبية بقُوص.

ومن العلماء الذين تَلَقَّوا عنه واقتبسوا منه: الإمام المؤرخ المحقق الأديب النسابة قاضي القضاة شمس الدين بن خلكان، التراجمي المشهور، صاحب «وفيات الأعيان»، المتوفى سنة ٦٨١.

ومن المحدثين المشهورين الذين أخذوا عنه ولازموه وتخرجوا به: الإمام الحافظ الفقيه المحدثُ المُتَقِنُ الضابطُ الدقيقُ شَرَفُ الدين أبو الحسين علي بن محمد بن أحمد بن عبد الله اليُونِنِي، المتوفى سنة ٧٠١^(١)، صاحبُ النسخة المضبوطة المتقنة من «صحيح البخاري»، المعروفة بالنسخة اليُونِنِيَّة. وأخذَ عنه غيرُهم كثير وكثير ممن سمعوا منه أو أجازَهم من رجالٍ ونساء.

(١) هذا هو الصواب في سنة وفاة الشيخ علي بن محمد بن أحمد اليُونِنِي الحنبلي المذكور، ووقع خطأ في آخر كتاب «شواهد التوضيح والتصحيح، لمشكلات الجامع الصحيح» للإمام ابن مالك النحوي شيخ العربية، وصاحب الحافظ اليُونِنِي المذكور، في ص ٢٢١ فجاء فيه: (مات سنة تسع وسبع مئة). انتهى.

وهو تحريف وخطأ ناشئ عن قراءة رقم ١ تسعة، فإنه توفي يوم الخميس ليلة الجمعة الحادي عشر من رمضان سنة ٧٠١ إحدَى وَسَبْع مئة، كما في غير كتاب، مثل «تذكرة الحفاظ» للذهبي ٤: ١٥٠٠، وهو شيخُ الذهبي، وقد أثنى عليه، وذكره في طليعة شيوخه، و«الدرر الكامنة» لابن حجر ٤: ١١٧، و«ذيل طبقات الحنابلة» لابن رجب الحنبلي ٢: ٣٤٦. وله فيه ترجمة حسنة مُطوَّلة.

مكانة الحافظ المنذري في العلم :

احتل الحافظ المنذري في النصف الأول من القرن السابع الهجري : مكانة عظيمة مرموقة، وعده العلماء حافظ عصره دون منازع، قال الحافظ عز الدين الحسيني تلميذه: كان عديم النظير في معرفة علم الحديث على اختلاف فنونه، عالماً بصحيحه وسقيمه ومعلوله، متبحراً في معرفة أحكامه ومعانيه ومُسكِله، قيماً بمعرفة غريبه وإعرايه واختلاف ألفاظه، ماهراً في معرفة رواته وجرحهم وتعديلهم، ووفياتهم ومواليدهم وأخبارهم، إماماً حجة، ثبناً ورعاً، متحريراً فيما يقوله وينقله، مثبناً فيما يرويه ويتحمله. انتهى.

وكان مجلسه في الحديث مضرب الأمثال، قال الشيخ أبو الحسن الشاذلي: قيل لي: ما على وجه الأرض مجلس في الفقه أبهى من مجلس الشيخ عز الدين بن عبد السلام، وما على وجه الأرض مجلس في الحديث أبهى من مجلس الشيخ زكي الدين عبد العظيم المنذري، وما على وجه الأرض مجلس في علم الحقائق أبهى من مجلسك.

وقد أطلق عليه (الحافظ) قبل وفاته بأكثر من ثلاثين عاماً. ومرتبته (الحافظ) هذه قال فيها الخطيب البغدادي في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» ١٧٢: ٢ هي أعلى صفات المحدثين، وأسمى درجات الناقلين، من وجدت فيه قُبِلَتْ أقاويله، وسُلمَ له تصحيح الحديث وتعليقه، غير أن المستحقين لها يُقَلُّ معدودهم، ويعزُّ بل يتعذر وجودهم.

وقد وصفه بالحفظ تلميذه القاضي ابن خلكان، فقال فيه: حافظ مصر، وقال فيه مؤرخ الإسلام الحافظ الذهبي: لم يكن في زمانه أحفظ منه، وقال ابن دُقمَاق: حافظ الوقت.

وكان المنذري مُفيداً، والمُفيدُ هو الذي يُفيدُ الناس الحديث عن المشايخ، فيكون عارفاً بهم وبمُلوِّ إسنادهم، حتى إذا جاء الطالبُ دَلَّه على شيوخ ذلك البلد من ذوي الإسناد العالي وما إليهم.

أما كلامه على رجال سنن أبي داود، فكيفيه أنه نال إعجاب الناقد الحافظ الذهبي، وذكره في ترجمته له في «سير أعلام النبلاء»، ويكفي لبيان سُمُو إمامته في الحديث أن الإمام عز الدين بن عبد السلام الفقيه المجتهد، كان يحضر مجالسه ويسمع الحديث منه.

أما في الفقه فقد شرح المنذري كتاب «التنبيه» لأبي إسحاق الشيرازي في إحدى عشرة مجلدة، وذلك مما يدل على فقاوته الواسعة، وقد وصفه غير واحد ممن ترجموا له بالفقيه. وكان يفتي الناس في الديار المصرية، فلما قَدِمَ الإمام عز الدين بن عبد السلام مصر، بالغ الشيخ المنذري في الأدب معه، وامتنع عن الإفتاء لأجله، وقال: كنا نفتي قبل حضوره، وأما بعده فمنصب الفتيا متعين فيه.

وبراعته في علم الرجال تبدو في كتابه «التكملة لوفيات النقلة» و«المعجم المترجم» و«تاريخ من دخل مصر» وغيرها من تواليه. وكتبه هذه تُعدُّ في كثير مما حوته المصادر الأولى، تفرَّدت بكثير من تراجم الرجال وأحوالهم.

ولقي الأدباء والشعراء وأخذ عنهم أو استجاز منهم كما سبقت الإشارة إلى ذلك، ولهذا تبدو مسحة الأدب وطلاوته في عبارته وكلامه، ولم يحفظ له من النظم سوى هذين البيتين اللطيفين الحكيمين:

اعْمَلْ لِنَفْسِكَ صَالِحاً لَا تَحْتَفِلْ بظُهُورِ قَيْلٍ فِي الْأَنَامِ وَقَالَ
فَالْخَلْقُ لَا يُرْجَى اجْتِمَاعُ قُلُوبِهِمْ لَا بُدَّ مِنْ مُثْنٍ عَلَيْكَ وَقَالِي

وأما زهده وورعه وتدينه فقد كان مشهوراً مذكوراً، قال التاج السبكي: سمعتُ أبي يحيى عن الحافظ الدميّاطي — تلميذ المنذري —، أن الشيخ خرج مرة من الحمام، وقد أخذ منه حرّها، فما أمكنه المشي، فاستلقى على الطريق إلى جانب حانوت، فقال له الدميّاطي: يا سيدي أنا أفعدك على مسطبة الحانوت، وكان مغلقاً، فقال له، وهو في تلك الشدة: بغير إذن صاحبه كيف يكون؟! وما رضي.

ويكفي شهادة على ورعه وشدة تقواه قولُ تلميذه الإمام ابن دقيق العيد، الذي كان يضرب به المثل في الزهد والتحري والخوف من الله تعالى، إذ قال فيه: كان

أَدِينَ مِنِّي، وَأَنَا أَعْلَمُ مِنْهُ. وَقَوْلُ الْحَافِظِ الذَّهَبِيِّ فِيهِ: كَانَ الْإِمَامُ الثُّبْتُ، وَكَانَ شَيْخَ الْإِسْلَامِ مَتِينَ الدِّيَانَةِ، ذَا نَسْكِ وَتَوَرُّعٍ وَسَمْتٍ وَجَلَالَةٍ.

وَقَالَ تَاجُ الدِّينِ السَّبْكِ فِيهِ فِي «طَبَقَاتِ الشَّافِعِيَةِ الْكُبْرَى»: الْحَافِظُ الْكَبِيرُ، السُّورُغُ الزَّاهِدُ، زَكِي الدِّينِ أَبُو مُحَمَّدٍ الْمَصْرِيُّ، وَلِيُّ اللَّهِ، وَالْمَحَدَّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالْفَقِيهُ عَلَى مَذْهَبِ ابْنِ عَمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، تُرْتَجَى الرَّحْمَةُ بِذِكْرِهِ، وَيُسْتَنْزَلُ رِضَا الرَّحْمَنِ بِدُعَائِهِ.

كَانَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى قَدْ أُوتِيَ بِالْمِكْيَالِ الْأَوْفَى مِنَ الْوَرَعِ وَالتَّقْوَى، وَالنَّصِيبِ الْوَافِرِ مِنَ الْفَقْهِ، وَأَمَّا الْحَدِيثُ فَلَا مِرَاءَ فِي أَنَّهُ كَانَ أَحْفَظَ أَهْلَ زَمَانِهِ، وَفَارَسَ أَقْرَانَهُ، لَهُ الْقَدَمُ الرَّاسِخُ فِي مَعْرِفَةِ صَحِيحِ الْحَدِيثِ مِنْ سَقِيمِهِ، وَحِفْظِ أَسْمَاءِ الرِّجَالِ حِفْظَ مُقَرِّطِ الذِّكَاةِ عَظِيمِهِ، وَالْخَبْرَةُ بِأَحْكَامِهِ، وَالدَّرَايَةُ بِغَرِيبِهِ وَإِعْرَابِهِ وَاخْتِلَافِ كَلَامِهِ.

وَفَاتُهُ:

تَوَفَّى الْإِمَامُ الْمَنْذَرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي دَاخِلِ دَارِ الْحَدِيثِ الْكَامِلِيَةِ بِالْقَاهِرَةِ، يَوْمَ السَّبْتِ رَابِعِ ذِي الْقَعْدَةِ مِنْ سَنَةِ ٦٥٦، وَصُلِّيَ عَلَيْهِ يَوْمَ الْأَحَدِ بَعْدَ الظَّهْرِ فِي مَوْضِعِ تَدْرِيسِهِ بِدَارِ الْحَدِيثِ الْكَامِلِيَةِ، ثُمَّ صُلِّيَ عَلَيْهِ مَرَّةً أُخْرَى تَحْتَ الْقَلْعَةِ، وَدُفِنَ بِسَفْحِ جَبَلِ الْمُقَطَّمِ، وَقَدَرْتَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الشُّعْرَاءِ بِقِصَائِدِ حَسَنَةٍ، رَحِمَاتُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ وَرِضْوَانُهُ الْعَظِيمُ.

مُؤَلَّفَاتُهُ وَآثَارُهُ الْعِلْمِيَّةُ:

أَوَّلًا - فِي الْحَدِيثِ وَعِلْمِهِ:

قَامَ الْمَنْذَرِيُّ بِإِخْتِصَارِ مَجْمُوعَةٍ مِنْ كُتُبِ الْحَدِيثِ الْأَصُولِ، مِثْلَ صَحِيحِ مُسْلِمٍ، وَسُنَنِ أَبِي دَاوُدَ، وَسُنَنِ الْخَطِيبِ الْبَغْدَادِيِّ. وَكَانَ عَمَلُهُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْكُتُبِ يَقُومُ عَلَى حَذْفِ الْأَسَانِيدِ وَالْأَحَادِيثِ الْمَكْرُورَةِ، وَالتَّعْلِيقِ عَلَى بَعْضِ الْأَحَادِيثِ تَعْلِيلَاتٍ مُفِيدَةٍ مُهِمَّةٍ، تَدُلُّ عَلَى غِرَازَةِ عِلْمِهِ فِي هَذَا الْفَنِّ وَتَبَحُّرِهِ فِيهِ، وَعَلَى شُفُوفِ

ذوقه العلمي. وجمَعَ (أربعينيات) في الحديث، وكان هذا النمط في التأليف قد شاع قبله فتابع فيه، فمن تأليفه:

- ١ - أربعون حديثاً في الأحكام، وتسمى أيضاً: (الأربعون الأحكامية).
- ٢ - أربعون حديثاً في اصطناع المعروف بين المسلمين وقضاء حوائجهم. طُبِع.
- ٣ - أربعون حديثاً في فضل العلم والقرآن والذكر والكلام والسلام والمصافحة.
- ٤ - أربعون حديثاً في قضاء الحوائج. وربما كان هذا هو الكتاب الثاني المذكور هنا، اختُصر اسمه، فيكون الاسمان لسمى واحد.
- ٥ - أربعون حديثاً في هداية الإنسان لفضل طاعة الإمام والنّدَى والإحسان. هكذا الاسم في كتاب الدكتور بشار ص ١٨٠، وقد أشار إلى وجود نسختين منه في دار الكتب المصرية. ووقع في مقدمة الأستاذ الفريوائي في ص ١٧ كما يلي: «أربعون حديثاً في هداية الإنسان بفضل طاعة الإمام العدل والإحسان». وهو تحريف.
- ٦ - الأمالي في الحديث. كما في «هدية العارفين» ١: ٥٨٦.
- ٧ - الترغيب والترهيب. الكتاب الفدّ في موضوعه. طُبِع مرات.
- ٨ - جزء المنذري. جمَعَ فيه ما ورد فيمن غُفِرَ له ما تقدم من ذنبه وما تأخر. كما في «كشف الظنون» ١: ٥٨٩.
- ٩ - جزء فيه حديثُ الطهور شرطُ الإيمان.
- ١٠ - الجمع بين الصحيحين.
- ١١ - زوَالُ الظَمَا في ذكر من استغاث برسول الله من الشدة والعَمَى.
- ١٢ - صحيح المنذري. كذا.
- ١٣ - عمل اليوم والليلة.

- ١٤ - كفاية المتعبد وتحفة المتزهد. طُبع.
- ١٥ - مجالس في صوم يوم عاشوراء.
- ١٦ - مختصر سنن أبي داود. طُبع. وسمَّاه في «كشف الظنون» ٢: ١٠٠٤ «المجتبى من السنن». قال الحافظ ابن كثير في «البداية والنهاية» ١٣: ٢٢٥: هو أحسن اختصاراً من اختصار صحيح مسلم.
- ١٧ - مختصر سنن الخطيب البغدادي.
- ١٨ - مختصر صحيح مسلم. طُبع.
- ١٩ - الموافقات. وهو قسم من أقسام الإسناد العالي في الحديث.
- ٢٠ - تخريج بعض أحاديث «المهذب» لأبي إسحاق الشيرازي، إلى قبيل البيوع.
- ٢١ - تخريج فوائد شيخه صدر الدين أبي الحسن محمد بن عمر بن حمويه الحموي الجويني، المتوفى بالموصل سنة ٦١٧.
- ٢٢ - جزء خرَّج فيه عن جماعة من شيوخ شيخته أم محمد خديجة بنت الفضل المقدسية الإسكندرية، المتوفاة سنة ٦١٨.
- ٢٣ - جزء خرَّج فيه حديث قاضي القضاة تاج الدين أبي محمد عبد السلام بن علي الكتاني الدمياطي، المتوفى سنة ٦١٩.

ثانياً - في الفقه:

- ٢٤ - الخلافات ومذاهب السلف.
- ٢٥ - شرح التنبيه لأبي إسحاق الشيرازي.

ثالثاً - في التاريخ:

تدور الكتب التي ألفها المنذري في التاريخ حول علم الرجال، وهو علم مساعدٌ لعلوم الحديث، وكتبُ المنذري في هذا الموضوع بين كتاب يضم ترجمة لشخص واحد، وكتاب يشتمل على آلاف التراجم، وإليك أسماءها:

٢٦ - الإعلام بأخبار شيخ البخاري محمد بن سلام.

٢٧ - تاريخ من دخل مصر.

٢٨ - ترجمة أبي بكر الطرطوشي.

٢٩ - التكملة لوفيات النقلة. وكتاب (وفيات النقلة) هو لشيخه الحافظ أبي الحسن علي بن المفضل المقدسي الإسكندراني المالكي، المتقدم ذكره في شيوخه البارزين، وكان قد انتهى فيه إلى سنة ٥٨١، فذيل الحافظ المنذري على كتاب شيخه المذكور، من حيث انتهى فيه من سنة ٥٨١ إلى سنة ٦٤٢.

٣٠ - المعجم المترجم، بكسر الجيم. ذكر فيه شيوخه وأوسع في تراجمهم.

هذه جُلُّ آثاره التي عُرِفَتْ وذُكِرت عند من ترجم له أو تعرّض لتأليفه، ولم تذكر فيها رسالته أو فتواه في مسائل الجرح والتعديل تحديداً فتكون الأثر ٣١ من آثاره، فرحمه الله تعالى رحمة واسعة، وأغدق عليه دائم رضوانه وإحسانه، وجزاه عن السنة وعلومها وأهلها خير الجزاء.

* * * * *

يقول العبد الضعيف عبد الفتاح أبو غدة: فرغت من كتابة هذه التقدمة والترجمة في مدينة فانكوفر في كندا، يوم الثلاثاء ١٧ من ذي الحجة سنة ١٤٠٨، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

* * *

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلّم

ما تقول السادة العلماء، والأئمة الفضلاء، في هذه العبارات التي يُعبّرُ بها أئمةُ الحديث عن الرواة؟

مثالُه: أن يقول يحيى بن معين رحمه الله: هو صالحُ الحديث.

ويقول أبو حاتم: يُكْتَبُ حديثُه ولا يُحتَجُّ به^(١).

ويقول أحمدُ بن حنبل: هو ثقة.

ويقول الآخرُ: هو صدوق.

ويقول الآخرُ: لا بأسَ به^(٢).

(١) لم يتعرض المؤلف الحافظ المنذري، في جوابه الآتي، لهذه العبارة من كلام أبي حاتم الرازي، فلذا أفردتُ لها في آخر هذه الرسالة (تتمة) في ص ٩٣ - ٩٩، فلتنظر هناك.

(٢) جملةُ (ويقول الآخرُ: لا بأسَ به) سقطتُ كُلُّها من طبعة الأستاذ الفريوائي ص ٢١! وهي موجودة في الأصل المخطوط. هذا، واعلم أن الأئمة المحدثين الثّقاد رحمهم الله تعالى، قالوا كلماتهم في الرواة جرحاً وتعديلاً، تَبَعاً لاجتهادهم في الحكم على الراوي، من تَبِعَهُمْ لمروياته، ومعرفتهم بتمامِ عدالته أو نقصها، ومثانة ضبطه وحفظه أو ضعفهما، وكثرة وَهْمِهِ أو قِلَّتِهِ، ومن مراعاة نحو ذلك من الأمور التي تدعوهم إلى إصدار ذلك الحكم عليه.

= فقد تتفق أحكامهم على الراوي مع اتفاق ألفاظهم، وقد تتفق أحكامهم عليه مع اختلاف ألفاظهم، وقد تختلف أحكامهم عليه بحسب إحاطتهم ودراستهم لمروياته، وسلامتها - وسلامته - من الجرح أو وقوعه فيها، في نظرهم، لأنهم لم يكن بينهم اصطلاح موحد مقرر، فلذا يقول كل واحد منهم عبارته التي يراها مؤدية للحكم الذي حكّم به على الراوي. ولذا قال الحافظ الذهبي رحمه الله تعالى، في آخر رسالته: «الموقظة» ص ٨١، وما بعدها:

«فصل: ومن الثقات الذين لم يُخرج لهم في «الصحيحين» خلق، منهم: مَنْ صَحَّحَ لهم الترمذي وابنُ خزيمة، ثم مَنْ رَوَى لهم النسائي وابنُ جبان وغيرهما، ثم لم يُضعفهم أحد، واحتج هؤلاء المصنفون بروايتهم.

وقد قيل في بعضهم: فلان ثقة، فلان صدوق، فلان لا بأس به، فلان ليس به بأس، فلان محله الصدق، فلان شيخ، فلان مستور، فلان روى عنه شعبة، أو مالك، أو يحيى - بن سعيد القطان -، وأمثال ذلك، ك: فلان حسن الحديث، فلان صالح الحديث، فلان صدوق إن شاء الله.

فهذه العبارات كلها جيدة، ليست مُضعفة لحال الشيخ - أي الراوي -، نعم ولا مُرقية لحديثه إلى درجة الصحة الكاملة المتفق عليها، لكن كثير ممن ذكرنا مُتجاذب بين الاحتجاج به وعدمه...

ثم نحن نفتقر إلى تحرير عبارات التعديل والجرح، وما بين ذلك من العبارات المتجاذبة. ثم أهم من ذلك أن نعلم بالاستقراء التام: عُرِفَ ذلك الإمام الجيهذ، واصطلاحه، ومقاصده بعباراته الكثيرة.

أما قول البخاري: (سكتوا عنه)، فظاهرها أنهم ما تعرضوا له بجرح ولا تعديل، وعلمنا مقصده بها بالاستقراء: أنها بمعنى تركوه. وكذا عادته إذا قال: (فيه نظر)، بمعنى أنه مُتهم، أو: ليس بثقة، فهو عنده أسوأ حالاً من (الضعيف).

= وبلاستقراء: إذا قال أبو حاتم: (ليس بالقوي)، يُريد بها: أن هذا الشيخ =

فقولهم: ثقة، هو مثل قولهم: يُكْتَبُ حديثه؟

وما معنى قولهم: يُكْتَبُ حديثه ولا يُحْتَجُّ به؟

وما الفرق بين قولهم: لا يُحْتَجُّ بحديثه، و: هو متروك الحديث؟

وهل (١) إذا قال واحد منهم: فلان ثقة، وقال آخر: ليس بشيء، يؤخذ بقول مَنْ منهما؟ فإن مَنْ (٢) قال: ليس بشيء، يُقَدَّم على مَنْ قال: هو ثقة؟ فقد رأينا في رِوَاةِ الكُتُبِ الستة التي عليها اعتمادُ علماء الإسلام من وَقَعَ فيه الاختلاف.

مثاله: محمد بن إسحاق، فُشِعْبَةُ وسفيان يقولان عنه: أمير المؤمنين في الحديث، فيما نقله عنهما ابن مهدي (٣).

ومالك بن أنس ويحيى بن سعيد يجرحانه.

ومُثْلُ يحيى بن معين عنه فقال: ثقة وليس بحُجَّة. وقال مرةً أخرى: هو صدوق ولكنه ليس بحُجَّة، إنما الحُجَّةُ عبيدُ الله بن عمر ومالك بن أنس.

= لم يبلغ درجة القوي الثَّبت. والبخاري قد يُطْلَقُ على الشيخ: (ليس بالقوي)، ويريد أنه ضعيف.

ومن ثم قيل: تجبُ حكايةُ — الفاظ — الجرح والتعديل، فمنهم من نَفَسَهُ حادٌ في الجرح، ومنهم من هو معتدل، ومنهم من هو متساهل... انتهى.

(١) لَفْظُ (هَلْ) سقط من طبعة الأستاذ الفريوائي ص ٢١، وهو في الأصل المخطوط.

(٢) لَفْظُ (مَنْ) سَقَطَ من طبعة الأستاذ الفريوائي ص ٢١، وهو ثابت في الأصل المخطوط. وبعد الآن سأرمز للأستاذ الفريوائي بحرف (ف).

(٣) انظر رسالة أمراء المؤمنين في الحديث، مطبوعة تَلَوَ هذه الرسالة.

وأحمد بن حنبل يقول فيه: لو قال رجل: إنَّ محمد بن إسحاق كان حُجَّةً لَمَا كان مُصِيباً^(١)، ولكنه ثقة.

وقال يعقوب بن شيبة: سألت يحيى بن معين فقلت: كيف محمد بن إسحاق عندك؟ فقال: ليس هو عندي بذاك، ولم يُثْبِتْهُ^(٢)، وَضَعَفَهُ، ولم يُضَعِّفْهُ جداً، فقلتُ له: ففي نَفْسِكَ من صِدْقِهِ شيء؟ قال: لا، كان صدوقاً.

فهذه العبارات كيف تتنظّم؟ مع أنه في رُواة الكتب المعتمدة؟.

وقال ابن عدي: لو لم يكن لابن إسحاق من الفضل إلا أنه صَرَفَ الملوك عن الاشتغال بِكُتُبٍ لا يَحْصُلُ منها شيء، إلى الاشتغال بِمَغَازِي رسولِ الله ﷺ وَمُبْعَثِهِ وَمُبْتَدَأِ الخلق، لكانت هذه فضيلة لابن إسحاق سَبَقَ بِهَا، ثم بعده صَنَّفَهَا قومٌ آخرون فلم يبلغوا مبلغ ابن إسحاق فيها^(٣).

وقد فَتَشْتُ أَحَادِيثَهُ الْكَثِيرَةَ^(٤)، فلم أجد في أحاديثه ما يَتَهَيَّأُ أن يَقْطَعَ عليه بالضعف، وربما أخطأَ أَوْ وَهَمَ في الشيءِ بعد الشيء، كما

(١) وقع في الأصل: (لَكَانَ مُصِيباً). وسياق العبارة يقتضي ما أثبتته.

(٢) أي لم يجعله من الأثبات المعروفين بالضبط التام.

(٣) جاء في الأصل: (لكانت هذه فضيلة سَبَقَ بِهَا ابنُ إسحاق، بعده صَنَّفَهَا قَوْمٌ آخرون، ولم يبلغوا مبلغ ابن إسحاق منها). انتهى. وأثبتها كما تَرَى أخذاً من الأصل ومن «الكامل» المطبوع ٦: ٢١٢٥، وجاء في تعليق (ف) ص ٢٣ قوله: (في الأصل: من بعده ممن صَنَّفَهَا قوم آخرون). انتهى. وهي قراءة غير دقيقة مخالفة لما في الأصل.

(٤) لفظ (الكثيرة) زيادة على الأصل من «الكامل» المطبوع.

يُخطيء غيره^(١)، ولم يتخلف في الرواية عنه الثقات والأئمة، وهو لا بأس به. هذه عبارة ابن عدي فيه. وهذا الاختلاف يُوقع الحيرة^(٢).

وهذا شبابة بن سوار، روى له البخاري ومسلم في «كتابيهما»، وغيرهما من الأئمة..

قال فيه أبو حاتم: هو صدوق يُكتب حديثه ولا يُحتج به. وقال عبد الرحمن بن يوسف بن خراش: كان أحمد بن حنبل لا يرصاه. وقيل ليحيى بن معين: شبابة أحب إليك أم الأسود بن عامر؟ فقال: شبابة، وقال أيضاً: هو صدوق^(٣). وقال ابن سعد^(٤): كان ثقة صالح الأمر في الحديث، إلا أنه كان مرجئاً.

وقد روى عن شبابة هذا: إسحاق بن راهوية، وأحمد بن حنبل،

(١) هكذا عبارة «الكامل» المطبوع، ووقع في الأصل: (وربما أخطأ أو يهيم كما يُخطيء غيره). وهي عبارة محرفة ومبتورة.

(٢) هكذا في الأصل، ومعناه: يُسبب الحيرة. أو يكون سقط لفظ (في) من الناسخ؟ فتكون العبارة: (يوقع في الحيرة).

(٣) الذي وصفه بلفظ (صدوق) هو زكريا بن يحيى الساجي، كما في «تهذيب الكمال» للزمري ٥٧١: ٢، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر ٣٠١: ٤. وأما يحيى بن معين فنقل عنه جعفر بن أبي عثمان الطيالسي وعثمان بن سعيد الدارمي وصفه له بلفظ (ثقة)، كما في «تهذيب الكمال».

(٤) وقع في الأصل (ابن سعيد)، أي بالياء بعد العين، وهو تحريف، وتابعه وأقره (ف) في طبعته ص ١٢٤ وصوابه (ابن سعد)، والنص في «الطبقات» لابن سعد ٣٢٠: ٧، وفي «تهذيب التهذيب» ٣٠١: ٤.

ويحيى بن معين، وأبو خيثمة، وأحمد بن سنان القطان، وخلق سواهم.

فهذا الاختلاف فيه، على ماذا يُحمَل؟ وعلى قول من يُعتمد؟

وكيف يُقبل - الجرح^(١) - من غير تبين ما يُجرحُ الشخصُ به؟ ومتى انقطع قبول الجرح من غير تبين؟ وما السبب في قبول جرح أولئك الأئمة من غير تبين ما يُجرحُ به الشخص، وترك غيرهم^(٢)؟

وهل اختلاف هؤلاء الأئمة مثل اختلاف الفقهاء؟ فإن قيل: نعم، قيل: ذاك الاختلاف أوجه الاجتهاد^(٣)، وهذا ليس فيه سوى النقل، فإن الشخص لا يكون صادقاً كاذباً في حالة^(٤).

وجماعة من الرواة يقولون عنهم: ليسوا بشيء، ونجد حديثهم في «البخاري» و«مسلم» و«غيرهما»، فما معنى قولهم: فلان ليس بشيء؟

وهل لهذه العبارات معنى سوى ظاهرها أم لا؟ وهل قولهم: فلان حجة، مثل قولهم: هو ثقة؟

وهذا شجاع بن الوليد بن قيس السكوني^(٥)، روى عنه أبوهمام

(١) لفظ (الجرح) زيادة مني على الأصل لاستقامة العبارة.

(٢) جاء في الأصل لفظ (تعيين) واضحاً في المواضع الثلاثة، وهو محرف فيها عن لفظ (تبين) بالباء، ويعني السائل به: التفسير للجرح، وهو اللائق في هذا المقام، فلذا أثبتته، والله تعالى أعلم.

(٣) وقع في الأصل: (قيل: ذاك للاختلاف أوجه الاجتهاد)، والصواب فيه كما أثبتته، والله تعالى أعلم.

(٤) أي حالة واحدة.

(٥) أي الكوفي أبو بذر.

الوليد بن شجاع، وأحمد بن حنبل، ومسلم بن إبراهيم، ويحيى بن معين، وأبو عبيد القاسم بن سلام، ومحمد بن عبد الله بن نمير، وإسحاق بن راهوية، وعلي بن المديني، وغيرهم من الأئمة.

قال فيه أبو حاتم: عبد الله بن بكر السهمي^(١) أحب إلي من شجاع بن الوليد، وهو شيخ ليس بالميتين، لا يُحتج بحديثه.

وقال أبو بكر المروزي: قلت لأحمد بن حنبل: شجاع بن الوليد ثقة؟ قال: أرجو أن يكون صدوقاً، قد جالس قوماً صالحين.

وقال وكيع: سمعت سفيان^(٢) يقول: ما بالكوفة أعبد منه.

وقال حنبل بن إسحاق: قال أبو عبد الله: كان شيخاً صالحاً صدوقاً كتبنا عنه. قال: ولقيته يحيى بن معين يوماً، فقال له: يا كذاب! فقال له الشيخ: إن كنت كاذباً وإلا فهتكك الله.

ونقل عن يحيى بن معين أنه قال فيه أيضاً: هو ثقة. وقال أحمد بن عبد الله^(٣): لا بأس به.

(١) وقع في الأصل: (عبد الله بن بكير)، وهو تحريف صوابه (بكر) من غير ياء، كما في «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم ١/٢: ٣٧٩، و«تهذيب التهذيب» ٤: ٣١٤، وفي ترجمته ٥: ١٦٢.

(٢) هو سفيان الثوري.

(٣) هو الإمام الحافظ أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي، المولود سنة ١٨٢، والمتوفى سنة ٢٦١، وهو صاحب كتاب «ثقات العجلي»، وقد ذكر فيه (شجاع بن الوليد) ص ٢٥٠ من طبعة، و ١: ٤٥٠ من الطبعة ذات الجزئين، وجاء مصرحاً بأنه (العجلي) في «تاريخ بغداد» ٩: ٢٥٠. وغلط الأستاذ الفريوائي في تعيينه، فقال في ص ٢٦: «هو أبو نعيم الأصبهاني صاحب الحلية». =

فانظرُ إلى هذا الاختلاف فيه، فقد رَوَى له البخاري ومسلم والترمذي وأبو داود والنسائي وابن ماجه.

فكيف هذا من هؤلاء الأئمة القُدوة؟ مع أن الذي رَسَمُوهُ في الحديث - الصحيح^(١) - هو: نقلُ العَدْلِ الضابطِ، عن العَدْلِ الضابطِ إلى رسولِ الله ﷺ. كذا قال ابنُ الصلاح رحمه الله تعالى في كتابه: «علوم الحديث»، وغيره^(٢).

وإن كان هذا القيدُ لا يَمشي عند مَنْ عَرَفَ شَرطَ «الصحيحين»^(٣). ولعلكم أجركم الله، تذكرون شَرطَ «الصحيحين»، لَتَمَّ الفائدة إن

= انتهى. وأبو نعيم متأخرُ الطبقة، ولم يذكر، (شجاع بن الوليد) في «الحلية» له ولا في «الضعفاء» أيضاً، فذكرُ أبي نعيم هنا: خطأً صرفاً!
(١) لفظُ (الصحيح) زيادةٌ مني على الأصل، لاستقامة الكلام.

(٢) الذي رسمه ابن الصلاح - وغيره - في تعريف الحديث الصحيح هو: «الحديثُ المسندُ الذي يتصلُ إسنادهُ بنقلِ العَدْلِ الضابطِ، عن العَدْلِ الضابطِ إلى متناه، ولا يكون شاذاً ولا معللاً».

(٣) يَقْصِدُ السائلُ - والله أعلم - أن هذا الراوي (شجاع بن الوليد السُّكُونِيُّ) مثلاً، قال فيه أبو حاتم: لا يُخْتَجُّ بحديثه، وقال أحمد: أرجو أن يكون صدوقاً، وقال ابنُ معين: كذاب، وقال أيضاً: هو ثقة، وقال أحمدُ العَجَلِيُّ: لا بأس به.

ومَعَ هذا أخرج حديثه هؤلاء الأئمة القُدوة أصحابُ الكتب الستة: البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه.

فكيف الجمعُ والتوفيقُ بين روايتهم عنه وقد وُصِفَ بما تقدم، وشَرَطِهِمْ في الحديث الصحيح أن يكون راويه عَدْلًا عن عَدْلٍ...؟ فمقتضى هذا أن في رِوَاةِ الشيخين في «الصحيحين» مَنْ ليس عَدْلًا، وهو مُشْكِلٌ؟

شاء الله ببركتكم، فَبَيَّنُوا بما عندكم مِنَ العلم، نَفَعَ الله بكم المسلمين،
ورزقكم مُرَافَقَةَ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ، آمين آمين. وصَلَّى الله على محمد
النبي الأُمِّيِّ وعلى آلِه وأَصْحَابِهِ أَجْمَعِينَ، وسلَّم تسليماً كثيراً.

الجواب

فكتب الشيخُ الإمامُ الحافظ العلامة زكيُّ الدين أبو محمد عبد
العظيم بن عبد القوي بن عبد الله المنذريُّ الشافعيُّ رضي الله عنه جواباً
عن المسائل المذكورة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

- وَ- صَلَّى الله على محمد وعلى آلِه وسلَّم تسليماً. أما بعدُ
حَمْدُ اللَّهِ العَلِيِّ العظيم، والصلاة على خيرِ خَلْقِهِ محمدٍ النبي
الكريم^(١)، وعلى آلِه وأصحابه وتابعيه الجُذَرَاءِ بالتفضيل والتفخيم.
فقد وَقَفْتُ على مَا أَشْرَمتُ إليه، أدام الله بكم الانتفاع، وأَحَسَّنَ
عنكم الدَّفَاعَ، وأَجْرَاكم في جميع الأمور على أَجْمَلِ الأَوْضَاعِ، وَرَغِبْتُ
إلى الله سبحانه وتعالى أَنْ يَغْنَمَنَا أَجْمَعِينَ^(٢)، ببركاتِ سَيِّدِ المرسلين،
صلى الله عليه وسلَّم وعليهم أَجْمَعِينَ.

(١) هكذا العبارة في الأصل، وقراها (ف) ص ٢٧ هكذا: (أما بعد حمداً
لله العلي العظيم، والصلاة على خير خلقه محمد النبي الكريم)، فَنَصَبَ (حَمْدِ)،
وَجَعَلَ لَفْظَ الجَلَالَةِ المضافَ إليه مجروراً هكذا: (لِلَّهِ)، وهي قراءة خاطئة! فَإِنَّ
لفظة (الصلاة) إِذَا قُرِئَتْ بالنصب عطفاً على (حَمْداً)، تَنَافَرَتْ مَعَ سابقتها! فهي
بالتعريف، وتلك بالتكثير، وهذا تنافرٌ بَيْنَ، يَرُدُّ الذَّهْنَ إلى القراءة الصحيحة لزاماً!
ولكنَّ الكمالُ لله تعالى، والفَهْمُ عَرَضٌ يَظْرَأُ وَيَزُولُ. كما قاله شيخُ شيوخنا العلامة
الإمام الشيخ محمد الزرقا رحمه الله تعالى.

(٢) لَفْظُ (أَجْمَعِينَ) هنا ثابت في الأصل بَيْنَ، وسقط من طبعة (ف) ص ٢٧!

وها أنا أذكر^(١) بين يدي ذلك ما يكون جواباً عن بعضها، وتمهيداً لبعضها، راغباً إلى الله جلّ جلاله في التوفيق في القول والعمل، ومستعيذاً به من الخطأ والزلل، إنه ما شاء فعل.

(مراتب ألفاظ الجرح والتعديل عند ابن أبي حاتم)

أخبرنا الحافظ أبو محمد القاسم بن الحافظ أبي القاسم علي بن الحسن الدمشقي^(٢)، في كتابه إليّ منها.

(١) هكذا في الأصل، والفصحى: وها أنا ذا. كما تراه مشروحاً في (خاتمة): (باب اسم الإشارة) في شرح الألفية المسمى «منهج السالك إلى ألفية ابن مالك» للعلامة نور الدين الأشموني ١: ١٤٥ - ١٤٦، بحاشية الصّبّان.

وجاء في «صحيح البخاري» ١: ١٤١، في أول كتاب العلم في (باب من سُئِلَ علماً وهو مشغول في حديثه...): «عن أبي هريرة رضي الله عنه... قَالَ - أي النبي ﷺ -: أَيْنَ السَّائِلُ عَنِ السَّاعَةِ؟ قَالَ: هَا أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: فَلِذَا ضَيِّعْتَ الْأَمَانَةَ فانتَظِرِ السَّاعَةَ...». انتهى. وانفرد به البخاري ولم يُخرجه غيره من أصحاب الكتب الستة. ولم يُعلّق الحافظ ابن حجر ولا العيني على لفظ (ها أنا...) شيئاً.

وجاء في حديثٍ عند الطبراني، رجاله رجال الصحيح، قولُ عمر رضي الله عنه: «ها أنا عمْرُ»، كما في «مجمع الزوائد» للهيتمي ٥: ٢١٣. فلعل الحافظ المنذري استند إلى مثل هذا، فقال: (وها أنا أذكر...).

(٢) هو الحافظ المحدث الفاضل بهاء الدين أبو محمد القاسم بن علي بن الحسن بن عساكر الدمشقي، ابن الحافظ الكبير أبي القاسم بن عساكر الدمشقي، ولد سنة ٥٢٧، ومات سنة ٦٠٠، نَسَخَ بخطه تاريخ أبيه «تاريخ مدينة دمشق»، وله من المؤلفات «فضل المدينة»، و«الجامع المستقصى في فضائل الأقبى»، و«الجهاد»، وغير ذلك.

قال: أخبرنا الحافظ أبو طاهر أحمد بن محمد بن أحمد^(١)، في كتابه إلي من ثغر الإسكندرية:

قال: أخبرنا أبو مكتوم عيسى بن الحافظ أبي ذر عبد بن أحمد الهروي^(٢) إذنا^(٣).

قال: أنبأنا أبي^(٣)،

(١) هو الحافظ العلامة شيخ الإسلام عماد الدين أبو طاهر أحمد بن محمد السلفي الأصبهاني ثم الإسكندري، ولد سنة ٤٧٢، ومات سنة ٥٧٦، المحدث الجوال، وأخذ من شدت إليه الرحال، وتبرك به الملوك والأقيال، مات وله مئة وأربع سنين من العمر، وحدث ليلة موته، له ثلاثة معاجم: «معجم لمشيخة أصبهان»، و«معجم لمشيخة بغداد»، و«معجم لباقي البلاد سماه «معجم السفر» وغيرها من المؤلفات.

(٢) هو أبو مكتوم عيسى بن الحافظ أبي ذر عبد بن أحمد الهروي ثم السروي الحجازي، ولد سنة ٤١٥ بسراة بني شيبانة، ورؤى عن أبيه صحيح البخاري، وعن أبي عبد الله الصنعاني جملة من تأليف عبد الرزاق، ومات سنة ٤٩٧، كذا في «شذرات الذهب» لابن العماد ٣: ٤٠٦.

ووقع فيه (ابن الحافظ أبي ذر عبد الرحمن بن أحمد الهروي)، وإقحام لفظ (الرحمن) هنا خطأ وغلط، كما وقع إقحام لفظ الجلالة بعد (عبد) في سلسلة الإسناد إليه في أول «فتح الباري» ١: ٦ في الطبعة البولاقية وما بعدها، وهو خطأ محض، ووقع مثله في «البداية والنهاية» لابن كثير ١٢: ٥٥، وغيرها من الكتب.

(٣) هو الإمام العلامة الحافظ عبد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن غفير الهروي، ابن السَّمَاك، الأنصاري الفقيه المالكي، ولد في هرة نحو سنة ٣٥٥، ومات بمكة سنة ٤٣٤، أخذ عن علماء بلده هرة، ثم جال في البلدان ثم جاور بمكة، وتزوج في العرب وسكن السروات، أخذ عنه ولده أبو مكتوم عيسى وخلاتق لا يحصون، وبالإجازة أبو بكر الخطيب وأبو عمر بن عبد البر.

قال: أنبأنا أبو عليّ حمّد بن عبد الله الأصبهاني^(١).

قال: أنبأنا الإمام أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الحنظلي^(٢)، قال^(٣):

= وله تصانيف منها: المستدرک علی الصحیحین، وکتاب السُّنة والصفات، وکتاب الجامع، وکتاب الدعاء، وفضائل القرآن، ودلائل النبوة، وفضائل مالک، وغیرها. ویقع فی اسمِهِ الخطأ فی کثیرٍ من الکتاب، فیکتَب (عبدُ الله بنُ أحمد) أو (عبدُ الرحمن...) كما سَبَقَ التَّنْبِيهُ إِلَيْهِ؛ وهو (عبدُ بنُ أحمد).

(١) ترجم له الخطيب في «تاريخ بغداد» ٨: ٢٩١، فقال: «حمّد بن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن، أبو عليّ الرازي، وهو أصبهاني الأصل، سمع عبد الرحمن بن أبي حاتم، وأحمد بن محمد بن الحسن الكاغدي، حدّثنا عنه غير واحد، وورد إلى بغداد قديماً، وحدث بها فسمع منه الدارقطني، حدّثني أبو الفتح سليم بن أيوب الفقيه الرازي بمكة أنّ حمّد بن عبد الله الأصبهاني، مات في سنة ٣٩٩ أو سنة ٤٠٠ شك في ذلك».

(٢) هو الإمام أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، وهو معروف، صاحب كتاب «الجرح والتعديل» وغيره، ولد سنة ٢٤٠، ومات سنة ٣٢٧ رحمه الله تعالى.

(٣) في كتابه «الجرح والتعديل» ١/١: ٣٧، في (باب بيان درجات رواة الآثار). وقد أشار الإمام ابن أبي حاتم إلى السبب الداعي إلى تصنيف هذه المراتب من الجرح والتعديل، في أول كتابه «تقديم الجرح والتعديل» ص ٢ - ٣، ٥ - ٧، فقال رحمه الله تعالى:

«فإن قيل: فماذا تُعرَف الآثار الصحيحة والسقيمة؟ قيل بنقد العلماء الجهابذة، الذين خصّهم الله عزّ وجلّ بهذه الفضيلة، ورزقهم هذه المعرفة في كل دهرٍ وزمان، قيل لابن المبارك: هذه الأحاديث المصنوعة؟ قال: يعيش لها الجهابذة.

وجدتُ الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتى .

(مراتبُ التعديل)

١ - فإذا قيل للواحد: إنه ثقة، أو: مُتَقِنٌ ثَبَّتْ، فهو ممن يُحْتَجُّ بحديثه .

٢ - وإذا قيل: إنه صدوق، أو: محلُّه الصدق، أو: لا بأس به، فهو ممن يُكْتَبُ حديثُهُ ويُنْظَرُ فيه، وهي المنزلة الثانية^(١).

= فلما لم نجد سبيلاً إلى معرفة شيء من معاني كتاب الله، ولا من سُنَنِ رسول الله ﷺ إلا من جهة النقل، وَجَبَ أن نُمَيِّزَ بين عدولِ الناقلةِ والرواةِ وثقاتِهِم وأهلِ الحفظِ والثَّبَتِ والإِتْقَانِ منهم، وبين أهل الغفلةِ والوَهَمِ وسوءِ الحفظِ والكذبِ واختراعِ الأحاديثِ الكاذبة - فكانوا على أربع مراتب - :
١ - ويُعرَفُ من كان منهم عدلاً في نفسه، من أهل الثَّبَتِ في الحديثِ والحفظِ له والإِتْقَانِ فيه، فهؤلاء هم أهلُ العدالة .

٢ - ومنهُمُ الصَّدُوقُ في روايته، الورعُ في دينه، الثَّبَتُ الذي يَهُمُّ أحياناً، وقد قَبِلَهُ الجهابذةُ النُّقاد، فهذا يُحْتَجُّ بحديثه أيضاً .

٣ - ومنهُمُ الصَّدُوقُ الورعُ المغفَّلُ، الغالبُ عليه الوَهَمُ والخطأُ والسهوُ والغلطُ، فهذا يُكْتَبُ من حديثِهِ الترغيبُ والترهيبُ والزهدُ والآدابُ، ولا يُحْتَجُّ بحديثِهِ في الحلال والحرام .

٤ - ومنهُم من قد أَلَصَقَ نَفْسَهُ بِهِم، ودَلَّسَهَا بِهِم، ممن قد ظَهَرَ للنُّقادِ العلماءُ بالرجالِ مِنْهُ الكذبُ، فهذا يَتْرَكَ حديثُهُ، وتُطْرَحُ روايتهُ، وَيُسْقَطُ ولا يُشْتَغَلُ به. انتهى باختصار مع تصويبِ (منهم الكَذِبُ) إلى (مِنْهُ الكَذِبُ).

(١) قال عبد الفتاح: تعرَّضَ الحافظ ابن أبي حاتم إلى (الصدوق غير كثيرِ الغلط) في ثلاثة مواضع، في موضعين من «تقدمة الجرح والتعديل»، وَقَرَّرَ فِيهِمَا =

= أنه (يُحْتَجُّ به)، وفي موضع من «الجرح والتعديل»، وقَرَّرَ فيه أنه (يُكْتَبُ حديثُهُ ويُتَنَظَرُ فيه)، ولا تنافي في كلامه بين هذه المواضع الثلاثة، كما يأتي بيانه:

قال في الموضع الأول في ص ٦، بعدما عُنِيَ بلفظ (طبقات الرواة): «ثم احتجج إلى تبين طبقاتهم، ومقادير حالاتهم، وتباين درجاتهم، ليعرف من كان منهم في منزلة الانتقاد والجهادة والتنقيح والبحث عن الرجال والمعرفة بهم، وهؤلاء هم أهل التزكية والتعديل والجرح».

١ - ويُعرَف من كان منهم عدلاً في نفسه، من أهل الثبوت في الحديث والحفظ له والإتقان فيه، فهؤلاء هم أهل العدالة.

٢ - ومنهم الصدوق في روايته، الورع في دينه، الثبوت الذي يهيم أحياناً، وقد قبله الجهابذة النقاد، فهذا يُحْتَجُّ بحديثه أيضاً.

٣ - ومنهم الصدوق الورع المغفل، الغالب عليه الوهم والخطأ والسهو والغلط، فهذا يكتب من حديثه الترغيب والترهيب والزهد والآداب، ولا يُحْتَجُّ بحديثه في الحلال والحرام.

٤ - ومنهم من قد أَلَصَّقَ نَفْسَهُ بهم، ودَلَّسَهَا بينهم، ممن قد ظَهَرَ للنُّقَاد العلماء بالرجال، مِنْهُ الكذب، فهذا يترك حديثه، وتُطْرَحُ روايته، ويُسَقَطُ ولا يُسْتَعْلَمُ به. انتهى مع تصويب (منهم الكذب) إلى (منه) هنا وفي النص التالي.

ثم قال في الموضع الثاني ص ٩، بعدما عُنِيَ بلفظ (أتباع التابعين): «وهم خَلَفُ الأخيار، وأعلامُ الأمصار، في دين الله عز وجل ونقل سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم وحفظه وإتقانه، والعلماء بالحلال والحرام، والفقهاء في أحكام الله عز وجل وفروضه، وأمره ونهيه، فكانوا على مراتب أربع:

١ - فمنهم الثبوت الحافظ الورع المتقن الجهد الناقد للحديث، فهذا الذي لا يُخْتَلَفُ فيه، ويُعْتَمَدُ على جرحه وتعديله، ويُحْتَجُّ بحديثه وكلامه في الرجال.

٢ - ومنهم العدل في نفسه، الثبوت في روايته، الصدوق في نقله، الورع في

دينه، الحافظ لحديثه، المتقن فيه، فذلك العدل الذي يُحْتَجُّ بحديثه ويوثق في نفسه. =

= ٣ - ومنهم الصَّدُوقُ الورع الثَّبْتُ الذي يَهْمُ أحياناً، وقد قَبِلَهُ الجهابذة النُّقاد، فهذا يُحْتَجُّ بحديثه.

٤ - ومنهم الصَّدُوقُ الورعُ المغفلُ الغالبُ عليه الوَهْمُ والخطأُ والغلطُ والسهُوُّ، فهذا يُكْتَبُ من حديثه الترغيبُ والترهيبُ والزهدُ والآدابُ، ولا يُحْتَجُّ بحديثه في الحلال والحرام.

٥ - وخامسٌ قد أَلَصَّقَ نَفْسَهُ بهم، ودَلَّسَهَا بينهم، ممن ليس من أهل الصدق والأمانة، ومن قد ظَهَرَ للنُّقادِ العلماءُ بالرجالِ أولي المعرفة، مِنْهُ الكَذِبُ، فهذا يُتْرَكُ حديثه، وتُطْرَحُ روايتهُ. انتهى. فقد حكم في الموضوعين بأن (الصَّدُوقَ غيرَ كثيرِ الغلطِ يُحْتَجُّ بحديثه).

وأما عبارتهُ في الموضع الثالث ففي «الجرح والتعديل» ١/١: ٣٧، في (باب بيان درجات رواة الآثار)، وهي لا تُعَارِضُ هذا الذي صَرَّحَ به مرتين، بل جاءت مسكوتاً فيها عن (يُحْتَجُّ به) أو (لا يُحْتَجُّ به)، وهي في الواقع تتلاقى - بشيءٍ من التوضيح - مع قوله في الموضوعين السابقين: (يُحْتَجُّ به)، وهذا نصُّها، قال رحمه الله تعالى:

«وجدتُ الألفاظُ في الجرح والتعديل على مراتب شتى - هي في كلامه الآتي أربع مراتب -:

- ١ - فإذا قيل للواحد: إنه ثقة، أو مُتَقِنٌ ثَبَّتْ، فهو ممن يُحْتَجُّ بحديثه.
- ٢ - وإذا قيل: إنه صدوق، أو محلُّه الصدق، أو لا بأس به، فهو ممن يُكْتَبُ حديثه ويُنْظَرُ فيه. وهي المنزلة الثانية.
- ٣ - وإذا قيل: شيخ، فهو بالمنزلة الثالثة، يُكْتَبُ حديثه ويُنْظَرُ فيه، إلَّا أنه دون الثانية.

٤ - وإذا قيل: صالحُ الحديث، فهو ممن يُكْتَبُ حديثه للاعتبار. انتهى كلام ابن أبي حاتم.

فهو قد قَرَّرَ أنَّ من كان من المرتبة الأولى (ثقةً، مُتَقِنٌ، ثَبَّتْ): يُحْتَجُّ =

٣ - وإذا قيل: شيخٌ، فهو بالمنزلة الثالثة، يُكْتَبُ حديثُهُ ويُنْظَرُ فيه، إلا أنه دون الثانية.

٤ - وإذا قيل: صالح الحديث، فإنه يُكْتَبُ حديثُهُ للاعتبار.

= بحديثه. ومن كان من المرتبة الثانية (صَدُوقٌ، أو مَحَلُّهُ الصَّدَقُ...): (يُكْتَبُ حديثُهُ ويُنْظَرُ فيه).

وقوله هنا في (الصدوق): (يُكْتَبُ حديثُهُ ويُنْظَرُ فيه)، أي يُعْرِفَ أَهْوُ كَثِيرُ الخَطَأِ فَلَا يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ، أم قَلِيلُ الخَطَأِ فَيُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ، كما قرَّره وَصَّرَحَ به في التقسيم السابق لمن ذكره فيه في المرتبة الثالثة في الموضعين، إذ قال: الصَّدُوقُ الذي يَهْمُ أحياناً يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ. وقال في الرابعة فيهما: «الصدوق المَغْفَلُ الغالب عليه الخطأ لَا يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ». فلا تنافي بين كلاميه بل تلاقي وتوافق.

ومن هذا تبين أن ابن أبي حاتم يُقَرِّرُ أن (الصدوق) إذا كان قليل الخطأ يُحْتَجُّ به، وإذا كان كثير الخطأ لَا يُحْتَجُّ به، وهو حَكَمٌ عَدْلٌ، وقولُ فَضْلٍ، لا يصح النزاع فيه. وقد انتهت من عشرين سنة إلى نحو هذا الحكم في (الصدوق)، الذي استخرجته الآن من الجمع بين أقوال ابن أبي حاتم، فيما علَّقته على «قواعد في علوم الحديث» للتهانوي، وأسهبْتُ في نقل عباراتِ المحدثين المؤيِّدة لذلك، فانظر منه ص ٢٤٤ - ٢٤٨.

ومن الغريب أن كلَّ من وَقَفْتُ على نقلِهِ كلامَ ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، رأيته نقل كلامَهُ في الموضع الثالث، ولم يَتَّبِعْهُ أو يَتَّعِزَّضْ إلى كلامِهِ في الموضع الأول والثاني، وبالله التوفيق.

هذا، وللأخ الفاضل الدكتور أحمد نور سيف بحثٌ واسعٌ جيِّدٌ في بيانِ مرتبة (الصدوق) الذي جاء في كلام ابن أبي حاتم، نشره في (مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي)، الصادرة عن مركز البحث العلمي في جامعة الملك عبد العزيز بمكة المكرمة، في العدد الثاني لعام ١٣٩٩ ص ٥٣ - ٦٢، ينبغي الوقوف عليه لأهميته.

(مراتبُ الجرح)

١ - وإذا أجابوا في الرجل بليّن الحديث، فهو ممن يُكْتَبُ حديثُهُ ويُنْظَرُ فيه اعتباراً.

٢ - وإذا قالوا: ليس بقويّ، فهو بمنزلة الأول في كُتْبِهِ حديثه^(١)، إلا أنه دونه.

٣ - وإذا قالوا: ضعيفُ الحديث، فهو دون الثاني، لا يُطْرَحُ حديثُهُ بل يُعْتَبَرُ به.

٤ - وإذا قالوا: متروكُ الحديث، أو: ذاهبُ الحديث، أو: كذاب، فهو ساقطُ الحديث، لا يُكْتَبُ حديثُهُ، وهي المنزلة الرابعة. هذا ما ذكره ابنُ أبي حاتم ممّا وجدَهُ من عباراتهم^(٢).

(١) كذا جاء في الأصل وفي «الجرح والتعديل» أيضاً: (في كُتْبِهِ) بالتاء في آخره، ومعناه (في كُتْبِ)، وأُثْبِتَ في طبعة (ف) ص ٢٩ (في كُتْبِ حديثه)، وهو مخالف للأصل ولما في «الجرح والتعديل»، وموافق لما في «الكفاية» ومقدمة ابن الصلاح.

(٢) وقع في الأصل مرسوماً: (عن ما وجدته)، ووقع في طبعة (ف) ص ٣٠، (عندما وجدته)، وكلاهما تحريف عما أثبتّه.

هذا، ونَقَلَ هذه المراتبَ عن ابن أبي حاتم الحافظُ الخطيبُ البغدادي في «الكفاية» ص ٢٣، في (معرفة ما يَسْتَعْمَلُ أصحابُ الحديث من العبارات)، ولم يُضِفْ إليها شيئاً، وقال قبلُ ذِكْرُهَا: «فأما أقسامُ العباراتِ بالإخبار عن أحوال الرواة، فأرفعُها أن يقال: حُجَّةٌ أو ثقة، وأدُونُهَا أن يقال: كذاب أو ساقط». انتهى. فوافقه في الدرجة الأولى تعديلاً، وفي الدرجة الرابعة جرحاً.

وكذلك نَقَلَها الحافظ ابن الصلاح في «معرفة أنواع علم الحديث» ص ١٣٣، في النوع ٢٣، (معرفة صفة من تُقْبَلُ روايتهُ ومن تُرَدُّ)، ولكنه أضاف إليها بعض =

= الألفاظ في بعض المراتب ، فقال: «المسألة الخامسة عشرة في بيان الألفاظ المستعملة من أهل هذا الشأن في الجرح والتعديل، وقد رتبها أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، في كتابه في الجرح والتعديل، فأجاد وأحسن، ونحن نرتبها كذلك، ونورد ما ذكره، ونضيف إليه ما بلغنا في ذلك عن غيره إن شاء الله تعالى».

ثم ذكر ابن الصلاح في ختام المسألة - مما لم يذكره ابن أبي حاتم وغيره من الألفاظ المستعملة في هذا الباب - جملة وافرة، أكثر مما نقله عن ابن أبي حاتم.

وتابع الحافظ الذهبي في مقدمة «الميزان»: التقسيم الرباعي في مراتب التعديل، ولكنه أضاف إليها صيغة أرفع تعديلاً من التي ذكروها، فتردد الحافظ العراقي في اعتبارها مرتبة تسبق المراتب الأربع التي ذكروها، وهي أرفع الألفاظ المرتبة الأولى من المراتب الأربع، فقال في «شرح الألفية» ٢: ٣ «مراتب التعديل على أربع أو خمس طبقات»، وحكى في خلالها صيغة الحافظ الذهبي.

وقرر الحافظ الذهبي مراتب الجرح خمساً، فزاد على سابقه مرتبة، وتابعه الحافظ العراقي فقال: ٢: ١٠ «مراتب التجريح على خمس مراتب».

وأما الحافظ ابن حجر فلم يذكر في «نخبة الفكر» وشرحها مراتب معددة لألفاظ الجرح والتعديل، وإنما قال في (الخاتمة) ص ١٣٤ بحاشية «لقط الدرر»: «ومن الأهم معرفة مراتب الجرح، وأسوأها: الوصف بأفعل، كأكذب الناس...، وأسهلها لئن أوسىء الحفظ أو فيه مقال، ويبن أسوأ الجرح وأسهل مراتب لا تخفى».

ومن الأهم معرفة مراتب التعديل، وأرفعها الوصف بأفعل، كما وثق الناس...، وأدناها ما أشعر بالقرّب من أسهل التجريح كشيخ... انتهى.

وأما المراتب الاثنتا عشرة، التي ذكرها الحافظ ابن حجر في أول كتابه =

= «تقريب التهذيب»، فهي خاصة بالكتابِ نفسه، واصطلاح له فيه وليست عامةً لمراتب الجرح والتعديل مطلقاً في كتب المحدثين، كما ألمعتُ إلى ذلك فيما علقتُه على «الرفع والتكميل» ص ١٨٣ - ١٨٤ من الطبعة الثالثة، وكما شرّحه ويسّطه بالاستدلال والشواهد تلميذي الأستاذ الشيخ محمد عوامة، في (دراسته) التي قدّم بها للطبعة التي حققها من «تقريب التهذيب» ص ٢٣ - ٣١، فجزاه الله خيراً ونفع به.

وسّها الحافظ السيوطي في «تدريب الراوي» ص ٢٢٩ و ٣٤٢:١، فجعلَ مراتب «التقريب» مراتب عامةً لا خاصةً بكتاب «تقريب التهذيب» فقط، فقال رحمه الله تعالى: «ألفاظُ التعديل مراتبٌ، ذكرها المصنّف - النووي - كابن الصلاح تبعاً لابن أبي حاتم: أربعة، وجعلها الذهبي والعراقي خمسةً، وشيخ الإسلام - ابن حجر - ستةً، أعلاها...». انتهى.

وقد قدّمتُ أن الحافظ ابن حجر لم يُعدّد المراتب في «النخبة» وشرحها، وإنما عدّدها في «التقريب»، فالْمَعْنَى في كلام السيوطي: المراتب الستُ التي ذكرها الحافظ ابن حجر في «التقريب»، فوهم السيوطي رحمه الله تعالى في هذا، إذ جعلها عامةً.

ثم جاء الحافظ السخاوي في «فتح المغيث» ١: ٣٦١، وتبعه العلامة محمد أكرم السّندي في شرح النخبة، المسمّى: «إمعان النظر في شرح شرح نخبة الفكر» ص ٢٥٦، فجعلَ لكل من الجرح والتعديل ستّ مراتب، واستقرّ الأمرُ على هذا الترتيب.

وتجدُ الألفاظ التي ذكروها في المراتب كلّها، من عند ابن أبي حاتم إلى السخاوي والسّندي مشروحةً مُفَصَّلَةً على أتمّ وجه، في كتاب «الرفع والتكميل» وما علّقته عليه، وقد أضفتُ إليها ألفاظاً كثيرةً جمعتها من كتب الرجال، أدخلتها في مراتبها الملائمة لها، وبلّغ ذلك كلّهُ من «الرفع والتكميل» ٥٧ صفحة، من ص ١٢٩ - ١٨٦ من الطبعة الثالثة، فانظره ففيه فوائد فريدة إن شاء الله تعالى.

(الثقة دُونَ الْحُجَّةِ)

وقول يحيى بن معين في محمد بن إسحاق: ثقةٌ وليس بحُجَّة، يُشبهه أن يكون هذا رأيَه في أن الثقة دُونَ الحُجَّة، وهو خلافُ المحكيِّ عنهم في ذلك^(١).

(١) قلتُ: عباراتُ المحدثين النُّقَادِ التي نراها في كتب الرجال، تشهد بأن (الحجة) فوق (الثقة)، من حيث التوثيقُ به، ومن حيث وصفُهم للحُفَاطِ الكبار بلفظ (الحجة). وكذلك التداوُلُ العامُّ للفظِ (الحجة) يدلُّ على أنه فوق (الثقة). وسأوردُ من كلامهم بعضَ النصوص والشواهد على ذلك.

فقولُ الحافظ المنذري رحمه الله تعالى هنا: (يُشَبِّهُ أن يكون رأيُ ابن معين أن الثقة دون الحجة، وهو خلافُ المحكيِّ عنهم في ذلك): غريبٌ لم أقف على ما يؤيده، بل الذي وقفتُ عليه خلافُه، والله أعلم.

وأوردُ عن ابن معين رحمه الله تعالى تفسيرَ ما يعنيه بالحجة، ثم أوردُ بعضَ نصوصِ المحدثين وعباراتهم، الدالة على أن (الحجة) فوق (الثقة)، مما حَضَرَنِي الآن. ففي «تهذيب التهذيب» ٩: ٤٤، في ترجمة (محمد بن إسحاق المَدَنِي)، الذي هو موضوع المسألة: «قال ابنُ معين: محمد بن إسحاق ثقةٌ وليس بحجة. قال أبو زرعة الدمشقي: قلتُ لابن معين وَذَكَرْتُ له: الحُجَّةُ محمد بن إسحاق، فقال: كان ثقة، إنما الحجة مالك وعبيد الله بن عُمَر». انتهى.

وبهذا يتبيَّنُ المَعْنَى بالحجة عند ابن معين، وهو محلُّ اتفاقٍ أن يُوصَفَ بما فوق الثقة، وما أظُنُّ أحداً يُخَالِفُ ابنَ معين في ترفيع (مالك) و(عبيد الله بن عُمَر) على (محمد بن إسحاق). أما النصوص والعبارات الدالة على ذلك فإليك:

١ - قال الحافظ الذهبي في «تذكرة الحفاظ» ٣: ٩٧٩، في ترجمة (المفيد محدث جَرَجَرَايَا أبي بكر محمد بن أحمد): «الحافظُ أعلى من المفيد في العُرف، كما أن الحُجَّةَ فوق الثقة». انتهى. والذهبيُّ - كما قال الحافظ ابن حجر فيه - من =

= أهل الاستقراء التام في نقد الرجال. فكلامه كلام جهيد نقاد مطلع مشهود له بالاستقراء التام.

٢ - في «تهذيب التهذيب» ٩: ١١٨، في ترجمة (محمد بن الحسن الأسدي): «قال ابن شاهين في «الثقات»: قال عثمان بن أبي شيبة: هو ثقة صدوق، قيل: هو حجة، قال: أما حجة فلا».

٣ - في «تهذيب التهذيب» ١: ٤٠، في ترجمة (أحمد بن صالح المصري): «قال يعقوب بن سفيان القسوي: كتب عن ألف شيخ وكسر، كلهم ثقات، ما أحد منهم أتخذ عند الله حجة إلا أحمد بن صالح بمصر، وأحمد بن حنبل بالعراق».

٤ - وجاء في «سؤالات أبي عبد الرحمن السلمي للدارقطني ص ١٨٥، قول الدارقطني: «حدثنا أبو طالب الحافظ - أحمد بن نصر البغدادي -، ثنا أبو داود، قال: سمعت عباساً العنبري يقول: ثلاثة جعلتهم حجة بيني وبين الله عز وجل: أحمد بن حنبل، وزيد بن المبارك الصنعاني، وصدقة المروزي».

٥ - في «تهذيب التهذيب» ١٠: ٨، في ترجمة (مالك بن أنس) الإمام المتبوع: «قال ابن سعد: مالك كان ثقة مأموناً ثبتاً ورعاً فقيهاً عالماً حجة. وقال حرمله عن الشافعي: مالك حجة الله تعالى على خلقه بعد التابعين».

٦ - وفي «تهذيب التهذيب» ٧: ٣٩ و ٤٠، في ترجمة (عبيد الله بن عمر العمرى): «قال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث حجة، قال جعفر الطيالسي: سمعت يحيى بن معين يقول: عبيد الله بن عمر، عن القاسم، عن عائشة، الذهب المشبك بالدر، فقلت: هو أحب إليك أو الزهري، عن عروة، عن عائشة، قال: هو أحب إلي». انتهى. فضله على الزهري.

٧ - وقال الحافظ الخطيب البغدادي في «الكفاية» ص ٢٢، «أرفع العبارات أن يقال: حجة، أو ثقة». انتهى. فبدأ بالأقوى والأعلى كما هو الواضح من المقام.

٨ - وقال الحافظ السخاوي في «فتح المغيث» ١: ٣٦٤ - وتابعه السندي في «إمعان النظر» ص ٢٦١ - : «كلامُ أبي داود يقتضي أن الحجة أقوى من الثقة، وذلك أن الأجرِّيَّ سأله عن سليمان بن بنتِ شَرْحِيل، فقال: ثقةٌ يخطيء كما يخطيء الناسُ، قال الأجرِّيُّ: فقلتُ: هو حجة، قال: الحجة أحمد بن حنبل.

وكذا قال عثمان بن أبي شيبة في أحمد بن عبد الله بن يونس: ثقةٌ وليس بحجة، وقال ابن معين في محمد بن إسحاق: ثقةٌ وليس بحجة، وفي أبي أُوَيْس: صدوقٌ وليس بحجة، وكأنَّ لهذه النكتة قَدَمَهَا الخطيبُ حيث قال: أرفع العبارات أن يقال: حُجَّةٌ أو ثقةٌ. انتهى كلام السخاوي.

ونظرتُ في الجزء الأول والثاني من «تذكرة الحفاظ» للذهبي نظرةً عَجَلَى، فوجدتُهُ وَصَفَ غيرَ واحد من الحفاظ الكبار بصفة (الحجة)، في بيان مقام رِفْعَةٍ طبقته وإمامته في الحديث، وساق هذا الوصفَ مَسَاقًا يُشْعِرُ السياقُ فيه أنه أعلى رتبةً من (الثقة). وقد بَلَغَ عَدَدُ مَنْ وَصَفَهُم بِالْحُجَّةِ في الجزءين ٥٣ مُحَدَّثًا، من أصل ٧٧١. وأوردُ هنا بعضَ النصوص من كلام الذهبي كنماذج، ثم أُشيرُ إلى مواضع البقية في «تذكرة الحفاظ».

١: ١٢٥ «ثابت بن أسلم البُنَّاني البصري، الإمام الحجة القدوة».

١: ١٤٢ «منصور بن المعتمر الكوفي، الإمام الحافظ الحجة أحدُ الأعلام».

١: ١٤٤ «هشام بن عروة بن الزبير، الإمام الحافظ الحجة المَدَنِي الفقيه».

١: ١٤٥ «يونس بن عُبيد العبدي البصري، الإمام القدوة الحجة الحافظ».

١: ١٦١ «عَقِيل بن خالد بن عقيل الأموي الأيلي، الحافظ الحجة».

١: ١٦٢ «الزُّيَدي الحافظ الحجة المتيقن، محمد بن الوليد».

١: ١٦٤ «هشام الدُّسْتَوَانِي البصري التاجر، الحافظ الحجة».

١: ١٧٤ «الحُسَيْن بن ذكوان البصري المَعْلَم، الحافظ الحجة أحدُ الثقات».

١: ١٩٠ «مَعْمَر بن راشد البصري، الإمام الحجة أحدُ الأعلام».

١: ١٩٣ «شعبة بن الحجاج، الحجة الحافظ شيخ الإسلام».

٢١٥:١ «زائدة بن قدامة الكوفي، الإمام الحجة».

٢١٨:١ «شيبان بن عبد الرحمن التميمي، الإمام الحافظ الحجة».

٢٢١:١ «شُعَيْب بن أَبِي جَمْرَةَ الحمصي، الإمام الحجة الْمُتَّقِن».

٢٣٠:١ «وَرَقَاءُ بنُ عُمَرَ الكوفي، الإمام الحجة شيخ السُّنَّة».

٢٣٣:١ «زهير بن معاوية الكوفي أبو خيثمة الحافظ الحجة».

٢٥١:١ «المفضَّل بن قُضَّالَة، الإمام الحجة القدوة قاضي مصر».

٢٧١:١ «جَرِير بن عبد الحميد الضُّبِّي الكوفي، الحافظ الحجة».

٢٧٣:١ «أبو إسحاق الفَرَّارِي، الإمام الحجة شيخ الإسلام».

٢٩٢:١ «عمر بن علي بن عطاء البصري، الإمام الحجة».

٣٤٤:١ «عبد الصمد بن عبد الوارث البصري، الحافظ الحجة».

٤٠٣:١ «حَجَّاج بن مِنْهَال البصري، الحافظ الحجة».

٤١٦:٢ «سعيد بن منصور المَرْوَزِي، الحافظ الإمام الحجة».

٤٢١:٢ «مُسَدَّد بن مُسْرَهْد، الحافظ الحجة».

٤٣١:٢ «أحمد بن حنبل شيخ الإسلام، الحافظ الحجة».

٤٤٧:٢ «محمد بن المِنْهَال البصري الضري، الحافظ الحجة».

وهذه أرقام باقي المواضع من الجزء الثاني، لمن وصفوا بالحجة: ٢: ٤٦٠،

٤٧٢، ٤٨١، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩٤، ٥٠٨، ٥١٢، ٥١٥، ٥١٧، ٥٢١، ٥٤٤، ٥٥١، ٥٦٤،

٥٧٣، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٨، ٥٩٦، ٦٠٥، ٦٢١، ٦٢٣، ٦٦٣، ٦٦٥، ٦٦٩، ٧٥٢، ٧٦٦.

ثم إنَّ القاعدة في الكلام تقديمُ أدنى الأوصافِ على أعلاها في الإثبات، فتقول: عالمٌ

إمام، وتقديمُ أعلى الأوصافِ على أدناها في النفي، فتقول: ليس بإمام ولا عالم، لأنك

إذا قَدِّمْتَ الأعلى في الإثباتِ ثم أردفتهُ بالأدنى كان تكراراً ولغواً، لحصول الأدنى بالأعلى،

وإذا قَدِّمْتَ الأعلى في النفي ثم أتبعته الأدنى كان أبلغَ ولا تقعُ في التكرار.

ثم من حيث التداوُلُ العامُّ للفظِ (الحجة)، فإنه يفيد أنه فوق (الثقة)، فلذا =

(بيان الدارقطني المراد من قوله :

لَيِّنْ أَوْ كَثِيرُ الْخَطَأِ)

وأخبرنا أبو حفص عمر بن محمد بن مَعْمَرُ البغدادي^(١)، قراءةً عليه وأنا أسمعُ بدمشق، قال: أخبرنا الوزير الأجل أبو القاسم علي بن

= يقولون في وصف العالم الكبير: حُجَّةُ الإسلام، ولا يقولون: ثِقَّةُ الإسلام، ففي ترجمة (مسلم بن الحجاج القشيري) في «تذكرة الحفاظ» ٥٨٨: ٢ «الإمام الحافظ حُجَّةُ الإسلام». واشتهر وَصَفُ الإمام الغزالي بأنه حُجَّةُ الإسلام، وهكذا غيرُهُ من العلماء الأئمة الكبار، إذا أُريدَ بيانُ جلالَتِهِم في العلم وعظمتِهِم في خدمة الدين والدُّودِ عنه، وَصِفَ الواحدُ منهم بأنه حُجَّةُ الإسلام.

ومن هذا كُلُّهُ يتَبَيَّنُ أن كَوْنَ (الثقة) دون (الحجة)، وأن (الحجة) فوق الثقة، ليس رأياً خاصاً بابن معين رحمه الله تعالى، بل هو معنى معروف عند المتقدمين والمتأخرين، كما أفادته العبارات والنصوص التي أوردتها من كلامهم، والله تعالى أعلم.

وهذا لا يَمْنَعُ أن يَرِدَ في بعض عباراتهم على قَلَةٍ، إطلاقُ (الثقة) على الحافظ الكبير الناقد الإمام، فيكونُ بمعنى (الحجة) في مقام سياقِهِ، قال الحافظ العراقي في «شرح الألفية» ٧: ٢ «وللثقة مراتب، فالتعبيرُ بثقة، أرفعُ من التعبير بلا بأس به، وإن اشتركا في مُطْلَقِ الثقة، ويدلُّ على ذلك أن ابن مهدي قال: حَدَّثَنَا أَبُو خَلْدَةَ - خالدُ بْنُ دينار الشيباني التابعي -، فقليل له: أكان ثقة؟ فقال: كان صدوقاً وكان مأموناً وكان خيراً، الثقةُ: شعبةٌ وسفيان. وحكى المروزيُّ قال: - سألتُ ابن حنبل: عبدُ الوهاب بن عطاء ثقة؟ قال: لا تَدْرِي ما الثقة؟! إنما الثقةُ يحيى بْنُ سعيد القطان».

(١) هو الشيخ المسند المشهور بابن طَبَرَزْد، ولد سنة ٥١٦، ومات سنة ٦٠٧، وقد ترجم له المؤلف في كتابه «التكملة في وفيات النقلة» ٢: ٢٠٧ - ٢٠٨، وتقدمت ترجمته في شيوخه ص ٢٢ و. (طَبَرَزْد) ويقال (طَبَرَزْد): اسمٌ لنوع من السُّكَّر.

نَقِيب النِّبَاء أَبِي الْفَوَارِسِ طِرَادُ بْنُ مُحَمَّدٍ الزَّيْنِي قِرَاءَةً عَلَيْهِ وَأَنَا أَسْمَعُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو الْقَاسِمِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ مَنذَةَ الْجُرْجَانِي ح.

وَأَخْبَرَنَا الشَّيْخُ أَبُو الْفَضْلِ جَعْفَرُ بْنُ عَلِيٍّ الْمُقْرِيءُ^(١)، قِرَاءَةً عَلَيْهِ وَأَنَا أَسْمَعُ وَاللَّفْظُ لَهُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا الْحَافِظُ أَبُو طَاهِرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَحْمَدٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا الْحَافِظُ أَبُو نَصْرِ الْمُؤْتَمَنُ بْنُ أَحْمَدَ السَّاجِي، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو الْقَاسِمِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ مَسْعَدَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْقَاسِمِ حَمْزَةَ بْنَ يَوْسُفَ السَّهْمِيَّ الْحَافِظَ يَقُولُ:

سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ الدَّارِقَطَنِي قُلْتُ لَهُ: إِذَا قُلْتَ^(٢): فَلَانُ لَيْنٌ، أَئِشُّ تَرْيِدُ بِهِ^(٣)؟ قَالَ: لَا يَكُونُ سَاقِطًا مَتْرُوكَ الْحَدِيثِ، وَلَكِنْ يَكُونُ مَجْرُوحًا بِشَيْءٍ لَا يُسْقِطُهُ عَنِ الْعَدَالَةِ^(٤).

(١) وَلِدَ سَنَةَ ٥٤٦ هـ، وَمَاتَ سَنَةَ ٦٣٦ هـ، وَتَرَجَمَ لَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي «التَّكْمِلَةِ»

٣: ٥٠٠.

(٢) لَفْظُ (قُلْتَ) سَاقِطٌ مِنَ الْأَصْلِ سَهْوًا مِنَ الْكَاتِبِ، وَأُثْبِتَ فِي طَبْعَةِ (ف) ص ٣٣: (إِذَا قِيلَ . . .). وَهُوَ خَطَأٌ، بِدَلِيلِ (أَيْشٍ تَرْيِدُ بِهِ).

(٣) لَفْظُ (أَيْشٍ) هَكَذَا يُضْبَطُ وَهَكَذَا يُقْرَأُ: بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَسُكُونِ الْيَاءِ وَتَنْوِينِ الشَّيْنِ سَوَاءً اعْتَبِرْتَ (أَيْشٍ) كَلِمَةً وَاحِدَةً مِنْ أَصْلِهَا، أَمْ مَخْتَصِرَةً مِنْ أَيِّ شَيْءٍ، اخْتَصَرُوهَا لِكَثْرَةِ دَوْرَانِهَا عَلَى الْأَلْسِنَةِ، وَجَعَلُوهَا كَلِمَةً وَاحِدَةً، وَيُخْطِئُ مَنْ يَضْبِطُهَا أَوْ يَنْطِقُهَا بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ. قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ: أَصْلُهُ أَيُّ شَيْءٍ، حُذِفَتْ الْهَمْزَةُ مِنْ شَيْءٍ، فَأُلْقِيَتْ حَرَكَتُهَا عَلَى الْيَاءِ، فَتَحَرَّكَتِ الْيَاءُ بِالْكَسْرِ، فَكُرِهُوا الْكُسْرَةَ عَلَيْهَا فَسُكِّنَتْ الْيَاءُ، وَلَحِقَها التَّنْوِينُ فَحُذِفَتْ الْيَاءُ، فَصَارَتْ (أَيْشٍ). انْتَهَى مَلْخَصًا مِنْ «بَذْلِ الْمَجْهُودِ فِي حَلِّ سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ» ١: ٣٢٤.

(٤) جَاءَتْ هَذِهِ الْعِبَارَةُ عَلَى نَحْوِ آخِرِ، فِي «الرَّفْعِ وَالتَّكْمِيلِ» ص ١٨٢ -

١٨٣ مِنْ الطَّبْعَةِ الثَّالِثَةِ، فَانْظُرْهُ. وَجَاءَتْ فِي الْأَصْلِ: (. . .) لَا يُسْقِطُهُ عَنْ =

وسألتُهُ عمن يكون كثير الخطأ؟ قال: إن نَهَوهُ عليه وَرَجَعَ عَنْهُ فلا يَسْقُطُ^(١)، وإن لَمْ يَرْجَعْ سَقَطَ.

أخبرنا الأصيل^(٢) أبو المظفر عبدُ الرحيم الحافظ^(٣) بنُ أبي سَعْد عبد الكريم بن الحافظ أبي بكر محمد بن الإمام أبي المظفر منصور بن محمد السَّمْعَانِي، في كتابه إِلَيَّ من خُرَاسَان.

قال: أَخْبَرَنَا الإمام أبو بكر عبد الله بن إبراهيم التَّفْتَازَانِي قراءةً عليه وَأَنَا أَسْمَعُ بِنَسَائِهِ^(٤)، في شوال سنة أربع وأربعين وخمسة مئة.

= (العدالة). وهي في «سؤالات السهمي» وغير كتاب: (... لا يُسْقِطُ عن العدالة)، من غير ضمير.

(١) وقع في الأصل: (ويرجع عنه)، وهو تحريف عن (وَرَجَعَ عَنْهُ) كما جاء في أول «سؤالات السهمي للدارقطني» ص ٧٢.

(٢) هذا الوصف: (الأصيل) يستعمله المؤلف كثيراً في كتابه «التكملة»، لذوي البَيُوتَات العريقة بالعلم، ومنهم بيتُ السَّمْعَانِي، الذي شَيْخُهُ عبدُ الرحيم السَّمْعَانِي منهم، ويُريدُ به الأصالة العلمية المتسلسلة في بيت السَّمْعَانِي، كما أشار إلى ذلك بذكر سلسلة نسبه، ولم يَصِفْهُ بالأصيل كُلُّ مَنْ تَرَجَّمَ لَهُ كَابِن خُلُكَان في «الوَفَيَات» ٣: ٢١٢، والذهبي في «العَبَر» ٣: ١٧٤، وابنُ العماد في «شذرات الذهب» ٥: ٧٦، والمُعَلِّمِي في مقدمة كتاب «الأنساب» للسَّمْعَانِي ص ٢٣، قال ابن العماد: «وُخِّمَ بِهِ بَيْتُ السَّمْعَانِي، عُدِمَ فِي كَائِنَةِ التَّرْسَةِ سنة ٦١٧». انتهى.

وكانت ولادته سنة ٥٣٧ رحمه الله تعالى.

(٣) لَفْظُ (ابن) سَقَطَ من الأصل.

(٤) قال العلامة ياقوت في «معجم البلدان» ٥: ٢٨١ «نَسَاء: بفتح أوله، مقصور، لَفْظٌ أعجمي فيما أَحْسَبُ، والنسبةُ إِلَيْهَا: نَسَائِي وَنَسَوِي، مدينةُ بخراسان، بينها وبين سَرَخْس يومان، منها أبو عبد الرحمن أحمد بن شُعَيْبِ النَّسَائِي الحافظ، صاحبُ كتاب السنن». ووقع في طبعة (ف): (بنسأ)، أي بالهمزة وهو خطأ.

قال: أخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الجرجاني، قال: أخبرنا أبو شريح إسماعيل بن أحمد الشاشي، - قال: - أخبرنا أبو الحسن علي بن محمد الميّداني، قال: أخبرنا أبو سعد عبد الرحمن بن الحسن بن عليّك^(١)، فذكر مسائل سأل عنها الأستاذ أبا إسحاق إبراهيم بن محمد الأسفراييني^(٢)، منها:

إذا سمع من شيوخه أن إنساناً غير ثقة في الحديث، أو يرى ذلك في كتب الحفاظ، هل له أن يحكم بجرّحه بهذا التقليد؟ وهل يكون من المختارين أم لا؟

الجواب: إذا سمع شيوخه كان ذلك جرّحاً، ولا يكون تقليداً في

(١) لفظ (عليك) تصغير (علي) في لغة العجم، قال الذهبي في «المشبه» ٤٦٩: ٢ «الكاف في لغة العجم حرف التصغير». انتهى. فيقولون من هذا الباب: جعفرك، وحسينك، وعبدك، وعليك، ونصرك، وأمثالها. و(عليك) بفتح الياء المشددة، وضبطه (ف) في ص ٣٣ بكسر الياء المشددة، وهو خطأ.

(٢) نسبة إلى بلدة بخراسان من نواحي نيسابور، وفي ضبطها وجوه كثيرة: ١ - إسفراين بكسر الهمزة والفاء وياء مكسورة بعد الألف، ٢ - وأسفراين بفتح الهمزة، ٣ - وإسفراين بكسر الهمزة وفتح الفاء، ٤ - وأسفراين بفتح الهمزة وفتح الفاء، وبالهمزة بدل الياء فيها جميعاً، فتصير ثمان لغات، كما يستفاد من «تاج العروس» للزبيدي ٢٣٥: ٩، وفي مثلها قالوا: أعجمية فالعّب بها كيفما شئت. واللغة التاسعة: أسفراين بفتح الهمزة وفتح الفاء وياء أولى مكسورة، وياء أخرى ساكنة. وهذه اللغة هي التي ذكرها ياقوت في «معجم البلدان» ١: ١٧٧، واقتصر عليها، وقال الزبيدي: «وهو المشهور المعروف».

جَرَحِهِ، لَأَنَّ هَذَا دَلِيلُهُ وَحُجَّتُهُ، وَلَا يَحْكُمُ بِشَيْءٍ يَجِدُهُ فِي الْكُتُبِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ سَمَاعُهُ مِنْ نَفْسَيْنِ عِنْدَ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ^(١).

(اختلاف المحدثين في تضعيف الرجال وتعديلهم)^(٢)

أخبرنا الأشياخ: أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ بْنُ مَعْمَرٍ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبَغْدَادِي قِرَاءَةً عَلَيْهِ وَأَنَا أَسْمَعُ بِدَمَشَقَ، وَ: أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ نَصْرِ الْوَاسِطِيُّ بِقِرَاءَتِي عَلَيْهِ، قَدِمَ عَلَيْنَا، وَ: أَبُو الْفَضْلِ مُحَمَّدُ بْنُ يَوْسُفَ النُّعْمَانِي إِذْنًا وَاللَّفْظَ لَهُ، قَالُوا:

أَنْبَأَ أَبُو الْفَتْحِ عَبْدُ الْمَلِكِ^(٣) بْنُ أَبِي سَهْلٍ قِرَاءَةً عَلَيْهِ وَنَحْنُ

(١) صَرِيحُ كَلَامِ الشَّيْخِ مَنْعُ الْاعْتِمَادِ عَلَى مَا يُنْقَلُ فِي الْكُتُبِ مِنْ جَرَحٍ أَوْ تَعْدِيلٍ فِي الرَّوَايَةِ، حَتَّى يَكُونَ عِنْدَ النَّاقِلِ رَوَايَةُ ذَلِكَ الْكِتَابِ مِنْ طَرِيقَيْنِ. وَهَذَا لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ لَغَيْرِهِ، وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْمَعْمُولِ بِهِ مِنَ الْاعْتِمَادِ عَلَى الْكُتُبِ الْمَوْثُوقِ بِنَسَبَتِهَا إِلَى مُؤَلِّفِهَا. فَتَأَمَّلْ.

(٢) هَذِهِ الْاِخْتِلَافَاتُ الَّتِي سَيَذْكُرُهَا الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى هُنَا وَهِيَ أَرْبَعَةٌ: مِنَ الْاِخْتِلَافَاتِ الْوَاقِعَةِ بَيْنَ الْمُحَدِّثِينَ النَّقَادِ، وَإِنَّمَا يَذْكُرُهَا الْمُؤَلِّفُ تَأْسِيسًا هُنَا، لِيُبَيِّنَ عَلَيْهَا فِيمَا بَعْدَ جَوَابِهِ عَنْ اِخْتِلَافِهِمْ فِي الْاِحتِجَاجِ بِمُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ - وَغَيْرِهِ - وَتَرْكِهِ.

(٣) وَفَعَّ فِي الْأَصْلِ: (أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدُ الْمَلِكِ...)، وَالَّذِي فِي تَرْجُمَتِهِ فِي غَيْرِ كِتَابِ (أَبُو الْفَتْحِ)، وَلَمْ يَذْكُرُوا لَهُ كُنْيَةً غَيْرَهَا، فَلَفِظَ (أَبُو الْقَاسِمِ) سَهْوًا قَلَمٍ أَوْ سَبْقًا نَظَرَ إِلَى مَا بَعْدَهُ مِنَ النَّاسِخِ، وَقَدْ جَاءَ (أَبُو الْفَتْحِ) فِي «الْأَنْسَابِ» لِتَلْمِيزِهِ السَّمْعَانِي ٩١: ٩٢، وَتَرْجَمَ لَهُ تَرْجُومَةً وَافِيَةً، وَذَكَرَ وَلَادَتَهُ فِي هَرَاةَ سَنَةِ ٤٦٢.

وَهَذِهِ سِيَّاقَةٌ نَسَبِهِ وَتَرْجُمَتُهُ بِاِخْتِصَارٍ عِنْدَ السَّمْعَانِي: «الْكَرُونَجِي بِفَتْحِ الْكَافِ

وَضَمِّ الرَّاءِ - وَسَكُونِ الْوَاوِ - وَفِي آخِرِهَا الْخَاءُ الْمَعْجَمَةُ: نَسَبَةٌ إِلَى كَرُونَجٍ بِلَدَةٍ =

نسمع، قال: أخبرنا أبو عامر محمود بن القاسم وأبو بكر الغُورَجِي (١)،
 قالوا: أخبرنا أبو محمد الجُرَّاحِي، - قال -: أخبرنا أبو العباس بن
 محبوب، - قال -: أخبرنا الإمام أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذِي،
 قال: وقد اختلفَ الأئمةُ من أهل العلم في تضعيف الرجال، كما اختلفوا
 فيما سوى ذلك من العلم. هذا آخرُ كلامِهِ (٢).

= بنواحي هَرَاة، منها أبو الفَتْح عَبْدُ الْمَلِكِ بن أَبِي الْقَاسِمِ عَبْدِ اللَّهِ بن أَبِي سَهْلِ بن
 الْقَاسِمِ بن أَبِي مَنْصُورِ الْكَرُوحِيِّ، شَيْخُ صَالِح... سَمِعْتُ مِنْهُ بِبَغْدَاد، وَقَرَأْتُ
 عَلَيْهِ جَمِيعَ جَامِعِ التِّرْمِذِيِّ، وَانْتَقَلَ إِلَى مَكَّةَ وَجَاوَرَ إِلَى أَنْ تَوَفَّى سَنَةَ ٥٤٨ هـ.
 انتهى. ونحوه في اللباب» ٩٥: ٣.

وهو (أبو الفتح) أيضاً في «اللباب» ٣٩٣: ٢، و«العبر» ٦: ٣ و«تذكرة
 الحفاظ» ٤: ١٣١٣، ووقع فيها محرفاً إلى (الكروجي) ١، و«شذرات الذهب»
 ٤: ١٤٨ و«معجم البلدان» ٤: ٤٥٨، و«الكامل» لابن الأثير ٩: ٤٣، و«السير»
 ٢٠: ٢٧٣، وغير كتاب.

(١) الغُورَجِي بضم الغين وسكون الواو وفتح الراء وفي آخرها جيم، هذه النسبة
 إلى غورة، وهي قرية من قرى هَرَاة، منها أبو بكر أحمد بن عبد الصمد الغُورَجِي،
 رَوَى عَنْ عَبْدِ الْجَبَّارِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْجُرَّاحِيِّ، رَوَى عَنْهُ أَبُو الْفَتْحِ
 عَبْدُ الْمَلِكِ بن أَبِي سَهْلِ الْكَرُوحِيِّ، وَتَوَفَّى سَنَةَ ٤٨١ هـ. انتهى من «اللباب»
 لابن الأثير ٢: ٣٩٣.

(٢) قول أبي عيسى الترمذي هذا هو في كتابه «العِلَل» الصغير بآخر كتابه
 «الجامع» ٤: ٣٩٨ من طبعة الهند. والمراد من إيراد المنذري له هنا: أَنَّ حُكْمَ
 الْمُحَدِّثِ النَّاقِدِ عَلَى الرَّائِي بِجَرِّهِ أَوْ تَعْدِيلِهِ حُكْمُ اجْتِهَادِي، فَلِذَا يَقَعُ فِيهِ
 الْاِخْتِلَافُ بَيْنَ الْمُحَدِّثِينَ، كَحُكْمِهِمْ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ وَغَيْرِهِ، كَمَا يَقَعُ
 الْاِخْتِلَافُ فِيمَا هُوَ اجْتِهَادِي بَيْنَ الْفُقَهَاءِ وَغَيْرِهِمْ، أَيْ فَلَا غَرَابَةَ إِذَا حَكَمَ نَاقِدٌ بِتَرْكِ =

= راو، وَحَكَمَ نَاقِدٌ آخَرُ بِاعْتِمَادِهِ وَالرَّوَايَةِ عَنْهُ. وَبَيَّنَّ هَذَا الْمَرَادُ مِنْ بَاقِي كَلَامِ التِّرْمِذِيِّ هُنَاكَ.

قال الترمذي رحمه الله تعالى بعد العبارة المنقولة هنا: «ذَكَرَ عَنْ شُعْبَةَ أَنَّهُ ضَعَّفَ: ١ - أَبَا الزُّبَيْرِ الْمَكِّيَّ، ٢ - وَعَبْدَ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سَلِيمَانَ، ٣ - وَحَكِيمَ بْنَ جُبَيْرٍ، وَتَرَكَ الرَّوَايَةَ عَنْهُمْ. وَقَدْ ثَبَّتَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَثْمَةِ وَحَدَّثُوا عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، وَعَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سَلِيمَانَ، وَحَكِيمِ بْنِ جُبَيْرٍ - أَيَّ جَعَلُوهُمْ يُقَاتِ اثْبَاتًا وَرَوَوْا عَنْهُمْ -:

١ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، حَدَّثَنَا حُجَّاجُ بْنُ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، قَالَ: كُنَّا إِذَا خَرَجْنَا مِنْ عِنْدِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، تَذَاكُرْنَا حَدِيثَهُ، وَكَانَ أَبُو الزُّبَيْرِ أَحْفَظَنَا لِلْحَدِيثِ.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ أَبِي عُمَرَ الْمَكِّيُّ، حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ عَيِّنَةَ، قَالَ: قَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ: كَانَ عَطَاءٌ يُقَدِّمُنِي إِلَى جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَحْفَظُ لَهُمُ الْحَدِيثِ. حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَيُّوبَ السَّخْتِيَّانِيَّ يَقُولُ: حَدَّثَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ، وَأَبُو الزُّبَيْرِ أَبُو الزُّبَيْرِ، قَالَ سَفْيَانُ بِيَدِهِ يَقْبِضُهَا. قَالَ أَبُو عِيْسَى: إِنَّمَا يَعْنِي بِهِ الْإِتْقَانَ وَالْحِفْظَ.

٢ - وَبُرَوِّى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ قَالَ: كَانَ سَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ يَقُولُ: كَانَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سَلِيمَانَ مِيزَانًا فِي الْعِلْمِ.

٣ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - هُوَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ -، قَالَ: سَأَلْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ - الْقَطَّانَ -، عَنْ حَكِيمِ بْنِ جُبَيْرٍ، فَقَالَ: تَرَكَهُ شُعْبَةُ مِنْ أَجْلِ الْحَدِيثِ الَّذِي رَوَى فِي الصَّدَقَةِ - وَسَاقَهُ -، قَالَ عَلِيٌّ: وَقَدْ حَدَّثَ عَنْ حَكِيمِ سَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَزَائِدَةُ، وَلَمْ يَرَّ عَلِيٌّ بِحَدِيثِهِ بِأَسَاءً. انْتَهَى كَلَامُ التِّرْمِذِيِّ.

فهؤلاء الرواة الثلاثة ضَعَّفَهُمُ شُعْبَةُ وَتَرَكَ الرَّوَايَةَ عَنْهُمْ، وَوَقَّعَهُمْ غَيْرُهُ وَاعْتَمَدَهُمُ، فَهَذَا نَمُودَجٌ مِمَّا عَنَاهُ التِّرْمِذِيُّ مِنْ اخْتِلَافِ الْأَثْمَةِ الْمُحَدِّثِينَ النِّقَادِ فِي =

(اختلاف المحدثين في قبول رواية المبتدعة وردّها)

وقد اختلف أهل العلم في أهل البدع كالقَدْرِيَّة، والرافضة،
والخوارج:

فقال طائفة: لا يُحْتَجُّ بحديثهم جملةً.

وذهب طائفة إلى قبول أخبار أهل الأهواء، الذين لا يُعرَف منهم
استحلال الكذب، ولا الشهادة لمن وافقهم بما ليس عندهم فيه شهادة.

وذهب طائفة إلى قبول غير الدُّعَاة من أهل الأهواء، فأما الدُّعَاة
فلا يُحْتَجُّ بأخبارهم.

ومنهم من ذهب إلى أنه يُقبَل حديثهم إذا لم يكن فيه (١) تقوية
لبدعتهم (٢).

= الرجال، وذلك لأن الحكم عليهم اجتهادي، فيقع فيه الاختلاف كما يقع
الاختلاف في الأحكام الاجتهادية في سوى ذلك من أهل العلم.

(١) لفظ (ذَهَبَ) و(فيه) ساقط من الأصل، فأثبتته. ووقع في الأصل
(حديثه)، فعدلته إلى (حديثهم) لتوائم السياق.

(٢) قبول رواية المبتدعة أو ردّها موضوع أخذ حيزاً كبيراً من كتب
المصطلح وأصول الفقه، وخير من نَقَّحه وحرَّره من المُحدثين الإمام الحافظ
ابن حجر، في «شرح النخبة» ص ٨٨ - ٩١ بحاشية «لقط الدرر»، و«هدي
الساري» ١١١: ٢. وتابعه تلميذه الحافظ السخاوي في «فتح المغيث» ٣٢٦: ١ -
٣٣٥، والحافظ السيوطي في «تدريب الراوي» ص ٢١٦ - ٢٢٠ و ٣٢٤: ١ -
٣٢٩، وشيخنا أحمد شاكر رحمه الله تعالى، في «الباعث الحثيث شرح اختصار
علوم الحديث» ص ١١٠ - ١١١.

= ونقلت خلاصة كلام الحافظ ابن حجر وكلام شيخنا أحمد شاكر، فيما علّقته =

= على «قواعد في علوم الحديث» للتهانوي ص ٢٢٧ - ٢٣٠، وعلى «الرفع والتكميل» ص ١٤٤ - ١٤٦، من الطبعة الثالثة، وعلى «المَوْظَعة» للحافظ الذهبي ص ٨٥ - ٨٧، وأتبعته في آخر «المَوْظَعة» ص ١٤٧ - ١٦٥، بكتابة (تتمة) تتصل بهذا الموضوع المهم، وهي مسألة تكفير المبتدعة أو عَدَمِهِ، بَلَّغَتْ ١٨ صفحة، فعُدَّ إليها إذا شئت، ففيها تجلية هذه المسألة عن الشيخ ابن تيمية رحمه الله تعالى.

وأورد هنا - زيادةً على ما عُلِّقَتْهُ على الكتب المذكورة - نصَّين هأمين في الموضوع، أحدهما للحافظ الذهبي، والآخر للعلامة الفقيه الأصولي الشيخ محمد بَخِيت المُطِيعي مفتي الديار المصرية رحمهما الله تعالى. وهذا النصُّ الثاني يُعَدُّ تلخيصاً دقيقاً لما قرَّره وحرَّره الحافظ ابن حجر، فيكون شرحاً لهذه المسألة في هذا الموضع، والله وليُّ التوفيق.

١ - جاء في «سير أعلام النبلاء» للحافظ الذهبي ١٥٣:٧، في ترجمة الإمام الحافظ (أبي بكر هشام الدُّسْتُوائي البصري)، المولود سنة ٧٤، والمتوفى سنة ١٥٤ رحمه الله تعالى، وحديثُهُ في الكُتُب الستة، ما يلي:

«قال الحافظ محمد بن البرقي: قلت لـيحيى بن معين: أُرِيتَ من يُرْمَى بالقَدَرِ يُكْتَبُ حديثُهُ؟ قال: نعم، قد كان قتادة، وهشامُ الدُّسْتُوائي، وسعيدُ بن أبي عَرُوبة، وعبدُ الوارث - وذَكَرَ جماعةً - يقولون بالقَدَر، وهم ثقات، يُكْتَبُ حديثُهُم ما لم يَدْعُوا إلى شيء.»

قلت - القائل الذهبي -: هذه مسألة كبيرة، وهي: القَدَرِيُّ والمعتزليُّ والجَهْمِيُّ والرافضيُّ، إذا عَلِمَ صِدْقُهُ في الحديث وتقواه، ولم يكن داعياً إلى بدعته، فالذي عليه أَكْثَرُ العلماء: قبولُ روايته، والعَمَلُ بحديثه.

وتردَّدوا في الداعية، هل يُؤْخَذُ عنه؟ فذهب كثيرٌ من الحفاظ إلى تَجَنُّبِ حديثِهِ، وهجرانِهِ، وقال بعضهم: إذا عَلِمْنَا صِدْقَهُ، وكان داعيةً، ووجدنا عنده سُنَّةٌ تفرَّد بها، فكيف يَسُوغُ لنا تركُ تلك السنة؟ فجميعُ تصرفاتِ أئمةِ الحديث تُؤْذَنُ بأن =

= المبتدع إذا لم تُبح بدعته خروجه من دائرة الإسلام، ولم تُبح دمه، فإن قبول ما رواه سائخ.

وهذه المسألة لم تبرهن لي كما ينبغي، والذي اتضح لي منها أن من دخل في بدعة، ولم يعد من رؤوسها، ولا أمعن فيها، يُقبل حديثه كما مثل الحافظ أبو زكريا - يحيى بن معين - بأولئك المذكورين، وحديثهم في كتب الإسلام لصديقهم وحفظهم.

٢ - قال العلامة المحقق الفقيه الأصولي الشيخ محمد بخيت المطيعي، مفتي الديار المصرية رحمه الله تعالى، في حاشيته على «نهاية السؤل للأسنوي» من كتب الأصول ٣: ١٢٨ و ١٣٠ - ١٣١، في مباحث شروط قبول الخبر:

«قال الجلال السيوطي في «تدريب الراوي» ص ٢١٦ و ٣٢٤: نقلاً عن الحافظ ابن حجر: التحقيق أنه لا تُرد رواية كل مكفر بدعته، لأن كل طائفة تدعي أن مخالفيها مبتدعة، وقد تُبالغ في ذلك فتكفرهم، فلو أُخذ ذلك على الإطلاق، لاستلزم تكفير جميع الطوائف.

والمعتمد أن الذي تُرد روايته: من أنكر أمراً متواتراً من الشرع، معلوماً من الدين بالضرورة، أو اعتقد عكسه، أمّا من لم يكن كذلك، وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه، مع ورعه وتقواه: فلا مانع من قبوله». انتهى.

ثم حكى الشيخ بخيت قول من رد رواية المبتدعة وفصل فيها، ثم رده وقال رحمه الله تعالى: وعلى كل حال: فلوردنا الروايات بمثل هذا، لم نقبل رواية قط إلا ممن أجمع الكل على أنه غير مبتدع، ...، ثم قال:

«ومن ذلك تعلم أن الحق قبول رواية كل من كان من أهل القبلة، يصلي بصلاتنا، ويؤمن بكل ما جاء به رسولنا مطلقاً، متى كان يقول بحُرمة الكذب، فإن كل من هو كذلك لا يمكن أن يتبدع بدعة إلا وهو متأول فيها، مستند في القول فيها إلى كتاب الله أو سنة رسوله صلى الله عليه وسلم، بتأويل رآه باجتهاده، وكل مجتهد مأجور وإن أخطأ.

(اختلاف المحدثين في اشتراط عَدَدِ المَزَكِيِّ والجَارِحِ)

واختلفوا أيضاً في اشتراط العَدَدِ فِي المَزَكِيِّ والجَارِحِ، والشاهد والراوي^(١).

١ - فاشترط بعضهم العَدَدَ فيهما.

٢ - ومنهم من قال: لا يُشترطُ فيهما، وإن كان الأحوطُ في الشهادة الاستظهارَ بِعَدَدِ المَزَكِيِّ.

= نعم إذا كان يُنكرُ أمراً متواتراً من الشرع، معلوماً من الدين بالضرورة، أو اعتقد عكسه، كان كافراً قطعاً، لأن ذلك ليس محلاً للاجتهاد بل هو مكابرة فيما هو متواتر من الشريعة، معلومٌ من الدين بالضرورة، فكان كافراً مجاهرًا، فلا يُقبلُ مطلقاً: حرّم الكذب أولم يحرمه.

ثم أورد كلاماً لبعض الأصوليين في ردّ رواية صاحب البدعة الجليلة الداعية إليها، وقبول رواية صاحب البدعة الخفية غير الداعية إليها، ثم رده بقوله رحمه الله تعالى:

«وقد علمت أن المدار على أنه يُحرّم الكذب أولاً يُحرّمه، فإن كان يُحرّمه خصوصاً على الله ورسوله، فكونه يدعو إلى بدعته الجليلة أو غيرها أولاً يدعو، فلا يمكنه أن يجزأ على الكذب، خصوصاً إذا كان ممن يرى الكفر بارتكاب الكبائر، التي منها الكذب على الله ورسوله، فإنه يتباعد عن ذلك تباعده عن الكفر.

وكونه مُخاصماً لغيره فيما يتعلق ببدعته شيء، وكونه يكذب على الله ورسوله شيء آخر، فإنه إن خاصم فيما يكون دليلاً سَمْعاً، فاحتراؤه عن الكذب يلزمه أن لا يستدل إلا بما يصح ثبوته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالطريق المعروف عند أئمة الحديث، فالمعول عليه هو ما نقله الإمام السيوطي عن الحافظ ابن حجر، فاحرص عليه، وخذ هذا التحقيق».

(١) حرف (و) من لفظ (والشاهد) ساقط من الأصل، فأثبتته.

٣ - وقال بعضهم: يُشترطُ في الشاهد ولا يُشترطُ في الراوي، لأنَّ العَدَدَ ليس بشرطٍ في قبول الخبر، فلم يكن شرطاً في الراوي، بخلاف الشهادة، فإنَّ العَدَدَ يُشترطُ في قبول الشهادة والحكم بها، فكان شرطاً في الشهادة^(١).

(١) هذا القول الثالث في المسألة واضح تماماً، وأما الأول والثاني ففيهما إيجاز اقتضى الغموض قليلاً، فأسوقُ هنا عبارة الحافظ العراقي في «شرح الألفية» ٢٩٥: ١، لوضوحها في عرض الأقوال في هذه المسألة، وليبانهما الراجح منها، وهو الثالث، قال رحمه الله تعالى:

«اختلفوا هل تثبُّت العدالة والجرح بالنسبة إلى الرواية، بتعديلٍ عدلٍ واحدٍ أو جرحه، أولاً يثبتُ ذلك إلا باثنين كما في الجرح والتعديل في الشهادة؟ على قولين، وإذا جُمِعَت الروايةُ مع الشهادة صار في المسألة ثلاثة أقوال: أحدها: أنه لا يقبلُ في التزكية إلا رجلان، سواء التزكية للشهادة والرواية، وهو الذي حكاه أبو بكر الباقلاني عن أكثر الفقهاء من أهل المدينة وغيرهم.

والثاني: الاكتفاء بواحدٍ في الشهادة والرواية معاً، وهو اختيار القاضي أبي بكر المذكور، لأن التزكية بمثابة الخبر، قال القاضي: والذي يُوجبُه القياسُ وجوبُ قبولِ تزكية كلِّ عدلٍ مرصِّيٍّ، ذكرٍ أو أنثى، حرٍّ أو عبدٍ، لِشاهدٍ ومُخبرٍ.

والثالث: التفرقة بين الشهادة والرواية، فيُشترطُ اثنان في الشهادة، ويُكتفى بواحد في الرواية، ورَّجَّحه الإمام فخر الدين - الرازي - والسيِّفُ الأُمَدي ونقلَه عن الأكثرين، وكذلك نقلَه أبو عمرو بنُ الحَاجب عن الأكثرين، وهو مخالفٌ لما نقلَه القاضي عنهم.

قال ابن الصلاح: والصحيحُ الذي اختاره الخطيبُ وغيره: أنه يثبتُ - الجرحُ والتعديلُ - في الرواية بواحد، لأنَّ العَدَدَ لم يُشترطُ في قبول الخبر، فلم يُشترطُ في جرحِ راويه وتعديله، بخلافِ الشهاداتِ».

(اختلاف المحدثين في قبول الجرح المفسر والمبهم)

واختلفوا أيضاً في المُجَرَّح^(١) إذا لم يُفسَّر ما جَرَّحَ به، فمنهم من قال: لا يُقْبَلُ الجَرَحُ إلا مفسراً، ومنهم مَنْ قال^(٢): لا يُستَفْسَرُ الجارحُ إلا إذا كان عامياً لا يَعْرِفُ الجَرَحَ، فأما إذا كان الجارحُ عالماً فلا يُستَفْسَرُ^(٣).

(١) هكذا في الأصل (واختلفوا أيضاً في المُجَرَّح) أي بالميم قبل الجيم واضحة الخط. وأثبتها (ف) كذلك في ص ٤٠، ولكنه ضَبَطَ باقي الجملة هكذا: (واختلفوا أيضاً في المجرح إذا لم يُفسَّر ما جَرَّحَ به). انتهى. وهو ضبط خاطيء يَتَنَافَرُ مع لفظ (المُجَرَّح)، وَيَنْسَجِمُ مع لفظ (الجَرَح)، لكنَّ اللفظ هنا: (المُجَرَّح)، فالضبط المذكور خطأ.

(٢) لفظ (مَنْ) ساقط من الأصل، فأثبتته.

(٣) حكى المؤلف رحمه الله تعالى في هذه المسألة هنا قولين، وهما القولانِ الراجحان من أقوال أربعة، وهي:

١ - يُقْبَلُ التعديلُ من غير ذكر سببه، لأن أسبابه كثيرة، فيثقلُ ذكرُها، ولا يُقْبَلُ الجَرَحُ إلا مفسراً السبب، لأن الجرح يحصُلُ بأمرٍ واحدٍ، فلا يَشُقُّ ذكرُه، ولأن الناس مختلفون في أسباب الجرح، فيُطلق أحدهم الجَرَحَ بناءً على ما اعتقده جَرَحاً، وليس هو بجَرَحٍ في واقع الأمر، فلا بد من بيان سبب الجرح، ليُظْهَرَ أهو قَادِحٌ أم لا؟ وهو قول راجح.

٢ - عكسُهُ، وهو يجبُ بيان سبب العدالة، ولا يجبُ بيان سبب الجَرَحِ، لأن أسباب العدالة يَكْثُرُ التصنُّعُ فيها، فيجبُ بيانها، بخلاف أسباب الجرح. وهذا القول مرجوح.

٣ - أنه لا بد من ذكر سبب الجرح وسبب العدالة كليهما، للعلة السابقة في لزوم بيان سبب الجرح، ولزوم بيان سبب العدالة، وهذا القول مرجوح أيضاً.

٤ - عكسُهُ، وهو: لا يجبُ بيان سبب كل من الجرح والعدالة، إذا كان =

(اختلاف المحدثين في الاحتجاج بمحمد بن إسحاق)

فإذا تَقَرَّرَ ما ذكرناه عن الأئمة في هذا^(١)، فمحمَّدُ بنُ إسحاق بن يسار^(٢)، قد أكثر الأئمة الكلام فيه في الطَّرفَيْنِ: الشَّاءِ والذِّمِّ.

وأما البخاريُّ ومسلم فلم يَحْتَجَّا به في «صحيحهما» آلبتَّةَ، وإنَّما أخرج له مسلمٌ أحاديثَ في المتابعاتِ لا في الأصول، وكذلك البخاريُّ

= الجراح والمعدَّلُ عارفاً بصيراً بأسبابهما. وهو قول راجح بل هو الأرجح، كما بينته فيما علَّقته على «الرفع والتكميل» ص ١٠٧ - ١٠٨ من الطبعة الثالثة، فانظره.

٥ - وقد استوفى العلامة اللكنوي في «الرفع والتكميل» ص ٧٩ - ١١٠ شرحَ الأقوال الأربعة، وبيانَ الأمثلة لها والراجع منها، ثم أورد في ص ١١٠ عن الحافظ ابن حجر في «النخبة» وشرحها ما يُعَدُّ قولاً خامساً في المسألة، وهو أنَّ الجَرَحَ المَبْهَمَ يُقْبَلُ في حَقِّ مَنْ خَلَا عن التعديل، لأنه لما خلا عن التعديل صار في حيز المجهول، وإعمال قول المجرِّح أولى من إهماله في حَقِّ هذا المجهول، وأما في حَقِّ مَنْ وُثِّقَ وعُدِّلَ فلا يُقْبَلُ الجَرَحُ المُجْمَلُ.

وقال اللكنوي عقبه: «وهذا وإن كان مخالفاً لما حَقَّقَهُ ابنُ الصلاح وغيره، من عدم قبول الجرح المبهَم بإطلاقه، لكنه تحقيقٌ مستحسن، وتدقيقٌ حَسَن، ومن هنا عَلِمَ أنَّ المسألة فيها خمسة أقوال».

(١) أي في الأسباب التي دعتهم إلى أن يختلفوا في أحكامهم على الراوي جرحاً وتعديلاً رداً وقبولاً، فمحمَّدُ بنُ إسحاق وقع اختلافهم فيه، من جراء اختلاف أنظارهم إلى تلك الأسباب.

(٢) من قول المؤلف هنا: (فإذا تَقَرَّرَ) إلى قوله (فمحمَّدُ بنُ إسحاق بن يسار)، سَقَطَ هذا السطرُ كُلُّه من صفحة ٤٢ في طبعة (ف)، وهو ثابت في الأصل!!

أَيْضاً لَمْ يُخْرِجْ لَهُ شَيْئاً فِي الْأَصُولِ الْبُتَّةَ، وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ فِي الْإِسْتِشْهَادِ، جَرِيّاً عَلَى عَادَتِهِمَا فِيمَنْ لَا يَحْتَاجُ بِحَدِيثِهِ، كَمَا فَعَلَهُ الْبُخَارِيُّ فِي أَبِي الزُّبَيْرِ الْمَكِّيِّ، وَسُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، وَنُظَرَاؤُهُمَا، وَكَمَا فَعَلَهُ مُسْلِمٌ فِي عِكْرِمَةَ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، وَشَرِيكِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْقَاضِي، وَنُظَرَاؤُهُمَا.

وَقَدْ قَالَ أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَطِيبُ^(١): وَقَدْ أَمْسَكَ عَنْ الْإِحْتِجَاجِ بِرَوَايَاتِ ابْنِ إِسْحَاقَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ، لِأَسْبَابٍ مِنْهَا: أَنَّهُ كَانَ يَتَشَبَّهُ، وَيُنَسَبُ إِلَى الْقَدَرِ، وَيُدَلَّسُ فِي حَدِيثِهِ. وَأَمَّا الصَّدُقُ فَلَيْسَ بِمُدْفُوعٍ عَنْهُ.

وَقَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ^(٢): قَالَ لِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ: أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْحَاقَ كَذَّابٌ.

(١) فِي تَرْجُمَةِ (مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ) فِي «تَارِيخِ بَغْدَادٍ» ١: ٢٢٤، إِلَى قَوْلِهِ: (فَلَيْسَ بِمُدْفُوعٍ عَنْهُ) وَوَقَعَتْ فِي طَبْعَةِ (ف) ص ٤٢ الْإِحَالَةُ إِلَى «تَارِيخِ بَغْدَادٍ» هَكَذَا: ١: ٢١٤، وَهِيَ خَطَأً.

(٢) هُوَ — كَمَا سَيَأْتِي عَنْ ابْنِ الْقَيْمِ — أَبُو أَيُّوبَ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الشَّاذُكُونِيُّ الْمِنْقَرِيُّ الْبَصْرِيُّ، الْحَافِظُ الشَّهِيرُ، الْمَتُوفَى سَنَةَ ٢٣٤، مَتَرَجِّمٌ لَهُ بِإِسْهَابٍ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادٍ» ٩: ٤٠، وَ«تَذَكُّرَةُ الْحَفَاطِ» ٢: ٤٨٨، وَ«مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ» ٢: ٢٠٥، وَغَيْرَهَا.

ذَكَرَ الْحَافِظُ ابْنُ الْقَيْمِ فِي كِتَابِهِ «تَهْذِيبُ سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ» ٧: ٩٥ — ٩٧ (مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ)، وَنَقَلَ تَوْثِيقَ الْحَفَاطِ الْأَثَمَةِ لَهُ، وَاعْتَمَدَهُ، وَذَكَرَ هَذِهِ الْحِكَايَةَ ثُمَّ عَقَّبَ عَلَيْهَا بِقَوْلِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى:

«قِيلَ: هَذِهِ الْحِكَايَةُ وَأَمْثَالُهَا هِيَ الَّتِي غَرَّتْ مِنْ أَتْهَمِهِ بِالْكَذِبِ. وَجَوَابُهَا مِنْ

وَجْوه:

أَحَدُهَا: أَنَّ سُلَيْمَانَ بْنَ دَاوُدَ رَاوَيْهَا عَنْ يَحْيَى: هُوَ الشَّاذُكُونِيُّ، وَقَدْ أَتَتْهُمَ =

قال: قلت: ما يُدريك؟ قال: قال لي وهيبُ بن خالد: إنه كذاب.

قال: قلت لو هيب: ما يُدريك؟ قال: قال لي مالكُ بن أنس: أشهدُ أنه كذاب.

قلتُ لمالك: ما يُدريك؟ قال: قال لي هشامُ بن عروة: أشهدُ أنه كذاب.

قلتُ لهشام: ما يُدريك؟ قال: حدّث عن امرأتي فاطمة بنت المنذر، وأدخلت عليّ وهي بنتُ تسع سنين، وما رآها رجلٌ حتى لقيتُ الله.

قال عبدُ الله بن أحمد بن حنبل: فحدّثتُ أبي بحديث ابن إسحاق، فقال: وما يُنكرُ هشامُ؟! لعله جاء واستأذنَ عليها وأذنتُ له،

= بالكذب، فلا يجوز القدح في الرجل بمثل رواية الشاذكوني.

الثاني: أن في الحكاية ما يدلُّ على أنها كذب، فإنه قال - أي هشامُ بن عروة -: أَدْخِلْتُ فاطمةَ عليّ وهي بنتُ تسع سنين. وفاطمةُ أكبرُ من هشامُ بثلاث عشرة سنة، ولعلها لم تُزَفَّ إليه إلا وقد زادت على العشرين، ولما أخذَ عنها ابنُ إسحاق كان لها نحوُ بضع وخمسين سنة.

والثالث: أن هشاماً إنما نفى رؤيته لها، ولم ينفِ سماعه منها، ومعلوم أنه لا يلزم من انتفاء الرؤية انتفاء السماع، قال الإمام أحمد: لعله سمِعَ منها في المسجد، أو دخلَ عليها فحدّثته من وراء حجاب، فأبى شيء في هذا؟ فقد كانت امرأةً كبرتُ وأسنتُ. انتهى.

ثم ذكر الإمام ابن القيم غيرَ هذا مما يؤكد وثاقة (محمد بن إسحاق)، عن علي بن المديني، مما يطول نقله. وانظر لتوثيق (محمد بن إسحاق) واعتماده عند الأئمة النقاد «الرفع والتكميل» وما علقته عليه ص ٤١١ - ٤١٣ من الطبعة الثالثة، ففيه ذكرُ توثيقه عن مصادر غيرِ المشهورة.

أَحْسِبُهُ قَالَ: وَلَمْ يَعْلَمْ هُوَ، وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ مَرَّةً أُخْرَى: وَقَدْ يُمْكِنُ أَنْ يَسْمَعَ مِنْهَا تَخْرُجُ إِلَى الْمَسْجِدِ أَوْ خَارِجَةً فَسَمِعَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١).

وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: الَّذِي قَالَ هِشَامٌ^(٢)، لَيْسَ بِحُجَّةٍ، لَعَلَّهُ دَخَلَ عَلَى امْرَأَتِهِ وَهُوَ غُلَامٌ فَسَمِعَ مِنْهَا.

فَمَنْ تَرَكَ الْاِحْتِجَاجَ بِحَدِيثِ ابْنِ إِسْحَاقَ، احْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ تَرَكَهُ لِلْقَدَرِ، أَوَّلِ التَّشْيِيعِ، أَوَّلِ التَّدْلِيسِ عَلَى رَأْيٍ مِنْ يَرَى ذَلِكَ قَادِحًا، أَوْ يَكُونُ هَذَا أَوْ غَيْرُهُ مِنَ الْكَلَامِ فِيهِ إِنْ لَمْ يُتَيَقَّنْ عِنْدَهُ حُجَّةٌ فِي رَدِّ حَدِيثِهِ^(٣)، غَيْرَ أَنَّهُ أَحَدَثَ رِيبَةً مَا^(٤) مَنَعَتْهُ مِنَ الْاِحْتِجَاجِ بِهِ. وَقَدْ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ الْحَافِظَانِ أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْجُرْجَانِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَطِيبُ^(٥).

(١) هَكَذَا جَاءَتْ الْعِبَارَةُ فِي «الْكَامِلِ» لِابْنِ عَدِي ٦: ٢١٢٠ «وَقَدْ يُمْكِنُ أَنْ يَسْمَعَ مِنْهَا تَخْرُجُ إِلَى الْمَسْجِدِ، أَوْ خَارِجَةً، فَسَمِعَ، وَاللَّهُ أَعْلَمَ». وَهِيَ عِبَارَةٌ سَلِيمَةٌ قَوِيمَةٌ، وَوَقَعَ فِي الْأَصْلِ هَكَذَا: «وَقَدْ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ يَسْمَعُ مِنْهَا تَخْرُجُ إِلَى الْمَسْجِدِ...». فَوَقَعَ فِيهَا زِيَادَةٌ (يَكُونُ) سَهْوًا مِنَ النَّاسِخِ، فَاضْطَرَبَتْ الْعِبَارَةُ، فَلَذَا طَوَيْتُهَا.

(٢) لَفْظُ (الَّذِي) سَاقَطَ مِنَ الْأَصْلِ، فَاتَّبَعْتُهُ.

(٣) كَلِمَةٌ (لَمْ يُتَيَقَّنْ) غَيْرُ مَنْقُوطَةٍ فِي الْأَصْلِ، وَلَكِنِهَا مُطَابِقَةٌ فِي رِسْمِهَا لِمَا أَثْبَتَهُ، وَقَدْ أَثْبَتَهَا (ف) فِي ص ٤٤ (لَمْ يَقْتَضِ)، وَهِيَ قِرَاءَةٌ بَعِيدَةٌ عَنِ الرَّسْمِ وَالسِّيَاقِ!

(٤) لَفْظُ (مَا) سَقَطَ فِي نَسْخَةِ (ف) ص ٢٤٤، وَهُوَ ثَابِتٌ فِي الْأَصْلِ!

(٥) أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ الْخَطِيبُ فِي تَرْجُمَتِهِ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادِ» ١: ٢٢٤،

وَأَمَّا (أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْجُرْجَانِيُّ) فَهُوَ: الْإِمَامُ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ الْإِسْمَاعِيلِيُّ أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ الْعَبَّاسِ الْجُرْجَانِيِّ، وَلَدَ سَنَةَ ٢٧٧، وَمَاتَ سَنَةَ ٣٧١، =

ومن احتجَّ بحديثه احتَمَلَ أن يكون لا يرى البدعة مانعةً ولا التدليسَ. وقصةُ هشامٍ قد وقعَ الجوابُ عنها. وما جاء^(١) من الكلامِ فيه غيرَ مُفسَّر: لا يُؤثِّرُ عنده، وما جاء أيضاً عن واحد - وهو يَشْتَرِطُ العَدَدَ - لا يُؤثِّرُ عنده، والله عزَّ وجلَّ أعلم^(٢).

مترجم له في «تذكرة الحفاظ» ٣: ٩٤٧. ولم أقف على قوله المشار إليه هنا، فيما رجعتُ إليه من المصادر.

وجاء في «الكامل» لابن عدي ٦: ٢١١٧، في ترجمة (محمد بن إسحاق): «قال الشيخ - أي ابنُ عدي -: وحضرتُ مجلسَ الفريابيِّ وقد سُئِلَ عن حديثٍ لمحمد بن إسحاق، وكان يَأْبَى عليهم، فلمَّا كرَّروا عليه قال: محمد بن إسحاق، فذكر كلمةً شنيعةً فقال: زنديق!». انتهى. أي مُلحد!

قال عبد الفتاح: فانظر ما أوسعَ ما بين طرفي توثيقِ ابنِ إسحاق وجرحه! فسيحان الله، الفريابيُّ يقولُ في أمير المؤمنين في الحديث: زنديق! كبرتُ كلمةٌ هو قائلُها!!! فإنَّا لله وإنا إليه راجعون، وكم في كتب الرجال من مثلِ هذا الشططِ الأسود المنبوذ؟! وما أسهلُ التكفيرَ على ألسنةِ بعضِ الناسِ في القديم والحديث! يظنونهُ علامةً متانةٍ إيمانهم، وقوةً تدينهم، ونعمةً تفرِّدهم بالإيمان الصحيح زعموا، وفي الحديث الشريف (وقد باء بها أحدهما).

وبهذا التكفيرِ وأمثاله في كتب الرجال، يتجلَّى لك صدقُ كلمةِ الإمام ابنِ دقيق العيد رحمه الله تعالى، في كتابه «الاقتراح» ص ٣٤٤: «أعراضُ المسلمين حُفْرَةٌ من حُفْرِ النار، وَقَفَ على شَفِيرِها طائفتان من الناس: المحدثون والحُكَّام». انتهى. قال الحافظ الصالحي في «عُقُودُ الجُمان» ص ٤٠٥، بعد أن نَقَلَ فيه كلمةَ الإمام ابنِ دقيق العيد هذه: «وليس الحُكَّام والمُحدثون سواءً، فإنَّ الحُكَّام أعذرُّ، لأنهم لا يحكمون إلا بالبيِّنةِ المعتبرة، وغيرهم يَعتَمِدُ مجردَ النقل». انتهى. وهو استدراكٌ وجيهٌ رفيعٌ.

(١) لفظُ (جاء) ساقطٌ من الأصل، فأثبتته.

(٢) لم يتعرض الحافظُ المنذريُّ إلى الجوابِ عن سؤالِ السائل عن التعارضِ =

= بين قولِ شعبة وسفيان في محمد بن إسحاق: أمير المؤمنين في الحديث، وجرح مالك ويحيى بن سعيد له، وهو سؤال جديرٌ بالجواب والبيان.

وقبل ذكر الجواب بما سأنقله عن الأمير الصنعاني أقول: لا يكون الجرح والتعديل مُتعارضاً إلا إذا كان كلٌّ من الجرح والتعديل للراوي خالياً من السبب القادر فيه، أما إذا كان الجرح - مثلاً - غير سليم، بأن كان ناشئاً عن الغضب، أو الكراهية، أو نحوهما، وكان التعديل سليماً: على الجادة، فلا يُلْتَفَتُ إلى ذلك التعارض، بل إنَّ التعارض في تلك الحال مُنتَفٍ، فاعرفه، فإنه مهم.

قال العلامة محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني صاحب «سبل السلام»، في أوائل رسالته «إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد» ص ١٣ - ١٥ من الجزء الأول من «مجموعة الرسائل المنيرية» ما خلاصته بتصرف يسير: «قد يَخْتَلَفُ كلامُ إمامين من أئمة الحديث في الراوي الواحد، وفي الحديث الواحد، فيُضَعَّفُ هذا حديثاً، وهذا يصححه، ويرمي هذا رجلاً من الرواة بالجرح، وآخر يُعَدَّلُهُ. وذلك مما يُشعر بأن التصحيح ونحوه من مسائل الاجتهاد التي اختلفت فيها الآراء.

فقد قال مالك في (ابن إسحاق): إنه دجال من الدجاجلة. وقال فيه شعبة: إنه أمير المؤمنين في الحديث. وشعبة إمام لا كلام في ذلك. وإمامة مالك في الدين معلومة لا تحتاج إلى برهان. فهذان إمامان كبيران اختلفا في رجل واحد من رواة الأحاديث.

ويتفرع على هذا: الاختلاف في صحة حديث من رواية ابن إسحاق، وفي ضعفه، فإنه قد يجد العالم المتأخر عن زمان هذين الإمامين: كلام شعبة وتوثيقه لابن إسحاق، فيصح حديثاً يكون من رواية ابن إسحاق، قائلاً: قد ثبتت الرواية عن إمام من أئمة الدين وهو شعبة، بأن ابن إسحاق حجة في روايته، فهذا خبر رواته ثقات يجب قبوله.

وقد يجد العالم الآخر كلام مالك وقدح في ابن إسحاق، القدح الذي ليس وراءه وراء، ويرى حديثاً من رواية ابن إسحاق فيضعف الحديث لذلك، قائلاً: قد روى لي إمام وهو مالك، بأن ابن إسحاق غير مرضي الرواية، ولا يساوي فلساً، =

= فيجب ردُّ خبرٍ فيه ابنُ إسحاق.

فبسبب هذا الاختلاف حَصَلَ اختلافُ الأئمة في التصحيح والتضعيف، المتفرعين عن اختلاف ما بَلَّغهم من حال بعض الرواة. فإذا جاء من له فُحولةٌ في العلم، وقوةٌ في النقد، ودرايةٌ بحقائق الأمور، وحُسْنُ نظر، وسَعَة اِطِّلاع على كلام الأئمة، فإنه يَرْجِعُ إلى الترجيح بين التعديل والتجريح، فينظر في مثل هذه المسألة إلى كلام الجارح ومُخَرِّجِه، فيجده كلاماً خَرَجَ مخرَجَ الغضب، الذي لا يخلو عنه البشر، ولا يَحْفَظُ لسانَه حالَ حُصولِه إلا من عصمه الله تعالى.

فإنه لما قال ابن إسحاق: اعرضوا عليَّ عِلْمَ مالِك فأننا بَيِّطَارُه، فبلغ مالكا فقال تلك الكلمة الجافية، التي لولا جلالَةُ من قالها، وما نرجوه من عَفْوِ الله عن فَلَاتِ اللسان عند الغضب، لكان القَدْحُ بها فيمن قالها أقرب إلى القَدْحِ فيمن قيلت فيه. فلما وجدناه خَرَجَ مخرَجَ الغضب، لم نره قادحاً في ابن إسحاق، فإنه خَرَجَ مخرَجَ جزاءِ السيئةِ بالسيئة. على أن ابن إسحاق لم يقْدَح في مالِك، ولا في علمه، غايةً ما أفاد كلامُه أنه أَعْلَمُ من مالِك، وأنه بيطارُ علومه، وليس فيه قَدْحٌ على مالِك. ونظرنا كلامَ شعبة في ابن إسحاق، فقَدَّمنا قولَه، لأنه خَرَجَ مخرَجَ النصح للمسلمين، ليس له حامل عليه إلا ذلك.

وأما الجامدُ في ذهنه، الأبلهُ في نظره، فإنه يقول: قد تعارض هنا الجرحُ والتعديل، فيُقَدَّمُ الجرحُ، لأن الجارحَ أولى، وإن كَثُرَ المعدلُ.

وهذه القاعدة لو أُخِذت كلية - على عمومها وإطلاقها - لم يبقَ لنا عَدْلٌ إلا الرسل، فإنه ما سَلِمَ فاضلٌ من طاعن، لا من الخلفاء الراشدين، ولا أحدٍ من أئمة الدين.

فالقاعدة: (الجرحُ مقدَّم على التعديل) ظاهريَّة، يُعْمَلُ بها فيما تعارض فيه الجرح والتعديل من المجاهيل - أو فيما كان التعارضُ فيه صحيحاً على قاعدته وشَرْطُه -.

على أنَّ لك أن تقول: كلامُ مالِك ليس بقادح في ابن إسحاق، لما علمت أنه خَرَجَ مخرَجَ الغضب، لا مخرَجَ النصح للمسلمين، فلم يُعارض في ابن إسحاق جَرَحٌ.

واعلم أنَّ ذِكْرنا لابن إسحاق والكلامَ فيه مِثَالٌ وطريقٌ يُسَلِّكُ منه إلى نظائره.

(اختلاف المحدثين في الاحتجاج بشبابة بن سوار)

وأما شَبَابَةُ بن سَوَّار، فقد احتَجَّ به البخاريُّ ومسلمٌ في «صحيحيهما»، وَحَدَّثَ عنه ثُلَّةٌ من الأئمة^(١).

(١) أي جماعة كثيرة من الأئمة، و(ثُلَّة) بالثاء المثناة ثم اللام المشددة ثم التاء، كما جاءت في الأصل لمن تأمله جيداً. ووقع في طبعة (ف) ص ٤٤: (وَحَدَّثَ عنه ثلاثة من الأئمة...). ولفظُ (ثلاثة) هنا تحريف فاحش! والصواب فيه: (وَحَدَّثَ عنه ثُلَّةٌ من الأئمة...)، كما جاء في الأصل المخطوط. (والثُلَّةُ): الجماعة، وليسوا ثلاثة، بل هم كثرة بالغة، قال الله تعالى في سورة الواقعة في أصحاب اليمين: ﴿ثُلَّةٌ مِنَ الْأَوَّلِينَ. وَقَلِيلٌ مِنَ الْآخِرِينَ﴾، وقال أيضاً فيها: ﴿ثُلَّةٌ مِنَ الْأَوَّلِينَ. وَثُلَّةٌ مِنَ الْآخِرِينَ﴾.

والأئمة الذين رَوَوْا عن (شَبَابَةَ بن سَوَّار) كثيرون جداً، ذكر الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» ٤: ٣٠٠، في ترجمة (شبابة) المتوفى سنة ٢٠٦ منهم ما يلي: «رَوَى له الستة، وَرَوَى عنه أحمدُ بن حنبل، وعليُّ بن المديني، ويحيى بن معين، وإسحاق بن راهويه، وعبدُ الله بن محمد المُسندي، وأبنا أبي شيبة، وأحمد بن الحسن بن خراش، وأحمدُ بن سُريج الرازي، وَحَجَّاج بن الشاعر، وَحَجَّاج بن حمزة الخشابي...» حتى أوصلهم إلى ثلاثين ثم قال: «وجماعة».

(تنبيه على تحريف): وقع في «تهذيب التهذيب» ٤: ٣٠٢، في ترجمة (شَبَابَةَ بن سَوَّار) تأريخُ وفاته هكذا: «قال البخاري: يقال: مات سنة ٤ أو ٢٥٥، وقال أبو موسى وغيره: مات سنة ٢٥٦». انتهى.

وهذا تحريف! صوابه سنة ٤ أو ٢٠٥، وقال أبو موسى وغيره: مات سنة ٢٠٦، كما ضبطه الحافظ المِزِّيُّ بالعبارة في «تهذيب الكمال» ٢: ٥٧، فقال: «قال البخاري: يقال: مات سنة أربعٍ أو خمسٍ ومِثْنين، وقال أبو موسى... مات سنة ست ومِثْنين». انتهى. وبهذا الأخير أَرخَ وفاته الحافظ الذهبي في «الكاشف» ٢: ٣، والخزرجي في «الخلاصة» ص ١٦٨.

وتكلّم فيه بعضهم، وقال الإمام أحمد بن حنبل: تركته ولم أرو عنه للإرجاء، فقيل: يا أبا عبد الله، وأبو معاوية^(١)؟ قال: شَبَابُهُ كان داعيةً.

وقيل لعليّ بن المديني عن حديث شَبَابَةِ الذي رواه عن شعبة في الدُّبَاء، فقال عليّ: أي شيء تَقْدِرُ أن تقول في ذلك^(٢)؟ يَعْني شَبَابَةَ، كان شيخاً صدوقاً، إلا أنه كان يقول بالإرجاء، ولا يُنْكِرُ لرجُلٍ سَمِعَ من رجلٍ أَلْفًا أو أَلْفَيْنِ أن يَجِيءَ بحديث غريب.

وقال أبو أحمد الجرجاني^(٣): الذي أنكرته عليه الخطأ، ولعله حدّث به حفظاً؟.

(١) أي أبو معاوية الضرير (محمد بن خازم الكوفي) بالخاء والزاي المعجمتين، المولود سنة ١١٣، والمتوفى سنة ١٩٥. رَوَى له الستة وقد رُبِيَ بالإرجاء.

(٢) وقع في الأصل رسمُ هذه الجملة هكذا: (فقال عليّ: أيش نقدر نقول في ذلك). وفيها تحريف وسَقَطُ (أَنْ) قبلَ (تَقُول). وقد جاءت على الصحة كما أثبتّها في غير كتاب: «تهذيب الكمال» ٢: ٥٧٠ و«تهذيب التهذيب» ٤: ٣٠٠ وغيرهما. ووقعت في طبعة (ف) ص ٤٥، على التحريف والسقط الذي جاء في الأصل! وسقط في طبعة (ف) أيضاً لفظُ (عليّ)!!

(٣) هو الحافظ ابنُ عَدِيّ أبو أحمد عبدُ الله بنُ عَدِيّ، المولود سنة ٢٧٧، والمتوفى سنة ٣٦٥، وهو صاحبُ كتاب «الكامل»، قال ذلك فيه ٤: ١٣٦٦. وجاءت العبارة في الأصل: (الذي أنكرتُ عليه الخطأ ولعله...)، وجاء في نسخة مخطوطة موثقة من «الكامل»: (الذي أنكرته عليه الخطأ، ولعله...). فاثبتّها، وجاءت العبارة في «الكامل» المطبوع و«تهذيب الكمال» ٢: ٥٧٠ و«تهذيب التهذيب» ٤: ٣٠١ (والذي أنكرَ عليه الخطأ، ولعله حدّث به حفظاً)، أي ولعله حدث بالحديث الذي أخطأ فيه من حفظه، فأخطأ.

وقيل لأبي زُرعة في أبي معاوية: كان يرى الإرجاء؟ قال: نعم
كان يدعو إليه، قيل: فشَبَابَةُ بن سَوَّار أيضاً؟ قال: نعم، قيل: رَجَعَ
عنه؟ قال: نعم، قال: الإيمان قولٌ وعملٌ.

فهذا الإمام أحمد قد صرَّح بأنه إنما تركه لكونه داعيةً إلى
الإرجاء، وهذا عليُّ بن المديني لم يَرِ قوله بالإرجاء وتفردَهُ بشيءٍ مؤثراً
في حقه، والخطأ فلا يكادُ يَسْلُمُ منه أحدٌ^(١).

فمن احتجَّ بحديثه يرى أن الإرجاء^(٢) والدُّعاء إليه والتفردُ بشيءٍ
غيرُ قادح، سيِّما وقد نُقِلَ عنه الرجوعُ عن الإرجاء.

ومن لم يحتجَّ بحديثه يرى أن ذلك مانعٌ من الاحتجاج به،
وحَصَلَ عنده من ذلك رِيبةٌ وقَفَتْهُ عن الاحتجاج به على ما تقدَّم، والله
عَزَّ وَجَلَّ أعلم.

(١) قال الإمام يحيى بن معين رحمه الله تعالى، في «تاريخه»، في
الفقرة ٥٢ «لستُ أعجَبُ ممن يُحدِّثُ فيخطيء، إنما العَجَبُ ممن يُحدِّثُ
فيصيب»، وقال فيه أيضاً، في الفقرة ٢٦٨٢ «من لا يُخطيءُ في الحديث - أي من
يَزْعُمُ أنه لا يُخطيءُ في الحديث - فهو كَذَّاب». انتهى. وهو عنه في «لسان
الميزان» ١: ١٧.

(٢) انظر التفصيل الوافي الشامل، في شرح معنى (الإرجاء) السُّنِّي
والبدعي، ومنشأ الإرجاء وما يتصلُ بذلك، في «الرفع والتكميل» للعلامة اللكنوي
رحمه الله تعالى وما علقته عليه في الطبعة الثالثة ص ٨١ - ٨٣
وص ٣٥٢ - ٣٧٣، فإنَّك واجدٌ فيه النفائس إن شاء الله تعالى.

(اختلاف المحدثين في الجرح والتعديل)

كاختلاف الفقهاء عن اجتهاد)

واختلاف هؤلاء كاختلف الفقهاء، كل ذلك يقتضيه الاجتهاد، فإن الحاكم إذا شهد عنده بجرح شخص، اجتهد في أن ذلك القدر مؤثر أم لا؟ وكذلك المحدث إذا أراد الاحتجاج بحديث شخص ونقل إليه فيه جرح، اجتهد فيه هل هو مؤثر أم لا؟ ويجري الكلام عنده فيما يكون جرحاً^(١)، في تفسير الجرح وعدمه، وفي اشتراط العدد في ذلك، كما يجري عند الفقيه، ولا فرق بين أن يكون الجرح مخبراً بذلك للمحدث مُشافهةً أو ناقلاً له عن غيره بطريقه، والله عز وجل أعلم.

(اختلاف المحدثين في)

(الاحتجاج بشجاع بن الوليد)

وأما شجاع بن الوليد أبو بذر، فقد احتج به البخاري ومسلم في «صحيحيهما» وجماعة من المصنفين، ومحله من العبادة والصلاح معروف.

وقال الإمام أحمد بن حنبل في قصة ذكرها: إنما كان يقول لنا: ذكره سليمان بن مهران، ولم يكن يقول: الأعمش، وذكره مغيرة، وذكره سعيد بن أبي عروبة، ولم يكذب يقول لنا^(٢): حَدَّثَنَا، ثم كان بعد ذلك

(١) وقع في طبعة (ف) ص ٤٧ هكذا (ويجري الكلام عنده فيه ما يكون جرحاً...). انتهى. ولفظ (فيه) مكتوب في الأصل المخطوط، ثم ضرب عليه وكتب بدلاً عنه (في ما يكون جرحاً...)، فأثبتها كما ترى.

(٢) وقع في الأصل: (ولم يكاد يقول لنا). وهو خطأ من الناسخ.

يقول: حَدَّثَنَا فُلَانٌ، وَأَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ عَقَبَةَ، وَلَمْ يَكُنْ يَقُولُ لَنَا إِلَّا: ذَكَرَهُ.

وسُئِلَ وَكِيعُ بْنُ الْجَرَّاحِ عَنْ أَبِي بَدْرٍ شُجَاعِ بْنِ الْوَلِيدِ؟ فَقَالَ: كَانَ جَارَنَا هَاهُنَا، مَا عَرَفْنَاهُ بِعَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ وَلَا بِمُغِيرَةَ، وَذَكَرَ غَيْرُهُ أَنَّهُ حَدَّثَ عَنْهُمَا.

وَأُخِذَ عَلَيْهِ رَوَايَةُ حَدِيثِ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي بُغْضِ الْعَرَبِ، وَهُوَ حَدِيثٌ مُنْكَرٌ^(١)، وَأُخِذَ عَلَيْهِ أَنَّهُ رَفَعَ حَدِيثَ شَرِيكَ عَنْ أَبِي حَصِينٍ فِي الْحَصَاةِ وَمُنَاشَدَتِهَا^(٢)، وَهُوَ مُوقُوفٌ.

(١) وَلَفْظُهُ: «يَا سَلْمَانُ، لَا تُبَغِّضْنِي، فَتُفَارِقَ دِينَكَ، قَالَ: كَيْفَ أَبْغِضُكَ وَبِكَ هَدَانَا اللَّهُ؟ قَالَ: تُبَغِّضُ الْعَرَبَ فُتُبَغِّضُنِي». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي «جَامِعِهِ» ٧٢٣: ٥ فِي كِتَابِ الْمَنَاقِبِ (بَابُ فَضْلِ الْعَرَبِ)، مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَدْرٍ شُجَاعٍ، عَنْ قَابُوسِ بْنِ أَبِي ظَبْيَانَ، عَنْ أَبِيهِ، «عَنْ سَلْمَانَ، قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: يَا سَلْمَانُ، لَا تُبَغِّضُنِي...». وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لَا يُعْرَفُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَدْرٍ شُجَاعِ بْنِ الْوَلِيدِ. وَسَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ - الْبَخَارِيُّ - يَقُولُ: أَبُو ظَبْيَانَ لَمْ يُدْرِكْ سَلْمَانَ، مَاتَ سَلْمَانُ قَبْلَ عَلِيِّ». وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» ٥: ٤٤٠، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» ٤: ٨٦، فِي كِتَابِ مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ (بَابُ فَضْلِ كَافَّةِ الْعَرَبِ)، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يَخْرُجْهُ، وَتَعَقَّبَهُ الذَّهَبِيُّ فَقَالَ: «قَابُوسٌ تَكَلَّمَ فِيهِ». انْتَهَى. فَالْحَدِيثُ ضَعِيفٌ لَانْقِطَاعِهِ وَضَعْفُ قَابُوسٍ.

(٢) أَبُو حَصِينٍ هَذَا بَفَتْحِ الْحَاءِ وَكَسْرِ الصَّادِ بوزن أَمِيرٍ، وَهُوَ عَثْمَانُ بْنُ عَاصِمٍ الْأَسَدِيُّ الْكُوفِيُّ، كَمَا فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» ٢: ٥٨٠ فِي تَرْجُمَةِ (شَرِيكَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ النَّخْعِيِّ الْكُوفِيِّ)، وَكَمَا فِي تَرْجُمَةِ (عَثْمَانَ بْنِ عَاصِمٍ) فِيهِ أَيْضاً ٢: ٩١١. وَفِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» ٧: ١٢٦. رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ. قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ فِي مُقَدِّمَةِ =

فمن احتجَّ بحديثه لا يرى شيئاً من ذلك مانعاً من الاحتجاج به .
ويمكن أن يقال : إنه تذكر السماع بعد ذلك فصرَّح بالتحديث ، أو إنَّ
الراوي ينشط مرةً فيُسندُ ، ويفتر مرةً فلا يُسندُ ، ويسكتُ عن ذكر الشخص
مرةً ، ويذكره أخرى لما يقتضيه الحال .

ومن امتنع من الاحتجاج به ، يكون قد حصل عنده من ذلك
مغمز وإن لم يثبت به جرح ، فتوقف لذلك ، والله عزَّ وجلَّ أعلم .

(بيان المراد من قولهم : فلان ليس بشيء)

وأما قولهم : فلان ليس بشيء ، ويقولون مرةً : حديثه ليس
بشيء^(١) . فهذا يُنظر فيه :

= شرحه «صحيح مسلم» ١ : ٤٠ ، في (فصل في ضبط جملة من الأسماء المتكررة
في صحيحي البخاري ومسلم المشتبهة) : «حُصِّنَ كُلُّهُ بضم الحاء وفتح الصاد
المهملتين ، إلا أبا حَـصِينِ عثمان بنَ عاصم فبالفتح» . انتهى . وضبطه ابن ماكولا
في «الإكمال» ٢ : ٤٨٠ ، أيضاً «بفتح الحاء وكسر الصاد» .

والحديث المشار إليه رواه أبو داود في «سننه» ١ : ٣١٦ ، في كتاب الصلاة في
الباب ١٥ (باب في حَصَى المسجد) ، وسندهُ فيه «حدثنا محمد بن إسحاق أبو بكر
يعني الصَّاعَانِي ، حدثنا أبو بَدْر شجاع بن الوليد ، حدثنا شريك ، حدثنا أبو حَـصِينِ ،
عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، قال أبو بَدْر : أَرَاهُ قد رَفَعَهُ إلى النبي صلى الله
عليه وسلم قال : إِنَّ الْحَصَاةَ لَتَنَاشِدُ الَّذِي يُخْرِجُهَا مِنَ الْمَسْجِدِ» . انتهى . تفرَّد به
أبو داود .

(١) لفظ (ليس) ساقط من الأصل ، فأثبتته . وموضع (ليس) بَعْدَ (حَدِيثُهُ) كما في
الأصل ، ووقعت العبارة في طبعة (ف) ص ٥٥ هكذا : (ويقولون مرةً : ليس حديثه
بشيء) ، فخالفت الأصل !

فإن كان الذي قيل فيه هذا، قد وثِّقَهُ غيرُ هذا القائل، واحتَجَّ به، فيَحْتَمِلُ أن يكون قوله محمولاً على أنه ليس حديثه بشيءٍ يُحتَجُّ به، بل يكون حديثه عنده يُكْتَبُ للاعتبار وللاستشهاد وغير ذلك.

وإن كان الذي قيل فيه ذلك مشهوراً بالضعف، ولم يُوجد من الأئمة مَنْ يُحَسِّنُ أمرَهُ، فيكون محمولاً على أن حديثه ليس بشيءٍ يُحتَجُّ به^(١) ولا يُعتَبَرُ به ولا يُستشهد به، ويَلْتَحِقُ هذا بالمتروك، والله عزَّ وجلَّ أعلم.

(٢) وأما ما نُقِلَ عن يحيى بن معين من توثيقِ شُجاعٍ مرَّةً، وتَوْهِينِهِ أُخرى، فهذان القولان في زمانين بلا شك، ولا يُعلَمُ السابقُ منهما، ويَحْتَمِلُ أنه وثِّقَهُ ثم وَقَفَ على شيءٍ من حاله بعد ذلك يُسَوِّغُ له الإقدام على ما قاله، ويَحْتَمِلُ أن يكون تكلَّم فيه أولاً، ثم وَقَفَ من حاله بعد ذلك على ما اقتَضَى توثيقه.

وقد نُقِلَ مثلُ هذا عن يحيى بن معين في غير شُجاع بن الوليد من الرواة، ونُقِلَ مثله أيضاً عن غير^(٣) يحيى بن معين من الحُفَّاظ، في حقِّ بعض الرواة، وكلُّ هذا محمول^(٤) على اختلاف.....

(١) لفظ (به) هنا ساقط من الأصل، فأثبتته.

(٢) من هنا إلى قول المؤلف: (وأما شَرَطُ الشيخين) وهو نحو ثلاثين سطراً، سَقَطَ كُلُّهُ من طبعة (ف)؛ وهو نقصٌ فاحشٌ مُلغٍ للطبعة!! وما أدري كيف وَقَعَ وسُكِتَ عليه؟! ثم رأيتُ هذا السَّقَطَ الطويلَ أُدْخِلَ في التعليق ص ٥٦، وجُعِلَ حاشيةً من كلام (ف)، فزاد الأمرُ سوءاً وخَلَلًا! ووقع فيه جملةٌ تحريفات أيضاً!

(٣) لفظ (غير) ساقط من الأصل، فأثبتته.

(٤) وقع في الأصل: (وكلُّ هذا محمولاً على...). وهو خطأ من

(١) قلت: قد بسط الحافظ أبو الوليد الباجي القول في هذه المسألة، وأوضحها بالأمثلة، وأشار إلى كلامه واعتمده الحافظ ابن حجر في «بذل الماعون في فضل الطاعون»، وقال: «وهذه قاعدة جلية فيمن اختلف النقل عن ابن معين فيه، نبه عليها أبو الوليد الباجي في كتابه «رجال البخاري»، كما نقل ذلك عنه شيخنا العلامة التهانوي في «قواعد في علوم الحديث» ص ٢٦٤.

وها أنا ذا أنقل كلام الحافظ الباجي على طوله - وإن غاظ ذلك الطول بعض المنفوخين والمتعالمين -، لنفاسته واتصاله التام بهذا المقام، قال رحمه الله تعالى في كتابه «التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح» ١: ٢٨٣ - ٢٨٨، تحت عنوان (باب الجرح والتعديل):

«اعلم أنه قد يقول المعدل: فلان ثقة، ولا يريد به أنه ممن يحتج بحديثه، ويقول: فلان لا بأس به، ويريد أنه يحتج بحديثه. وإنما ذلك على حسب ما هو فيه وجه السؤال له، فقد يسأل عن الرجل الفاضل في دينه المتوسط حديثه، فيقرن بالضعفاء، فيقال: ما تقول في فلان وفلان؟ فيقول: فلان ثقة، يريد أنه ليس من نمط من قرن به، وأنه ثقة بالإضافة إلى غيره. وقد يسأل عنه على غير هذا الوجه، فيقول: لا بأس به، فإذا قيل: أهو ثقة؟ قال: الثقة غير هذا.

يدل على ذلك ما رواه... عمرو بن علي قال: أخبرنا عبد الرحمن بن مهدي: حدثنا أبو خلدة، فقال رجل: يا أبا سعيد أكان ثقة؟ فقال: كان خياراً، وكان مسلماً، وكان صدوقاً، الثقة شعبة وسفيان.

وإنما أراد عبد الرحمن بن مهدي رحمه الله: التناهي في الإمامة، - إذ - لو لم يوثق من أصحاب الحديث إلا من كان في درجة شعبة وسفيان الثوري لقل الثقات، ولبطل معظم الآثار.

وأبو خلدة هذا: خالد بن دينار البصري، أخرج البخاري في الجمعة، والتعبير، والعلم، عن حرمي بن عمار، عنه، عن أنس. وقال عمرو بن علي: =

= سمعتُ يزيد بن زريع يقول: أخبرنا أبو خلدَةَ وكان ثقة. ولكنَّ عبد الرحمن لم يُرد أن يُبلِّغَهُ مبلغَ غيره، ممن هو أتقَنُ منه وأحفظُ وأثبتُ، وَذَهَبَ إلى أن يُبينَ أن درجته دون ذلك، ولذلك قال: كان خياراً، كان صدوقاً، وهذا معنى الثقة، إذا جَمَعَ الصدق والخير مع الإسلام.

وقد رَوَى عباس الدوريُّ عن ابن معين أنه قال: محمدُ بنُ إسحاق ثقة وليس بحجة، وأصلُ ذلك أنه سُئل عنه وعن موسى بن عُبيدة الرِّبَدي، أيهما أحبُّ إليك؟ فقال: محمدُ بنُ إسحاق ثقةٌ وليس بحجة. فإنما ذَهَبَ إلى أنه أمثلُ في نفسه من موسى بن عُبيدة الرِّبَدي.

وقال عبدُ الرحمن الرازي - ابنُ أبي حاتم - : قيل لأبي حاتم: أيهما أحبُّ إليك: يونسُ بنُ يزيد الأيليُّ أو عُقيلُ بنُ خالد الأيليُّ؟ فقال: عُقيلٌ لا بأسَ به. فقد قال في مثل عُقيل: لا بأسَ به، ويُريدُ بذلك تفضيلَهُ على يونس، ولو قُرِنَ له بعبد الجبار بن عُمر لقال: عُقيلٌ ثقةٌ ثَبَّتَ متقدِّمٌ متقِن. وقد سُئل عنه أبو زرعة الرازي فقال: ثقةٌ صدوق. فوصَفَهُ بصفتهِ لما لم يُقرَنَ بغيره.

وقد ذَكَرَ لأبي عبد الرحمن النَّسَوِي تفضيلُ ابن وهبٍ: الليثُ على مالك، فقال: وأيُّ شيء عند الليث؟ لولا أن الله تداركه لكانَ مثْلُ ابن لهيعة. ولا خلافُ أنَّ الليثَ من أهل الثقة والتَّثبت، ولكنه إنما أنكَرَ تفضيلَهُ على مالكٍ أو مساواته به.

فهذا كُلُّهُ يَدُلُّ على أن ألفاظَهم في ذلك تصدُّرُ على حَسَبِ السَّؤال، وتختلفُ بحسبِ ذلك، وتكونُ بحسبِ إضافةِ المسؤولِ عنهم بعضهم إلى بعض، وقد يُحكَّمُ بالجرِّحةِ على الرجل بمعنى لو وُجِدَ في غيره لم يُجرَّحَ به، لِما شُهرَ من فضله وعلمِهِ، وأنَّ حالَهُ يَحْتَمِلُ مثلَ ذلك.

فعلى هذا يَحْمِلُ ألفاظُ الجرح والتعديل مَنْ فِيهِم أقوالُهم وأغراضُهم، ولا يكونُ ذلك إلا لمن كان من أهل الصناعة والعلم بهذا الشأن، وأما مَنْ لم يعلم ذلك، وليس عنده من أحوال المحدثين إلا ما يَأْخُذُهُ من ألفاظِ أهل الجرح =

وقد قال الحافظ أبو بكر أحمد بن إبراهيم الجرجاني^(١): قد يَخْطُرُ على قلب المسؤول عن الرجل، من حاله في الحديث وقتاً: ما يُنْكِرُهُ قلبه، فيُخْرِجُ جوابه على حَسَبِ النُّكْرَةِ التي في قلبه، وَيَخْطُرُ له ما يُخَالِفُهُ في وقتٍ آخر، فيُجِيبُ على ما يَعْرِفُهُ في الوقتِ منه ويذكره، وليس ذلك تناقضاً ولا إحالة^(٢)، ولكنه قولٌ صَدَرَ عن حالين مختلفين^(٣)، يَعْرِضُ أحدهما في وقتٍ والآخر في غيره.

= والتعديل، فإنه لا يمكنه تنزيل الألفاظ هذا التنزيل، ولا اعتبارها بشيء مما ذكرنا، وإنما يتَّبَعُ في ذلك ظاهر ألفاظهم فيما وقع الاتفاقُ عليه، ويقفُ عند اختلافهم واختلاف عباراتهم! والله الموفق للصواب برحمته». انتهى.

بقي بعد هذا أنه إذا صَدَرَ عن المحدث الناقد قولان متعارضان، فإذا عَلِمَ المتأخرُ من القولين فالعملُ عليه، وإن لم يُعلم فالواجبُ التوقف، قاله الزركشي في «نكته» على كتاب ابن الصلاح. لكن قال شيخنا العلامة ظَفَرُ أحمد التهانوي رحمه الله تعالى في «قواعد في علوم الحديث» ص ٤٢٩ - ٤٣٠ «إذا اختلف قول الناقد في رجل، فضعفه مرةً وقواه أخرى، فالذي يَدُلُّ عليه صنيعُ الحافظ ابن حجر أن الترجيحَ للتعديل، ويُحْمَلُ الجرحُ على شيءٍ بعينه». انتهى. وهو أوجه مما قاله الزركشي رحمه الله تعالى.

(١) تقدم بيان أنه أبو بكر الإسماعيلي الحافظ، في ص ٧٦.

(٢) يعني ولا باطلاً. ووقع في الأصل: (وليس ذلك تناقض...).

وهو خطأ من الناسخ!!

(٣) جاء في الأصل: (ولكنه صَدَرَ قولٌ عن حالين...)، فأثبتته كما ترى،

تقديراً أن تقديم (صَدَرَ) على (قول) من سَبَقِ القلم.

وَمَذَاهِبُ النُّقَادِ لِلرِّجَالِ (١): مَذَاهِبُ غَامِضَةٌ دَقِيقَةٌ:

فإذا سَمِعَ أَحَدُهُمْ فِي بَعْضِهِمْ أَدْنَى مَغْمَزٍ - وإن لم يكن ذلك مُوجِباً رَدَّ خَبَرٍ ولا إسقاطَ عدالة - رأى أَنَّ ذلك مما لا يَسَعُ إِخْفَاؤُهُ عَنْ أَهْلِهِ، رجاء إن كان صاحِبُهُ حَيًّا أَنْ يَحْمِلَهُ ذَلِكَ عَلَى الْإِرْعَاءِ وَضَبْطِ نَفْسِهِ عَنِ الْغَمِيزَةِ، وإن كان ميتاً أَنْزَلَهُ مِنْ سَمِعَ ذَلِكَ مِنْهُ مَنْزِلَتَهُ، فلم يُلْحَقْهُ مُلْحَقٌ مَنْ سَلِمَ مِنْ تِلْكَ الْغَمِيزَةِ، وَقَصَرَ بِهِ عَلَى دَرَجَةِ مِثْلِهِ.

ومِنْهُمْ مَنْ رَأَى أَنَّ ذِكْرَهُ ذَلِكَ، لِيُنْظَرَ: هل له من أَخَوَاتٍ؟ فَإِنَّ أَحْوَالَ النَّاسِ وَطَبَائِعَهُمْ جَارِيَةٌ عَلَى إِظْهَارِ الْجَمِيلِ وَإِخْفَاءِ مَا خَالَفَهُ، فإذا ظَهَرَ مِمَّا خَالَفَهُ شَيْءٌ، لم يُؤْمَنَ أَنْ يَكُونَ وَرَاءَهُ لَهُ مُشَبِّهٌ (٢).

وَأَمَّا شَرْطُ «الصَّحِيحِينَ» فَقَدْ ذَكَرَ الْأَثْمَةُ أَنَّ الْبُخَارِيَّ وَمُسْلِمًا لَمْ يُنْقَلْ عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: شَرَطْتُ أَنْ أُخْرِجَ فِي كِتَابِي مَا يَكُونُ عَلَى الشَّرْطِ الْفُلَانِي، وَإِنَّمَا عَرَفَ ذَلِكَ مَنْ سَبَرَ «كِتَابَيْهِمَا»، وَاعْتَبَرَ مَا خَرَّجَاهُ (٣)، وَلِلْأَثْمَةِ فِي ذَلِكَ أَجُوبَةٌ.

(١) وَقَعَ فِي الْأَصْلِ: (وَمَذَاهِبُ النُّقَادِ . . .)، وَهُوَ خَطَأٌ مِنَ النَّاسِخِ.

(٢) هُنَا نِهَائَةُ السَّقْطِ الْكَبِيرِ الَّذِي وَقَعَ فِي طَبْعَةِ (ف) ص ٥٥، كَمَا بَيَّنَّتْهُ

قَبْلُ.

(٣) وَقَعَ فِي طَبْعَةِ (ف) ص ٥٧ ضَبْطُ هَذِهِ الْعِبَارَةِ كَمَا يَلِي: (. . .) وَإِنَّمَا عُرِفَ ذَلِكَ مِنْ سَبَرِ كِتَابَيْهِمَا وَاعْتَبَرَ مَا جَرَّاهُ). انْتَهَى. وَالصَّوَابُ فِيهَا كَمَا أَثْبَتَهَا، وَالْجُمْلَةُ الْأَخِيرَةُ: (وَاعْتَبَرَ مَا جَرَّاهُ)، هَكَذَا وَقَعَتْ فِي الْأَصْلِ فَتَابَعَهُ (ف)! وَهِيَ مُحَرَّفَةٌ عَنْ (وَاعْتَبَرَ مَا خَرَّجَاهُ). أَيِ بَسْبَرِهِ أَحَادِيثَهُمَا الَّتِي ذَكَرَاهَا: عَرَفَ السَّابِرُ شَرْطَهُمَا، وَلَا دَخَلَ لِلْجَرِّحِ هُنَا إِطْلَاقًا.

وَمَنْ قَالَ^(١): هُوَ الْحَدِيثُ الْمَسْنَدُ الَّذِي يَتَّصِلُ سَنَدُهُ بِنَقْلِ الْعَدْلِ الضَّابِطِ عَنِ الْعَدْلِ الضَّابِطِ إِلَى مَتْنِهِ، إِذَا قِيلَ لَهُ^(٢): قَدْ خُرِّجَ فِي «الصَّحِيحِ» عَنْ فُلَانٍ^(٣)، وَقَدْ قِيلَ فِيهِ كَذَا وَكَذَا؟ يَقُولُ: هُوَ عِنْدَ مَنْ احْتَجَّ بِهِ فِي «صَحِيحِهِ» عَدْلُ ضَابِطٍ، وَيُجِيبُ عَمَّا قِيلَ فِيهِ بِنَحْوِ مِمَّا قَدَّمْنَاهُ، وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَعْلَمُ.

آخِرُهُ، الْحَمْدُ لِلَّهِ حَقَّ حَمْدِهِ، وَصَلَوَاتُهُ عَلَى خَيْرَتِهِ مِنْ خَلْقِهِ مُحَمَّدٍ نَبِيِّهِ وَعَبْدِهِ، وَعَلَى أَهْلِهِ وَأَصْحَابِهِ مِنْ بَعْدِهِ، وَسَلَامٌ تَسْلِيمًا كَثِيرًا كَثِيرًا كَثِيرًا، حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ.

* * * * *

يقول العبد الضعيف عبد الفتاح بن محمد أبو غُذَّة: فرغت من خدمة هذه الرسالة والتعليق عليها صباح يوم السبت ٢٥ من ذي القعدة سنة ١٤٠٨ في مدينة الرياض، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على نبيِّنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم تسليمًا كثيرًا.

* * *

(١) أي في بيان شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ فِي «صَحِيحِهِمَا».

(٢) وقع في طبعة (ف) ص ٥٩: (وَإِذَا قِيلَ لَهُ...). وذكر الوَاوِ هنا خطأ، وَلَيْسَتْ هِيَ فِي الْأَصْلِ، وَبِهَا يَفْسُدُ تَرْكِيبُ الْكَلَامِ!

(٣) ضَبِطَ لَفْظُ (قَدْ خُرِّجَ فِي الصَّحِيحِ عَنْ فُلَانٍ) فِي طَبْعَةِ (ف) ص ٥٩،

هَكَذَا: (قَدْ خُرِّجَ فِي الصَّحِيحِ عَنْ فُلَانٍ). انتهى. وهو سهو خاطر.

تتمة

في بيان قول الإمام أبي حاتم الرازي في الراوي: يُكْتَبُ حديثُهُ ولا يُحْتَجُّ به

تقدّم في فاتحة هذه الرسالة ص ٣٧ ، - في الأسئلة الموجهة إلى الحافظ المنذري رحمه الله تعالى - ذكر عبارة من أقوال الإمام أبي حاتم الرازي في الجرح والتعديل، وهي قوله رحمه الله تعالى في تضعيف الراوي «يُكْتَبُ حديثُهُ ولا يُحْتَجُّ به».

ولم يتعرض الحافظ المنذري في جوابه لخصوص هذه الجملة وبيان معناها، وقد أوردها السائل طالباً بياناً، فأردت ذكر ما يتصل بها، ولطول الكلام جعلته (تتمة) في آخر الرسالة هنا، وأرجو من الله التوفيق والسداد.

هذه العبارة (يُكْتَبُ حديثُهُ ولا يُحْتَجُّ به)، سأل الحافظ عبد الرحمن بن أبي حاتم أباه عن تفسير مرادٍ منها فأجابه عن ذلك.

جاء في «الجرح والتعديل» ١/١: ١٣٣، و«تهذيب التهذيب» ١: ١٦٨، في ترجمة (إبراهيم بن مهاجر البجلي الكوفي) ما يلي: «قال أبو حاتم: ليس بالقوي، هو وخصين وعطاء بن السائب قريب بعضهم من بعض، ومحلهم عندنا محل الصدق، يُكْتَبُ حديثهم ولا يُحْتَجُّ به».

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: قلت لأبي: ما معنى (لا يُحْتَجُّ به)؟ قال: كانوا قوماً لا يحفظون، فيحدثون بما لا يحفظون، فيغلطون، ترى في أحاديثهم اضطراباً ما شئت. انتهى.

فبين أبو حاتم في إجابته لابنه: السبب في أنه لا يُحْتَجُّ بحديثهم، وهو ضعف حفظهم، واضطراب حديثهم.

وفسّر الإمام ابن تيمية رحمه الله تعالى، في بعض المواضع من كتبه قول أبي حاتم: يُكْتَبُ حَدِيثُهُ وَلَا يُحْتَجُّ بِهِ، فقال في «الصارم المسلول على شاتم الرسول» ص ٥٧٧: «قال أبو حاتم ٢/٣: ٢٩٢ في (محمد بن طلحة التيمي): محلّه الصدق، يُكْتَبُ حَدِيثُهُ وَلَا يُحْتَجُّ بِهِ.

ومعنى هذا الكلام أنه يَصْلَحُ حَدِيثُهُ للاعتبار والاستشهاد به، فإذا عَضِدَهُ آخَرُ مثله جاز أن يُحْتَجَّ بِهِ، وَلَا يُحْتَجُّ بِهِ عَلَى انفرادِهِ». انتهى كلام الشيخ ابن تيمية مصححاً.

وعند تحقق وصف الراوي بضعف حفظه واضطراب حديثه: لَا يُحْتَجُّ بِهِ، كما قاله أبو حاتم وغيره، وكما شرحه الشيخ ابن تيمية أيضاً.

ولكن هل كل من قال فيه أبو حاتم: (يُكْتَبُ حَدِيثُهُ وَلَا يُحْتَجُّ بِهِ)، أو قال فيه: (لَا يُحْتَجُّ بِهِ)، هل هو حقيقة لَا يُحْتَجُّ بِهِ أم يُنَازَعُ أبو حاتم في هذا الحكم على الراوي، فلا يَعْمَلُ بِحُكْمِهِ هذا فيه لَعَدَمِ تحقق ما يقتضيه في الراوي؟ الذي يَبْدُو مِنْ تَبَعِ النَّقَادِ لِقَوْلِ أَبِي حَاتِمِ الرَّازِيِّ هُوَ الشُّقُّ الثَّانِي:

١ - قال الحافظ الذهبي في «سير أعلام النبلاء» ١٣: ٢٦٠، في ترجمة (أبي حاتم): «إذا وثق أبو حاتم رجلاً فَتَمَسَّكَ بِقَوْلِهِ، فَإِنَّهُ لَا يُوثَقُ إِلَّا رَجُلًا صَحِيحَ الْحَدِيثِ، وَإِذَا لَيْنَ رَجُلًا أَوْ قَالَ فِيهِ: لَا يُحْتَجُّ بِهِ، فَتَوَقَّفَ حَتَّى تَرَى مَا قَالَ غَيْرُهُ فِيهِ، فَإِنْ وَثَّقَهُ أَحَدٌ، فَلَا تَبْنِ عَلَى تَجْرِيعِ أَبِي حَاتِمٍ، فَإِنَّهُ مُتَعَنِّتٌ فِي الرِّجَالِ، قَدْ قَالَ فِي طَائِفَةٍ مِنْ رِجَالِ «الصَّحَاحِ»: لَيْسَ بِحُجَّةٍ، لَيْسَ بِقَوِيٍّ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ». انتهى.

٢ - قال الشيخ ابن تيمية: «وأما قول أبي حاتم - في أبي صالح بآدام - يُكْتَبُ حَدِيثُهُ وَلَا يُحْتَجُّ بِهِ، فَأَبُو حَاتِمٍ يَقُولُ مِثْلَ هَذَا فِي كَثِيرٍ مِنْ رِجَالِ «الصَّحِيحِينَ»، وَذَلِكَ أَنَّ شَرْطَهُ فِي التَّعْدِيلِ صَعْبٌ، وَ(الْحُجَّةُ) فِي اصْطِلَاحِهِ لَيْسَ هُوَ (الْحُجَّةُ) فِي اصْطِلَاحِ جُمْهُورِ أَهْلِ الْعِلْمِ». انتهى من «مجموع فتاوى ابن تيمية» ٢٤: ٣٥٠.

٣ - وجاء في «هَدْيِ السَّارِي» ٢: ١٥٩، في ترجمة (محمد بن جعفر

المعروف بغندر): «رَوَى له الجماعة، أَحَدُ الأَثْبَاتِ المتقين من أصحابِ شعبة، اعتمده الأئمةُ كُلُّهم حتى قال عليُّ بن المديني: هو أَحَبُّ إليَّ من عبد الرحمن بن مهدي في شعبة، وقال ابن المبارك: إذا اختلفَ الناسُ في شعبة فكتابُ غندر حَكَمٌ بينهم.

لكن قال أبو حاتم: يُكْتَبُ حديثُهُ عن غيرِ شعبة ولا يُحْتَجُّ به! قلتُ - القائلُ ابنُ حجر -: أخرج له البخاريُّ عن شعبةٍ كثيراً، وأخرج له حديثاً عن مَعْمَرٍ، وآخرَ عن عبد الله بن سَعِيد بن أَبِي هِنْدَةَ، تُوَبَّعُ فيهما، وَرَوَى له الباقون». انتهى كلامُ ابن حجر، وفي هذا رَدٌّ صريحٌ لقول أبي حاتم: (يُكْتَبُ حديثُهُ عن غيرِ شعبة ولا يُحْتَجُّ به).

٤ - وجاء أيضاً في «هدي الساري» ١٦٢: ٢، في ترجمة (محمد بن أبي عَدِيّ البصري): «رَوَى له الجماعة، من شيوخ أحمد، قال عمرو بن علي - الفلاس -: أَحْسَنُ عبدُ الرحمن بن مهدي الثناءَ عليه، وقال أبو حاتم والنسائي وابنُ سعد: ثقة. وفي «الميزان» أَنَّ أبا حاتم قال: «لا يُحْتَجُّ به». فَيُنْظَرُ في ذلك. وأبو حاتم عنده عَنَتٌ، وقد احتجَّ به الجماعة». انتهى.

٥ - ونَقَلَ الحافظ الزيلعي رحمه الله تعالى، في «نصب الراية» ٤٣٩: ٢ عن ابن أبي حاتم - في «الجرح والتعديل» ١/ ٤: ٣٨٣ - عن أبي حاتم قوله في (معاوية بن صالح الحَضْرَمي الحِمَصِي ثم الأندلسي): «لا يُحْتَجُّ به»، ثم تعقبه بقول الحافظ ابن عبد الهادي في «التنقيح»:

«قولُ أبي حاتم: لا يُحْتَجُّ به، غيرُ قادح، فإنه لم يَذْكُر السببَ، وقد تَكَرَّرَتْ هذه اللفظةُ منه في رجالٍ كثيرين من أصحابِ الصحيح، الثقاتُ الأَثْبَاتُ من غيرِ بيانِ السبب، كخالدِ الحذاء وغيره.

ومعاوية بن صالح ثقةٌ صدوق، وثَقَّه أحمد وابنُ مهدي وأبو زُرْعَةَ، وقال ابنُ أبي حاتم: سألتُ أبي عنه، فقال: حَسَنُ الحديث، صالحُ الحديث. واحتجَّ به مسلم في «صحيحه»، ولم يَرَوْ شيئاً خالَفَ فيه الثقات. وكونُ يحيى بن سعيد كان

لا يرضاه، غيرُ قادح فيه، فإنَّ يحيى شَرَطَهُ شديد في الرجال، ولذلك قال: لو لم أزوِ إلاَّ عمن أَرْضَى ما رَوَيْتُ إلاَّ عن خمسة.

٦ - وجاء في «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم ٢/١: ٣٥٣، في ترجمة (خالد الحذاء: خالد بن مهران البصري): «سمعتُ أبي يقول: خالدُ الحذاءُ يُكْتَبُ حديثُهُ ولا يُحْتَجُّ به». انتهى.

وأورد ابنُ أبي حاتم قبلَ هذا في الترجمة نفسِها «قال الأثرَم: سمعتُ أبا عبد الله - أحمدَ بنَ حنبلٍ - يقول: خالدُ الحذاءُ ثَبَتٌ. قال عبدُ الرحمن - ابنُ أبي حاتم - : ذكره أبي ، عن إسحاق بن منصور، عن يحيى بن معين أنه قال: خالدُ الحذاءُ ثقة». انتهى.

وجاء في «تهذيب التهذيب» ٣: ١٢١، في ترجمة (خالد الحذاء) زيادةً على ما تقدّم من التوثيق: «وقال النسائي: ثقة، وقال ابن سعد: كان ثقةً مَهِيئاً كثيرَ الحديث. وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال العجليُّ: بَصْرِيٌّ ثقة. وقرأتُ بخط الذهبي: ما خالدُ في الثَبَتِ بدونِ هشام بن عروة وأمثالِهِ.

وحكى العُقَيْلي في «تاريخه» - أي كتاب الضعفاء ٢: ٤ - من طريق يحيى بن آدم، عن أبي شَهَابٍ، قال: قال لي شعبة: عليك بحجاج بن أُرطاة ومحمد بن إسحاق، فإنهما حافظان، واكْتُم عليَّ عند البصريين في خالدِ الحذاءِ وهشام. قال يحيى: وقلتُ لحماذ بن زيد: فخالِدُ الحذاءِ؟ قال: قَدِمَ علينا قَدَمَةً من الشام، فكانه أنكرنا حِفْظَهُ.

وقال عُبَادُ بنُ عَبَّاد: أراد شعبةُ أن يَقَعَ في خالدٍ فَأَتَيْتُهُ أنا وَحَمَّادُ بنُ زَيْدٍ، فقلنا له: مالك؟ أَجِنْتَ؟! وَتَهَذُّدناه فسكت. وحكى العُقَيْلي من طريق أحمد بن حنبل: قيل لابن عُلَيَّةٍ في حديثٍ كان خالدُ يرويه، فلم يَلْتَفِتْ إليه ابنُ عُلَيَّةٍ، وَضَعَفَ أَمْرَ خالد.

قلتُ - القائل ابن حجر - : والظاهرُ أنَّ كلامَ هؤلاء فيه، من أجل ما أشار إليه

حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، مَنْ تَغْيِيرِ حِفْظِهِ بِأَخْرِهِ، أَوْ مِنْ أَجْلِ دَخُولِهِ فِي عَمَلِ السُّلْطَانِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ». انْتَهَى كَلَامُ ابْنِ حَجَرٍ فِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ».

فَلَمْ يَلْتَفِتِ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ وَلَا ابْنُ حَجَرٍ هُنَا وَفِي «تَقْرِيبِ التَّهْذِيبِ»، إِلَى قَوْلِ أَبِي حَاتِمٍ فِيهِ، كَيْفَ وَقَدْ وَثَّقَهُ الْمَعْرُوفُونَ بِالتَّشَدُّدِ، كَابْنِ مَعِينٍ وَالنَّسَائِيِّ، كَمَا وَثَّقَهُ أَحْمَدُ وَالْعِجْلِيُّ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي «تَذَكُّرَةِ الْحَفَافِ» ١: ١٤٩، فِي تَرْجُمَةِ (خَالِدِ الْحَذَاءِ): «هُوَ الْحَافِظُ الثَّبُتُ، مُحَدِّثُ الْبَصَرَةِ، حَدَّثَ عَنْهُ مُحَمَّدُ بْنُ سَيِّرِينَ شَيْخُهُ، وَشُعْبَةُ، وَبِشْرِ بْنُ الْمُفَضَّلِ، وَأَبُو إِسْحَاقَ الْفَزَارِيِّ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيَّةَ، وَسَفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، وَخَلَقَ».

وَثَّقَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَابْنُ مَعِينٍ، وَاحْتَجَّ بِهِ أَصْحَابُ الصُّحَابِ. وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: لَا يُحْتَجُّ بِهِ. مَاتَ سَنَةَ ١٤١. انْتَهَى. فَأُورِدَ الذَّهَبِيُّ هُنَا كَلَامَ أَبِي حَاتِمٍ مُؤَرِّدَ الْإِنْكَارِ وَالتَّقْدِيرِ وَالِاسْتِدْرَاكِ عَلَى أَبِي حَاتِمٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى.

وَقَالَ الذَّهَبِيُّ أَيْضاً، فِي «الْكَاشِفِ» ١: ٢٧٤، فِي تَرْجُمَةِ (خَالِدِ الْحَذَاءِ): «الْحَافِظُ، ثَقَّةٌ إِمَامٌ». وَقَالَ أَيْضاً فِي تَرْجُمَتِهِ فِي «الْمَغْنِيِّ فِي الضَّعْفَاءِ» ١: ٢٠٦ «ثَقَّةٌ جَبَلٌ، وَالْعَجَبُ مِنْ أَبِي حَاتِمٍ يَقُولُ: لَا أُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ» - وَفِي نَسْخَةٍ مِنْ «الْكَاشِفِ»: «لَا يُحْتَجُّ بِهِ». انْتَهَى. وَإِذَا كَانَ (ثَقَّةً جَبَلًا)، فَيَكُونُ الذَّهَبِيُّ مَا ذَكَرَهُ فِي «الضَّعْفَاءِ» إِلَّا لِيُرَدَّ عَلَى أَبِي حَاتِمٍ قَوْلُهُ فِيهِ: «لَا يُحْتَجُّ بِهِ».

٧ - وَجَاءَ فِي «سَيَرِ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ» لِلذَّهَبِيِّ ١٣: ٨١، فِي تَرْجُمَةِ الْإِمَامِ أَبِي زُرْعَةَ الرَّازِي (عُبَيْدُ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ)، قَوْلُ الذَّهَبِيِّ: «يُعْجِبُنِي كَثِيرًا كَلَامُ أَبِي زُرْعَةَ فِي الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، يَبِينُ عَلَيْهِ الْوَرَعُ وَالْمُخْبَرَةُ، بِخِلَافِ رَفِيقِهِ أَبِي حَاتِمٍ، فَإِنَّهُ جَرَّاحٌ».

٨ - وَجَاءَ فِي «نَصَبِ الرَّايَةِ» لِلْحَافِظِ الزَّيْلَعِيِّ ٣: ٣١٠، عَقِبَ حَدِيثِ رَوَاهُ (بَهْزُ بْنُ حَكِيمٍ بْنِ مُعَاوِيَةَ بْنِ حَيَّةَ الْقَشِيرِيِّ)، وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي «جَامِعِهِ» وَقَالَ:

«حديث حسن»، ورواه الحاكم في «المستدرک» وقال: «صحيح الإسناد ولم يُخرجاه»؛ ما يلي:

«قال ابن القطان في كتاب «الوهم والإيهام»: اختلف الناس في (بُهز بن حكيم)، فحكى ابن أبي حاتم - في «الجرح والتعديل» ١/١: ٤٣٠ - عن أبيه: أنه شيخٌ يُكتب حديثه ولا يُحتجُّ به، وعن أبي زُرعة أنه قال فيه: صالحٌ ولكن ليس بالمشهور، وجعله الحاكم في أقسام الصحيح المختلَف فيه.

وقولُ أبي حاتم: لا يُحتجُّ به. لا ينبغي أن يُقبلَ إلا بحُجة، وبُهز ثقةٌ عند مَنْ عِلْمُهُ، وقد وثَّقه ابنُ الجارود والنسائي، وصحَّح الترمذي روايته عن أبيه، عن جده^(١). وقال ابنُ عدي: روى حديثه ثقاتُ الناس كالزهري، ولم أرْ له حديثاً منكراً، وأرجو أنه إذا حَدَّث عنه ثقةٌ فلا بأس بحديثه، وقال أبو جعفر السبتي: إسناده بُهز، عن أبيه، عن جده صحيح». انتهى كلامُ الحافظ الزيلعي.

قال عبد الفتاح: وقد وثَّقه أيضاً يحيى بن معين وابنُ المديني، وحسبك بهما، كما نقله عنهما ابنُ أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ١: ٤٣٠، في ترجمة (بُهز).

وجاء في «تهذيب التهذيب» ١: ٤٩٨، في ترجمة (بُهز) أيضاً، زيادةٌ على ما تقدم من التوثيق: «وقال النسائي: ثقة، وقال أبو داود: هو عندي حُجة، وقال ابن حبان: كان يُخطيء كثيراً، فأما أحمدٌ وإسحاقُ فهما يحتجَّان به...»، وقال الترمذي: هو ثقةٌ عند أهل الحديث، وقال ابن قتيبة - في «المعارف» ص ٤٨٢ - : وكان من خيار الناس». انتهى.

(١) وانظر ما كتبه شيخنا العلامة أحمد شاكر رحمه الله تعالى، في شرحه على «ألفية السيوطي في علم الحديث» ص ٢٤٨، في تصحيح رواية (بُهز بن حكيم)، عن أبيه، عن جده مُعاوية بن حنيفة القشيري، وهو صحابي معروف، فقد رجَّحها بعضهم على رواية (عمرو بن شعيب)، عن أبيه، عن جده.

قلتُ: وقد يقتصر أبو حاتم على قوله في بعض الرواة: (يكتب حديثه)، فيكون عنده أقوى ممن قال فيه: (يكتب حديثه ولا يُحتج به). جاء في «الجرح والتعديل» ٢/٤: ١٤، في ترجمة (الوليد بن كثير المُرَني) قوله فيه: «شيخ يكتب حديثه». انتهى. ونقله الذهبي في ترجمته في «الميزان» ٤: ٣٤٥، وعلق عليه فقال: «الوليد بن كثير المُرَني، رَوَى له النسائي، وثَّق، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، مع أن قول أبي حاتم هذا ليس بصيغة توثيق، ولا هو بصيغة إهدار». انتهى كلام الذهبي.

قلت: (ليس بصيغة توثيق) لأن من قيل فيه ذلك ضعيف نازل عن رتبة الاحتجاج بحديثه، و (لا هو بصيغة إهدار) لأنه ليس ضعيفاً جداً، بحيث لا يصلح حديثه للمتابعات والشواهد، بل يكتب حديثه لصالحته لذلك، فهو بمثابة قولهم في المرتبة السادسة آخر مراتب التعديل المُشعرِ بالقرب من التجريح: (يُعتبر به)، ويقابله قولهم في المرتبة الرابعة من مراتب الجرح: (لا يكتب حديثه).

قال عبد الفتاح: ولعل في هذا الذي قدّمته من كلام الأئمة النقاد، حول عبارة الإمام أبي حاتم الرازي رحمه الله تعالى، ما يُفيدُ الجواب عن سؤال السائل عنها في فاتحة هذه الرسالة، والله الهادي إلى الصواب.

وفي الحقيقة أن ألفاظ الجرح والتعديل في كتاب «الجرح والتعديل»، للإمام أبي حاتم وابنيه رحمهما الله تعالى، تحتاج إلى استقراء تام وجمع وتصنيف، ثم استخلاص ما يشير إليه كل لفظ من تلك الألفاظ، حتى تُضبط اصطلاحاتهما فيه، وأرجو من الله تعالى أن يوفق لذلك فطناً ذكياً، وحاذقاً أَلَمِعِيّاً، فيُفرّزها ويصنّفها على أحسن وجه وأدق وأوفاه، فيُقدّم لخدمته السنّة المطهرة ومُحبّيها لبنة تزيد في اكتمال صرحها وإيفاء شرجها، والله وليّ التوفيق.

أمر المؤمنين في الاستبصار

بقلم
عبد الفتاح أبو غدة

الناشر
مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب
باب الحديد - مكتبة النهضة - ت ٣٥٢٩١

حقوق الطبع محفوظة
للمعني به

الطبعة الأولى، سنة ١٤١١ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله مُفِيضِ الْإِنْعَامِ وَالْإِحْسَانِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ،
وَالْمُتَفَضِّلِ بِرَفْعِ دَرَجَاتِ أَهْلِ الْفَضْلِ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنَ النَّبِيِّينَ
وَالصَّادِقِينَ وَالشَّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِهِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ
خَاتَمِ النَّبِيِّينَ وَأَفْضَلِ الْمُرْسَلِينَ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى
يَوْمِ الدِّينِ.

وبعدُ فَقَدْ جَرَتْ عَادَةُ الْمُحَدِّثِينَ أَنْ يُلقَبُوا مِنْ بَلَغَ فِي تَحْصِيلِ الْحَدِيثِ
حِفْظًا وَرَوَايَةً مَبْلَغًا جَيِّدًا، بِلقَبٍ يُلاقِي رُتْبَتَهُ الَّتِي بَلَغَهَا، وَخَصُّوا بَعْضَ الْأَفْذَاذِ
النَّبَغَاءِ الْكِبَارِ مِنْهُمْ بِالْقَابِ رَفِيعَةٍ، تَدُلُّ عَلَى عُلُوِّ مَقَامِهِمْ وَإِمَامَتِهِمْ، وَمَتَانَةِ
حِفْظِهِمْ وَمَعْرِفَتِهِمْ، وَبِالْبَغِ دَقَّتِهِمْ وَضَبْطِهِمْ، فَذَكَرُوا مَرَاتِبَ الْحِفْظِ: الْمُسْنَدُ،
ثُمَّ الْمُحَدَّثُ، ثُمَّ الْمُفِيدُ، ثُمَّ الْحَافِظُ، ثُمَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحَدِيثِ^(١)،
وَمَيَّزُوا بَعْضَ هَذِهِ الْمَرَاتِبِ عَلَى بَعْضٍ، عَمَلًا بِقَوْلِ السَّيِّدَةِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ

(١) وَبَعْضُ الْمُحَدِّثِينَ الْمَتَأَخِّرِينَ ذَكَرُوا لِبَعْضِ الْقَابِ الْحِفْظِ تَحْدِيدَ عَدَدٍ كَبِيرٍ
مِنَ الْأَحَادِيثِ، يَحْفَظُهُ الْمُحَدِّثُ صَاحِبُ اللَّقَبِ لِيُطْلَقَ عَلَيْهِ، كُلُّ الْقَابِ الْحَافِظِ، وَالْحُجَّةِ،
وَالْحَاكِمِ، وَهَذِهِ التَّحْدِيدَاتُ الَّتِي ذَكَرُوهَا لَمْ تُعَرَفْ فِي اصْطِلَاحَاتِ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَإِنَّمَا هِيَ
اصْطِلَاحٌ مُتَأَخِّرٌ جَدًّا، وَلَيْسَ بِمُسَلَّمٍ، كَمَا أَشْرْتُ إِلَيْهِ فِيمَا عُلَّقْتَهُ عَلَى كِتَابِ «قَوَاعِدِ فِي
عُلُومِ الْحَدِيثِ» لِلتَّهَانَوِيِّ ص ٢٨ - ٢٩.

ثُمَّ لَفْظُ (الْحُجَّةِ) لَيْسَ مِنَ الْقَابِ الْحِفْظِ وَالرَّوَايَةِ، بَلْ هُوَ مِنَ الْقَابِ التَّعْدِيلِ
وَالدَّرَايَةِ، كَمَا تَرَاهُ فِي (مَرَاتِبِ أَلْفَاظِ التَّعْدِيلِ) فِي كِتَابِ الْمَصْطَلَحِ، وَ(الْحَاكِمِ) وَصِفُ
لِمَنْ وَلِيَ الْقَضَاءِ، وَلَا دَخَلَ لَهُ فِي حِفْظِ الْحَدِيثِ وَرَوَايَتِهِ، وَانْظُرْ لِاتِّمَامِ هَذَا الْمَوْضُوعِ
(التَّمَتَّةُ) بِآخِرِ هَذِهِ الرِّسَالَةِ ص ١٢٣.

عنها: «أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نُنْزِلَ النَّاسَ مَنَازِلَهُمْ». أورده الإمام مسلم تعليقاً في مقدمة «صحيحه»^(١).

وهذا اللَّقْبُ: (أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحَدِيثِ) هو أعلى ألقاب الرواية عندهم، والمقصود منه أن الموصوف به ذِرْوَةُ أُرَاسِ الذَّرْوَةِ في علماء زمانه

(١) ٥٥:١. قال الإمام النووي في «مقدمة شرح صحيح مسلم» ١: ١٩، في الفصل الثامن (فصل) التعليق: «وأما قولُ مسلم في خطبة كتابه: (وقد ذُكِرَ عن عائشة رضي الله عنها، أنها قالت: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نُنْزِلَ النَّاسَ مَنَازِلَهُمْ). فهذا بالنظر إلى أن لفظه ليس جازماً: لا يَقْتَضِي حُكْمَهُ بصحته، وبالنظر إلى أنه احتج به، وأوردته إيراد الأصول لا إيراد الشواهد: يَقْتَضِي حُكْمَهُ بصحته. ومع ذلك فقد حكم الحاكم أبو عبد الله الحافظ، في كتابه «كتاب معرفة علوم الحديث» - ص ٤٩ في النوع السادس عشر - بصحته. - وعبارته فيه: فقد صَحَّحَتِ الروايةُ عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . . . -

وأخرجه أبو داود في «سننه» - في كتاب الأدب ٤: ٤١١، أو ٤: ٣٦١، أو ٧: ١٩٠، في (باب في تنزيل الناس منازلهم) -، بإسناده، منفرداً به، وذكر أن الراوي له عن عائشة: ميمون بن أبي شبيب، ولم يدركها.

قال الشيخ ابن الصلاح: وفيما قاله نظر، فإن ميموناً كوفي متقدم، قد أدرك المغيرة بن شعبه، ومات المغيرة قبل عائشة، وعند مسلم التعاصر مع إمكان التلاقي كاف في ثبوت الإدراك، فلورّد عن ميمون أنه قال: لم ألق عائشة، استقام لأبي داود الجزم بعدم إدراكه، وهيئات ذلك. انتهى كلام الشيخ ابن الصلاح.

قلت - القائل النووي -: وحديث هذا قد رواه البرزالي في «مسنده» وقال: هذا الحديث لا يُعلم عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه، وقد روي عن عائشة من غير هذا الوجه موقوفاً، والله أعلم. انتهى كلام النووي.

قال عبد الفتاح: وقد استوفى الحافظ السخاوي في كتابه «الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر» ٤: ١ - ١١ تخريج هذا الحديث، وذكر تصحيحه، وقال: «وصححه ابن خزيمة، لأنه أخرجه في كتاب السياسة من صحيحه». وساق السخاوي له شواهد، وشرح معناه باستيفاء تام.

في علمه الذي مَهَر فيه، كما أن (أمير المؤمنين) في الأئمة، رأس الأئمة في شخصه ومقامه الذي آتاه الله إياه بين رعيته. وقد فسّر ابن أبي حاتم وصّف شعبة بأمير المؤمنين في الحديث بقوله: (يعني فوق العلماء في زمانه) كما سيأتي في الترجمة - ٤ - (١).

والموصوفون بهذا اللقب أفذاذ قلة، بالنظر إلى كثرة جموع المُحدّثين الذين خدموا السنة المطهرة، وكانوا على مستوى رفيع سام، ولا يلزم من وصّف المحدث بهذا اللقب أن يكون قد سلّم من الخطأ والغلط، أو النقد والكلام فيه، ولا أن يكون لا يتقدّمه أو يساويه أحد في عصره.

وهذا اللقب الرفيع إنما يُقال بحسب زمن من أطلق عليه، وإلا فلا تساوي ولا تقارب بين من لُقّب به من السلف الأئمة، وبين من لُقّب به من الخلف المؤتمنين، على كبير فضلهم وعلمهم وبروزهم، فيما اشتهروا به من خدمة السنة المطهرة.

وهذا اللقب (أمير المؤمنين في الحديث) ونحوه كلقب (الحافظ): ينبغي أن يصدّر ممن هو أهل لإصداره، ممن هو في تلك المرتبة أو ما يقاربها، حتى يقع موقعه، ويُقبل، أما من كان بعيداً منها قاصراً عن هذا المقام، فليس هو بأهل لإصدار مثل هذا الوصف واللقب على غيره، وقد نبّه على هذا الحافظ السخاوي رحمه الله تعالى، في «الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر» ١: ٣٧، قال:

«واعلم أنه ينبغي أن لا يُقبل الوصف بذلك (أي بلبق الحافظ)، إلا من موصوف به، فربّ من يَسُرُّ كثيراً من الأسانيد والمتون (٢) - ممن

(١) وقد وُصِف بعضهم بهذا اللقب، لحفظه كـ محمد بن إسحاق المترجم برقم

- ٢ -، أولفطية ووقاره كالفضل بن موسى السنياني المترجم برقم - ١٠ -.

(٢) وقع في المطبوع: (من الأنساب والمتون). وهو خطأ من كاتبه.

هو قاصرٌ في تخريج الحديث، وتمييز صحيحه من سقيمه، ومعرفةِ علِّله، مع قُصورِ عبارته، وجُمودِ فهمه - عِنْد مَنْ لا تميّزُ له، فيصِفُه بذلك، ظناً منه أن ذلك بمجرّده كافٍ.

وهذه غفلة، إذ الحِفْظُ: المعرفةُ. هذا إن حَصَلَ الوثوقُ به فيما يَسْرُدُه، مما لا يَعْلَمُه إلا الحُذّاق، وأما إذا لم يكن كذلك فذلك الطامةُ!

وقد كان شيخُ شيوخنا العلامةُ تقيُّ الدين الدَّجَوِيُّ^(١)، ما لَقِيْتُ أحداً ممن أخذ عنه إلا وذكّر عنه أمراً عجيباً في الحِفْظِ، ومع ذلك فقد قال فيه شيخنا الحافظ ابنُ حجر ما نصُّه: كان يَسْتَحْضِرُ الكثيرَ من هذا الفن، إلّا أنه ليس له فيه عَمَلُ القوم، ولا كانت له عنايةٌ بالتخريج، ولا معرفةٌ بالعالِي والنازِلِ.

(١) هو تقي الدين أبو بكر محمد بن محمد بن عبد الرحمن بن حَيَذَرَةَ الدَّجَوِيُّ، ثم القاهري الشافعي، الإمام المحدثُ الضليعُ الضابطُ الْمُتَّقِنُ، الفقيه اللغوي المؤرخ المتفنن، ولد سنة ٧٣٧، ومات سنة ٨٠٩ رحمه الله تعالى، قال الحافظ السخاوي في ترجمته في «الضوء اللامع» ٩: ٩١، ما يلي:

«اشتغل في فنونٍ من العلم ومَهَر، وكان يَسْتَحْضِرُ الكثيرَ من هذا الفن - أي الحديث الشريف وعلومه -، إلّا أنه ليس له فيه عَمَلُ القوم، ولا كانت له عنايةٌ بالتخريج، ولا معرفةٌ بالعالِي والنازِلِ والأسانيد، ذَكَرَهُ شَيْخُنَا الحافظ ابن حجر كذلك في «معجمه».

وَقَالَ: إنه - أي الحافظ ابن حجر - قرأ عليه أحاديثَ من مسلم، بسماعه لجميعه على أبي الفرج بن عبد الهادي، وثلاثيات مسند أحمد، بسماعه لجميع المسند على الغرضي، وسَمِعَ من لَفْظِهِ المُسَلَّسَلِ، بسماعه من المَيْدُومِي، وذكر غير ذلك، قال: وكان يُذَكِّرُنِي بأشياء كثيرة من التاريخ وغيره. وَقَالَ: إنه تفقّه واشتغلَ وتقدّم، وكان ذاكرةً للعربية واللغة والغريب والتاريخ، مشاركاً في الفقه وغيره، كثير الاستحضار، دقيق الخطّ. وذكره المَقْرِبِزِي في «عُقُودِهِ»، وقال: إنه كان عنده عِلْمٌ جَمٌّ، مع الثقة والضبط والإتقان وكثرة الاستحضار، بحيث لم يُخَلَّفْ بعده مثله. وسمعتُ - القائل السخاوي - الثناء عليه بغزير الحفظ من خَلَقٍ كالعلاء القَلَقَشَنَدِي، ولكنه غير معدودٍ من الحُفَظاء على طريقتهُم - أي طريقة المحدثين - رحمه الله وإيانا».

والأسانيد، وقَدَّمَ الحافظ جمال الدين بن الشرائحي عليه^(١)، لتَحْقِيقِهِ بذلك.
وكذا قال أيضاً شيخنا الحافظ ابن حجر، حيث ذَكَرَ في ترجمة العراقي
شيخه أَنَّ مِنْ أَخْصَ جَمَاعَتِهِ بِهِ صَهْرَهُ الهَيْثَمِيُّ، وهو الذي دَرَبَهُ وَعَلَّمَهُ كَيْفِيَّةَ
التَّخْرِيجِ، والتصنيف، بل هو الذي كَانَ يَعْمَلُ لَهُ خُطَبَ كُتُبِهِ وَيُسَمِّيها لَهُ،
وصارَ الهَيْثَمِيُّ لشدَّةِ مَمارَسَتِهِ أَكْثَرَ اسْتِحْضاراً لِلْمَتُونِ مِنْ شَيْخِهِ، حَتَّى يَظُنُّ مِنْ
لَا خَبِرَةَ لَهُ أَنَّهُ أَحْفَظُ مِنْهُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، لِأَنَّ الْجَفَظَ: المَعْرِفَةُ. انْتَهَى.
وهو كذلك بلا شك». انتهى كلامُ الحافظ السخاوي.

وهذه رسالة وجيزة، جَمَعْتُ فِيهَا أَسْمَاءَ الْمُحَدِّثِينَ الَّذِينَ قِيلَ فِي
أَحَدِهِمْ: (أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحَدِيثِ)، فِيمَا وَقَفْتُ عَلَيْهِ، بَيَاناً لِعُلُوِّ قَدْرِهِمْ،
وشَرِيفِ مَكَانَتِهِمْ، واقتَصَرْتُ فِي تَرْجَمَةِ الْمَلَقَّبِ بِهَذَا اللَّقَبِ عَلَى ذِكْرِ اسْمِهِ،
وتَارِيخِ ولادَتِهِ ووفاتِهِ واسمِ بَلَدِهِ، واسمِ الوَاصِفِ لَهُ بِهَذَا
اللَّقَبِ^(٢)، وعلى ذِكْرِ اسْمِ الْمَصْدَرِ الْوَارِدِ فِيهِ ذَلِكَ.

(١) هو الإمامُ الحافظُ المُفِيدُ جمالُ الدين أبو محمد عبدُ الله بن إبراهيم بن خليل
البَغْلَبُكِّي، ثم الدمشقي الشافعي، يُعْرَفُ بِابْنِ الشَّرَائِحِي، الحافظُ الشهيرُ، وأَوَحَدُ الحُفَاطِ
المُفِيدِينَ، وُلِدَ فِي بَغْلَبُك سَنَةَ ٧٤٨، وتوفي بدمشق سنة ٨٢٠ رحمه الله تعالى، قال
الحافظ ابن حجر في ترجمته له في «إنباء الغمر بآبناء الغمر» ٢٨٦:٧، ما يلي:
«وصار أعجوبة دهره في معرفة الأجزاء والمرويات وروايتها، والعالي والنازل، ولديه
مع ذلك فضائل ومحفوظات ومذاكرة حسنة، سمعتُ منه، وَسَمِعَ مِنِّي الكثيرُ في رحلتي،
وأفادني أشياء، وكان شهماً شجاعاً مُهاباً، جَدّاً كُلُّهُ لَا يَعْرِفُ الْهَزْلَ، وَلِيَّ تَدْرِيسِ الْحَدِيثِ
بِالْأَشْرَفِيَّةِ بِدَمَشَقَ إِلَى أَنْ مَاتَ». انتهى. وترجمَ لَهُ الحافظُ ابنُ فُهْدٍ فِي «ذِيلِ تَذَكُّرَةِ
الحفاظ» ص ٢٦١ - ٢٦٦، والحافظُ السخاوي فِي «الضوء اللامع» ٢: ٥، والحافظُ
السيوطي فِي «ذِيلِ تَذَكُّرَةِ الحُفَاطِ» ص ٣٧٤.

(٢) ومَعْرِفَةُ مَنْ أَطْلَقَ هَذَا اللَّقَبَ عَلَى صَاحِبِهِ، لَهَا أَهَمِّيَّةٌ كَبِيرَى جَدّاً، فَإِنَّهَا تُعَرِّفُ
بِقِيَمَةِ اللَّقَبِ، لِأَنَّهُ قَدْ يُعْطَى هَذَا الْوَسَامَ الْعِلْمِيُّ الرَّفِيعُ مَنْ لَا يَمْلِكُ إعْطَاءَهُ، فَلَا يَقَعُ
مَوْقِعُهُ، كَمَا سَتَأْتِي الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ تَعْلِيقاً عَلَى تَرْجَمَةِ الشَّيْخِ ابْنِ الدُّبَيْعِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، فِي
التَّرْجَمَةِ - ٢٣ -؛ وَكَمَا تَقْدَمُ تَصْرِيحُ السَّخَاوِيِّ بِهِ فِي إِطْلَاقِ لَقَبِ (الحافظ) ص ١٠٥.

ولم أشأ أن أزيد على هذا القدر، بأن أترجم لكل واحد منهم ترجمة مطولة، لأن المقصود معرفتهم وجمعهم، فإن مصادِر تراجمهم معروفة مشهورة، وهي في مُتناول اليد قريبة مسورة. وذكرتهم على ترتيب طبقاتهم وسني وفياتهم.

وذكرت في الختام - على سبيل التبع - بعض العلماء من غير المُحدثين، قيل فيه من أهل علمه: (أمير المؤمنين في النحو)، (أمير المؤمنين في الفقه)، استكمالاً للفائدة، ثم ذكرت مأخذ هذا اللقب المنيف: (أمير المؤمنين في الحديث)، وقد استوحوه من حديث استندوا إليه، ولكن الحديث باطل موضوع، لا يسوغ الاعتماد عليه والاستدلال به كما أوضحته بآخر هذه الرسالة.

وهذا لا يلغي أو ينقص من مقام هذا اللقب الرفيع، بل يبقى لقباً سامياً متميزاً عن سواه من ألقاب تُبغى المُحدثين، فليس من شرط اللقب الشريف أن يكون ورد به آية كريمة أو حديث شريف. وألحقت بآخر هذه الرسالة أيضاً: (تتمة) في إبطال ما قيل: إن (الحافظ) و(الحجة) و(الحاكم) لقب لمن يحفظ كذا مئة ألف حديث. وسميت هذه الرسالة: (أمراء المؤمنين في الحديث)، راجياً من الله تعالى النفع بها والإفادة منها، وبالله التوفيق، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم، والحمد لله رب العالمين.

كتبه

عبد الفتاح أبو غدة

في الكويت ٢٦ من صفر سنة ١٤٠٩

أُمراء المؤمنين^٧ في الحديث

هذه كوكبة يسيرة من كواكب الأئمة المُحدِّثين، الذين خدموا السَّنة المطهرة، ولُقِّبَ كلُّ واحدٍ منهم بلَقَبِ (أمير المؤمنين في الحديث)، مرتبِّين على سِنِّي وفَيَاتِهِمْ، رحمهم الله تعالى وجزاهم عن خدمة السَّنة النبوية الشريفة خيرَ الجزاء.

١ - فممن لُقِّبَ به: أبو الزَّناد عبدُ الله بن ذَكْوَانَ، المَدَنِي، التابعي، المولود سنة ٦٤، والمتوفى سنة ١٣٠، عن ٦٦ سنة، قال الذهبي في «الميزان»^(١)، وابنُ حجر في «تهذيب التهذيب»^(٢) في ترجمته: «قال حَرَبُ عن أحمد: كان سفيانُ الثوريُّ يُسمِّيهِ أميرَ المؤمنين في الحديث».

٢ - وممن لُقِّبَ به: أبو بكر محمدُ بن إسحاق المُطَّلِبي، المَدَنِي، صاحبُ «المَغَازِي»، المولود قبل سنة ٩٠، والمتوفى سنة ١٥٢، ففي «المغني» للذهبي^(٣) «قال عبدُ الرحمن بن مَهْدِي: كان شعبةٌ وسفيانُ يقولان فيه: أميرُ المؤمنين في الحديث».

وفي «تَقْدِمة الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم^(٤)، و«تهذيب التهذيب»^(٥) «قال يونس بن بُكَيْر: سمعتُ شعبةً يقول: ابنُ إسحاق أميرُ المؤمنين لحفظه، وقال ابنُ عُيَيْنَةَ: سمعتُ شعبةً يقول: محمدُ بنُ إسحاق أميرُ المؤمنين في الحديث. وفي روايةٍ عن شعبة: فقليل له: لم؟ قال: لحفظه. وفي روايةٍ عنه: لو سُوِّدَ أحدٌ في الحديث لسُوِّدَ محمدُ بنُ إسحاق». وفي «تذكرة الحفاظ»^(٦) «قال يزيدُ بنُ هارون: لو كان لي سُلْطَانٌ لَأَمَرْتُ ابنَ إسحاق على المُحدِّثين».

(٥) ٩: ٤١ و ٤٤.

(٣) ٢: ٥٥٣.

(١) ٢: ٤١٨.

(٦) ١: ١٧٣.

(٤) ص ١٥٢.

(٢) ٥: ٢٠٤.

٣ - وممن لُقِّبَ به: أبو بكر هشامُ بنُ أبي عبد الله الدُّسْتُوَائِي، البصري، التاجر، المتوفى سنة ١٥٣، وهو شيخُ شعبة وأبي داود الطَّيَالِسِيِّ وابنِ مَهْدِي وهذه الطبقة، قال فيه أبو داود الطيالسي: هِشَامُ الدُّسْتُوَائِي أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحَدِيثِ، كما في «تذكرة الحفاظ»^(١)، و«الميزان»^(٢)، و«تهذيب التهذيب»^(٣).

٤ - وممن لُقِّبَ به: أَبُو بَسْطَامُ شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ، الْوَاسِطِيُّ الْبَصْرِيُّ، الْمَوْلُودُ سَنَةَ ٨٢، وَالْمَتُوفَى سَنَةَ ١٦٠، قَالَ ابْنُ مَهْدِي: كَانَ الثَّوْرِيُّ يَقُولُ: شُعْبَةُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحَدِيثِ، كَمَا فِي «تَقْدِمَةُ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ^(٤)، وَ«تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ»^(٥)، وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: «يَعْنِي قَوْقُ الْعُلَمَاءِ فِي زَمَانِهِ».

٥ - وممن لُقِّبَ به: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ سُفْيَانُ بْنُ سَعِيدِ الثَّوْرِيِّ، الْكُوفِيُّ، الْمَوْلُودُ سَنَةَ ٩٧، وَالْمَتُوفَى سَنَةَ ١٦١، فِي «تَقْدِمَةُ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ»^(٦): «قَالَ يَحْيَى بْنُ يَمَانَ: كَانَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ فِي الْحَدِيثِ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ»، وَفِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ»^(٧) «قَالَ شُعْبَةُ وَابْنُ عَيْنَةَ وَأَبُو عَاصِمٍ وَابْنُ مَعِينٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ: سُفْيَانُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحَدِيثِ».

٦ - وممن لُقِّبَ به أَبُو سَلَمَةَ: حَمَادُ بْنُ دِينَارٍ، الْبَصْرِيُّ، الْمَوْلُودُ فِي حُدُودِ سَنَةِ ٩٠، وَالْمَتُوفَى سَنَةَ ١٦٧، فِي «مَعْجَمِ الْأَدْبَاءِ» لِيَاقُوتِ الْحَمَوِيِّ^(٨)، فِي تَرْجُمَتِهِ: «قَالَ رَجُلٌ لَعْفَانُ بْنُ مُسْلِمٍ الْبَصْرِيُّ مُحَدِّثٌ بِغَدَادٍ: أَحَدْتُكَ عَنْ حَمَادٍ، قَالَ: مَنْ حَمَادٌ وَبَلَّكَ؟ قَالَ: ابْنُ سَلَمَةَ، قَالَ: هَلَّا قُلْتَ: أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ».

(٧) ٤: ١١٣.

(٤) ص ١٢٦.

(١) ١: ١٦٤.

(٨) ١٠: ٢٥٦.

(٥) ٤: ٣٤٤.

(٢) ٤: ٣٠٠.

(٦) ص ٥٩.

(٣) ١١: ٤٤.

٧ - وممن لُقِّبَ به : أبو عبد الله مالكُ بن أنس الأصبَحي ، المَدَنِي ، الإمامُ المتبوع ، المولود سنة ٩٣ ، والمتوفى سنة ١٧٩ ، جاء في «ترتيب المَدَارِك ، وتقريب المسالك ، لمعرفة أعلام مذهب مالك» للقاضي عياض^(١) : «قال يحيى بن سعيد القطان : مالكُ أميرُ المؤمنين في الحديث ، وقال علي بن المديني : مالكُ أميرُ المؤمنين في الحديث» .

وجاء في «تزيين الممالك بمناقب الإمام مالك» للسيوطي^(٢) : «أخرج البخاري في «تاريخه» عن يحيى بن سعيد القطان قال : مالكُ أميرُ المؤمنين في الحديث . وأخرج الغافقيُّ عن ابن مَعِين قال : مالكُ أميرُ المؤمنين في الحديث» . انتهى . ولم أجد في «التاريخ الكبير» للبخاري وهو المعنيُّ عند الإطلاق ، في النسخة المطبوعة منه^(٣) اللفظُ المعزَوْ إلى يحيى بن سعيد القطان ، والذي فيه : «وقال يحيى بن سعيد : كان مالكُ إماماً في الحديث» .

٨ - وممن لُقِّبَ به : أبو عبد الرحمن عبدُ الله بن المبارك ، المَرُوزِيُّ ، المولودُ سنة ١١٨ ، والمتوفى سنة ١٨١ ، ففي ترجمته في «تاريخ بغداد» للخطيب^(٤) ، وفي «سير أعلام النبلاء» للذهبي^(٥) : «قال يحيى بن معين : ابنُ المبارك أميرُ المؤمنين في الحديث» .

٩ - وممن لُقِّبَ به : أبو محمد عبد العزيز بن محمد الدَّرَاوَرْدِي ، المَدَنِي ، المتوفى سنة ١٨٧ ، ففي «تذكرة الحفاظ»^(٦) : «قال مَعْنُ بن عيسى - المَدَنِي القَزَّاز الحافظ الحجة - : يَصْلُحُ الدراورديُّ أن يكون أميرُ المؤمنين» .

(٤) ١٦٥: ١٠ .

(١) ١٥٥: ١ و ١٥٦ .

(٥) ٣٤٧: ٨ .

(٢) ص ٩ .

(٦) ٢٦٩: ١ .

(٣) ٣١٠: ١/٤ .

١٠ - وممن لُقِّبَ به: أبو عبد الله الفضل بن موسى السِّنَّاني، المَرْوَزِيُّ، أحدُ أئمةِ خراسان الحافظ الإمام الحجة، المولود سنة ١١٥، والمتوفى سنة ١٩٢، ففي ترجمته في «الأنساب» للسمعاني من طبعة الهند^(١) «قال المحدثون له: أميرُ المؤمنين، لِفُطْنِهِ وَوَقَارِهِ، وهذا اللقبُ أعطاهُ - إياه - يحيى بنُ معينٍ». انتهى.

وذكره ابنُ معينٍ في «التاريخ»^(٢)، ولم يرد فيه هذا الخبر، وكذا لم يرد في «سير أعلام النبلاء»^(٣)، و«تهذيب الكمال» للمزني^(٤)، و«تهذيب التهذيب»^(٥)، وغيرها.

١١ - وممن لُقِّبَ به: أبو سعيد يحيى بنُ سعيد القطَّان، البصري، المولود سنة ١٢٠، والمتوفى سنة ١٩٨، قال الذهبيُّ في «سير أعلام النبلاء» في ترجمته^(٦): «يحيى بنُ سعيد القطَّان، الإمامُ الكبير، أميرُ المؤمنين في الحديث».

١٢ - وممن لُقِّبَ به: أبو عبد الله محمد بنُ عمر بن واقد السَّهْمِي، المَدَنِي، الواقدي، إمامُ علم المغازي، المولود سنة ١٣٠، والمتوفى سنة ٢٠٧، ففي «تاريخ بغداد»^(٧)، و«سير أعلام النبلاء»^(٨): «حدَّثَ يعقوبُ الفَسَوِي، عن عُبيدِ الله بن أبي الفَرَج، عن يعقوبَ مَوْلَى آلِ عُبيدِ الله، قال: سَمِعْتُ الدَّرَاوَرْدِيَّ - وَذَكَرَ الواقديُّ - فقال: ذاك أميرُ المؤمنين في الحديث».

١٣ - وممن لُقِّبَ به: أبو نعيم الفضل بن دُكَيْن، الكوفي، الحافظُ التاجرُ، المولود سنة ١٣٠، والمتوفى سنة ٢١٠، ففي «تهذيب التهذيب»^(٩): «قال أبو أحمد الفراء: سمعُهم يقولون بالكوفة: قال أميرُ المؤمنين، وإنما يعنون الفضل بن دُكَيْن، رواه الحاكم في تاريخه».

١٤ - وممن لُقِّبَ به: أبو الوليد الطيالسيُّ هشامُ بن عبد الملك

(١) ٣٥٧: ٧ (٤) ١١٠١: ٢ (٥) ٩: ٣ (٦)

(٢) ٤٧٥: ٢ (٥) ٢٨٦: ٨ (٨) ٤٥٨: ٩ (٦) ١٧٥: ٩

(٣) ١٠٣: ٩ (٦) ٢٧٦: ٨ (٨) ١٧٥: ٩

البصري، المولود سنة ١٣٣، والمتوفى سنة ٢٢٧، قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»^(١) والذهبي في «تذكرة الحفاظ»^(٢)، في ترجمته: «قال أحمد بن سنان الواسطي: حدثنا أبو الوليد أمير المُحدثين».

١٥ - ومن لُقّب به: أبو الحسن علي بن عبد الله بن جعفر، البصري، المعروف بابن المديني، المولود سنة ١٦١، والمتوفى سنة ٢٣٤، قال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» في ترجمته^(٣): «علي بن المديني، الشيخ الإمام الحجة، أمير المؤمنين في الحديث».

١٦ - ومن لُقّب به: أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم الحنظلي، المروزي، المشهور بابن راهوية، نزيل نيسابور، المولود سنة ١٦٦، والمتوفى سنة ٢٣٥، قال الحافظ السيوطي في «تدريب الراوي»^(٤) في النوع ٢٧ «ولُقّب المُحدث بأمير المؤمنين لُقّب به جماعة، منهم سُفيان، وابن راهويه، والبخاري، وغيرهم». وفي «تهذيب الكمال» للميزي^(٥): «قال أحمد: إذا حدثك أبو يعقوب أمير المؤمنين فتمسك به».

١٧ - ومن لُقّب به: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، المولود سنة ١٩٦، والمتوفى سنة ٢٥٦، قال الحافظ السيوطي في «تدريب الراوي»^(٦) في النوع ٢٧ «لُقّب المُحدث بأمير المؤمنين لُقّب به جماعة منهم سُفيان، وابن راهويه، والبخاري، وغيرهم» انتهى. وقال الخزرجي في «الخلاصة» في ترجمته^(٧): «أبو عبد الله البخاري الحافظ: أمير المؤمنين، في حديث سيد المرسلين».

١٨ - ومن لُقّب به: أبو عبد الله محمد بن يحيى الذهلي، النيسابوري، المولود في حدود سنة ١٧٠، والمتوفى سنة ٢٥٨ وهو في عشر

(١) ٦٦: ٢/٤. (٢) ٣٨٣: ١. (٣) ٤١: ١١. (٤) ص ٣٣٣.
(٥) ٣٨٤: ١. (٦) ص ٣٣٣. (٧) ص ٣٢٧.

التسعين، ففي «تذكرة الحفاظ»^(١): «قال أبو بكر بن أبي داود: كان أمير المؤمنين في الحديث» انتهى^(٢).

١٩ - ومن لقّب به: أبو حاتم الرازي محمد بن إدريس الحنظلي الرازي، المولود سنة ١٩٥، والمتوفى سنة ٢٧٧ بالرّي^(٣)، ففي «سير أعلام النبلاء» للذهبي^(٤)، في ترجمة الإمام الحافظ الثقة العابد أبي إسحاق إبراهيم بن الحسين بن علي الهمداني الكسائي، المعروف بابن ديزيل، المولود قبل الميتين بمديدة، والمتوفى سنة ٢٨١، قوله: «أبو حاتم الرازي عندنا أمير المؤمنين في الحديث».

٢٠ - ومن لقّب به: أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، البغدادي، المولود سنة ٣٠٦، والمتوفى سنة ٣٨٥، ففي «تاريخ بغداد»^(٥)، و«تذكرة الحفاظ»^(٦)، و«سير أعلام النبلاء»^(٧)، قال القاضي أبو الطيب الطبري: الدارقطني أمير المؤمنين في الحديث.

(١) ٥٣١: ٢.

(٢) ووقع في «تذكرة الحفاظ» تحريف (أبو بكر بن أبي داود) إلى (أبو بكر بن زياد)، والصواب فيه: (أبو بكر بن أبي داود) كما في غير كتاب، ومنها «طبقات الحفاظ» للسيوطي ص ٢٣٤، وهي مختصر «تذكرة الحفاظ»، فقد جاء فيها: (وقال أبو بكر بن أبي داود...).

(٣) نص على وفاته بالرّي في «تاريخ بغداد» ٧٧: ٢، و«تهذيب التهذيب» ٣٣: ٩، و«الرسالة المستطرفة» للكتّاني ص ١٣٩، وغير كتاب. ووقع في «الأعلام» للزركلي رحمه الله تعالى ٦: ٢٧ قوله: «وتوفي ببغداد». انتهى. وهو خطأ نشأ عن سبق نظر وقع له في ترجمته في «تذكرة الحفاظ» ٥٦٩: ٢، فقد قال الذهبي فيها بعد تأريخ سنة وفاة أبي حاتم: «وفيه مات مسند بغداد محمد بن الجهم السمرّي...». فسبق نظر الزركلي إلى كلمة (بغداد)، فأضاف مكان وفاته إليها.

(٤) ١٨٩: ١٣. (٥) ٣٦: ١٢. (٦) ٩٩٣: ٣. (٧) ٤٥٤: ١٦.

٢١ - وممن لُقِّبَ به: أبو محمد عبدُ الغني بنُ عبد الواحد، الجَمَاعِيْلِي المَقْدِسِيُّ ثم الدمشقي، المولود سنة ٥٤١ هـ، والمتوفى سنة ٦٠٠ هـ، ففي «تذكرة الحفاظ» في ترجمته^(١): «قال الحافظ الضياء - محمد بنُ عبد الواحد المقدسي تلميذه - : وكان لا يكادُ أَحَدٌ يَسْأَلُهُ عن حديثٍ إلا ذَكَرَهُ له وَبَيَّنَّهُ، ولا يُسألُ عن رجلٍ إلا قال: هو فلانُ بنُ فلان وَبَيَّنَّهُ، فأقولُ: كان أميرَ المؤمنين في الحديث».

٢٢ - وممن لُقِّبَ به: برهانُ الدين أبو الوفاء وأبو إسحاق إبراهيم بنُ محمد بن خليل، سِبْطُ ابنِ العَجَمِي الحلبِي، الشافعي، المولود سنة ٧٥٣ هـ، والمتوفى سنة ٨٤١ هـ رحمه الله تعالى. قال فيه تلميذه الحافظ الضابط المحدث المتقن أبو البركات محمد بن محمد بن محمد بن علي الفَرَّاقِي، المصري، الشافعي: «أميرُ المؤمنين في الحديث»^(٢).

(١) ١٣٧٤: ٤.

(٢) جاء ذلك في الورقة الأولى من كتاب شيخه سِبْطُ ابنِ العجمي الحلبِي: «الكشف الحثيث عن رُمَي بوضع الحديث»، في النسخة المخطوطة المحفوظة بمكتبة أياصوفيا بإصطنبول، برقم ٨٧٣، التي كتبها تلميذه المذكور من نسخة شيخه المؤلف، وَسَمِعَهَا عليه، وَفَرَّغَ من كتابه بعضها في حياة المؤلف، ومن بقيتها بعدَ أيامٍ من وفاته، وكان الفراغُ منها يومَ الثلاثاء رابعَ ذي القعدة سنة ٨٤١ هـ.

وتلميذه المذكور ترجم له الحافظ السخاوي في «الضوء اللامع» ٢٥٣: ٩ - ٢٥٥ ترجمته مطولة حافلة، أَقِطُفُ منها ما يلي للتعريف به، إذ أَطْلُقُ هذا اللقبَ الرفيعَ: (أمير المؤمنين في الحديث) على شيخه سِبْطُ ابنِ العجمي رحمهما الله تعالى.

هو الإمام الفاضل البارِع المتقن، والعلامة المحدث الحافظ الضابط المتقن، الفقيه الشافعي الضليع، أبو البركات محمد بن محمد بن محمد بن علي الفَرَّاقِي - نسبة إلى الفَرَّاقَة، بلدٌ بقرُب الحَوْف من الوجه البَحْرِي بمصر -، المصري، ولد سنة ٧٩٥ هـ، ومات سنة ٨٥٨ هـ رحمه الله تعالى.

والحافظ سبط ابن العجمي الحلبي أمير المؤمنين في الحديث، كانت رحلة الحافظ ابن حجر من مصر إلى بلاد الشام من أجل أن يلقاه، قال الحافظ السخاوي في «الجواهر والدرر»^(١)، وهو يتحدث عن رحلة الحافظ ابن حجر إلى بلاد الشام وطوافه على العلماء في البلدان فيها:

«ولمّا أشرفوا على حلب تلقّاهم أهلها، وكان من جملة من تلقى صاحب الترجمة - الحافظ ابن حجر - العلامة محب الدين بن الشُّحْنَة، فسلم عليه وهنّأه بالسلامة، وسأله شيخنا - الحافظ ابن حجر - عن الشيخ الحافظ محدث البلاد الحلبية برهان الدين سبط ابن العجمي، فذكّر له أنه بخير، فقال له: لم أشدّ الرُّحْلَ ولا استبَحْتُ القَصْرَ إلّا للقيِّه»^(٢).

٢٣ - وممن لقّب به: شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن

زامل الحافظ ابن حجر في الإكثار من السماع على الحافظ العراقي، وأخذ الحديث أيضاً عن كبار محدثي هذه الحقبة الحافلة بالمحدثين الفضلاء، فسمع من الجمال عبد الله الحنبلي، والشرف ابن الكوكب، والزين المراغي، والجمال بن ظهيرة، والزين محمد بن أحمد الطبري، والعز بن جماعة، والشمس الفراقي، والحافظ ابن حجر ولازمه، والجلال البلقيني، وسواهم، ودخل حلب في شوال سنة ٨٤٠، وأخذ عن حافظها البرهان سبط ابن العجمي وانتفع بعلومه وحسن أخلاقه خلق كثير.

وهو القائل الكاتب بخطه في وجه النسخة المخطوطة المذكورة: «الكشف الحثيث عن رُمي بوضع الحديث. تصنيف سيدنا ومولانا، الشيخ الإمام العالم العامل، الحافظ الضابط المتقن المحقق المدقق، ناصر السنة، ركن الشريعة، بقية السلف، بركة الخلف، الرحلة، أمير المؤمنين في الحديث، حامل لواء الشريعة المحمدية، محدث البلاد الشامية، ذي التصانيف العديدة، والفوائد المفيدة».

(١) في الجزء ١: ١٢٢.

(٢) وللحافظ سبط ابن العجمي ترجمة حافلة واسعة جداً في «الضوء اللامع»

للحافظ السخاوي ١: ١٣٨ - ١٤٥، في ثمان صفحات.

محمد بن حجر، الكِنَانِي المصري، العَسْقَلَانِي الأصل، الشافعي، المولود بالقاهرة سنة ٧٧٣، والمتوفى بها سنة ٨٥٢، قال شيخنا بالإجازة محمد عبد الحي الكَتَانِي رحمه الله تعالى في «فهرس الفهارس والأثبت»^(١)، في ترجمته «قال البرهان اللقاني — برهان الدين إبراهيم بن محمد بن محمد بن عمر اللقاني تلميذه — كان يُدعى في حياته بأمير المؤمنين في الحديث»^(٢).

(١) ٢٣٧: ١ من طبعة فاس، و ٣٢٢: ١ من طبعة بيروت.

(٢) وقد وصفه بهذا اللقب المُنِيف عَصْرِيهِ مُحَدِّثُ العصر مُفِيدُ القاهرة: زين الدين أبو النعيم رضوان بن محمد بن يوسف العُقَيْي — نسبة إلى مُنْيَةَ عُقْبَةَ بالجيزة — القاهري، الشافعي، المولود سنة ٧٦٩، والمتوفى سنة ٨٥٢، المترجمُ ترجمة حافلة جليلة في «الضوء اللامع» للسخاوي ٢٢٦: ٣ — ٢٢٩، وكان قرينَ الحافظ ابن حجر في السَّن، فإذا سئِل: أنت أكبر أم ابن حجر؟ قال: أنا أسنُّ منه، وهو أكبر مني. وكان مستملي الحافظ ابن حجر.

قال السخاوي في «الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر» ٢٤٤: ١: «قرأت بخطه: حَدَّثَنَا سَيِّدُنَا وَشَيْخُنَا الإمام، شيخُ الإسلام، قاضي القضاة، منقطعُ النظر والصفات، أميرُ المؤمنين في الحديث، جامعُ أَشْتَاتِ قَدِيمِ المُحَدِّثِينَ والحديث، حافظُ العصر، رُحَلَةُ الدَّهْرِ...».

ووصفه بهذا اللقب الرفيع أيضاً عَصْرِيهِ العلامةُ المُحَدِّثُ الفاضلُ البارِعُ مُفِيدُ الطالبين: زين الدين عبد الكريم بن عبد الرحمن القَلْقَشْنَدِي الأصل، المقدسي، الشافعي، المولود سنة ٨٠٨، والمتوفى سنة ٨٥٥، المترجمُ له في «الضوء اللامع» ٣١١: ٤ — ٣١٢. ونقل هذا عنه السخاوي في «الجواهر والدرر» ٢٤٧: ١، فقال:

«ومن أثنى عليه الفاضلُ العلامةُ زينُ الدين عبد الكريم بن القَلْقَشْنَدِي المَقْدِسِي، فقرأت بخطه صَدَرَ أسْئَلَةٍ أُرْسِلَ بها لصاحب الترجمة — ابن حجر — ما نصُّه:

٢٤ - وممن لُقِّبَ به: وجيهُ الدين أبو محمد عبدُ الرحمن بن علي ابن الدِّيَّع^(١)، الشيباني الزَّبيدي اليماني، المولود سنة ٨٦٦، والمتوفى سنة ٩٤٤، قال عبد القادر العِيدْرُوسِي^(٢) في «النور السافر عن أخبار القرن العاشر^(٣)» في ترجمته: «الإمام الحافظُ الحُجَّةُ المتقنُ، شيخُ الإسلام، علامةُ الأنام، الجَهِدُ الإمام، مُسِنِدُ الدنيا، أميرُ المؤمنين في حديث سيد المرسلين». انتهى ونقله ابنُ العِمَادِ الحنبلي في «شذرات الذهب»^(٤). وحكاه شيخنا الكتاني في «فهرس الفهارس والأثبات»^(٥) وسكت عليه^(٦).

٢٥ - وممن لُقِّبَ به: عبدُ الله بنُ سالم بن محمد البَصْرِي أصلاً، المكيُّ مولداً ووفاءً، المولود سنة ١٠٤٨، والمتوفى سنة ١١٣٤، ففي «فهرس

المسؤول من إنعام سيدنا ومولانا قاضي القضاة، شيخ الإسلام، علَمُ الأعلام، حَسَنَةُ الأيام، قُدْوَةُ الأنام، أميرُ المؤمنين في حديث النبي عليه أفضلُ الصلاة والسلام، وحيد دَهْرِهِ، وفريد عَصْرِهِ، رأسُ مَالِ المسلمين، ومُنْبَعُ فوائدهم...»

(١) و(الدِّيَّع) بلغة السودان: الأبيض، وهو لُقِّبَ جَدُّه الأعلى.

(٢) هو محيي الدين عبد القادر بن عبد الله العيدروسى، الشافعى، الصوفى، المولود سنة ٩٧٨، والمتوفى سنة ١٠٣٨. ترجم لنفسه في كتابه المذكور في ص ٣٠٠-٣٠٨، في حوادثِ سَنَةِ ٩٧٨ سَنَةِ ولادته.

(٣) ص ١٩١.

(٤) ٢٥٥:٨.

(٥) ٣٠٩:١ من طبعة فاس، و٤١٣:١ من طبعة بيروت.

(٦) وما كان ينبغي له السكوتُ عليه، فإن الشيخ العيدروسى، ليس من رجال العلم بالحديث وأهله، حتى يُقْبَلَ منه قوله هذا في الحافظ (ابن الديبع)، وإنما هو شيخُ =

الفهارس والأثبت»^(١) في ترجمته: «قال عنه الشيخ إسماعيل بن الشيخ محمد سعيد سَفَر، في إجازته للذمتي: أمير المؤمنين في الحديث. وقال عنه المحدثُ المُسَيَّدُ الشمسُ محمد بن أحمد الجوهري المصري: محدثُ العصر وإمامه، وجهبذه وهماؤه، أمير المؤمنين في الحديث».

٢٦ - وممن لُقِّبَ به: محمد بن إسماعيل الأمير، الصَّنْعَانِيُّ، صاحبُ كتاب «سُبُل السلام» وغيره، المولود سنة ١٠٩٩، والمتوفى سنة ١١٨٢، ففي «فهرس الفهارس والأثبت»^(٢)، في ترجمته: «محمد بن إسماعيل بن صلاح الأمير، الصَّنْعَانِيُّ، ويُعرف بابن الأمير، حلاه الوجيه الأهدل - وجيه الدين عبد الرحمن بن سليمان الأهدل الزبيدي اليمني، المولود سنة ١١٧٩، والمتوفى سنة ١٢٥٠ - في «النفس اليماني والروح الريحاني»: بأمر المؤمنين».

هذا ما وقفتُ عليه ممن لُقِّبَ بلقب (أمير المؤمنين في الحديث). وقال الشيخ محمد حبيب الله الشنقيطي المتوفى سنة ١٣٦٢ رحمه الله تعالى، في رسالته المنظومة: «هَدِيَّةُ الْمُغِيثِ فِي أُمَرَاءِ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحَدِيثِ»^(٣):

= صوفي، لا يَدُلُّه بهذا الشأن، فوصفهُ له بهذا لا يقعُ من أهله في موقعه كما تقدمت الإشارة إليه تعليقاً في المقدمة ص ١٠٧، وجليلُ خَدَمَاتِ ابنِ الديبع للسنة المطهرة: مشكورة مذكورة، فجزاه الله تعالى عن السنة خير الجزاء.

(١) ١٣٦: ١ و ١٤١ من طبعة فاس، و ١٩٣: ١ و ١٩٩ من طبعة بيروت.

(٢) ٣٨٧: ١. من طبعة فاس، و ٥١٣: ١ من طبعة بيروت.

(٣) ص ٨، وهي منظومة في ١١ صفحة، طُبِعَتْ في سنة ١٣٥٨ بالقاهرة، دون

وكاد مُسْلِمٌ بهذا اللَّقَبِ يُدْعَى كما لبعضهم وما اجْتَبِي
وأحمدُ بنُ حنبلٍ على صِفَةٍ تُعْطِيهِ ذَا مَعٍ وَرَعٍ ومعرفة
وابنُ معينٍ مثلهُ فيما سَلَفَ ولم أجد هذا لهم عن السَّلَفِ
قلتُ: ولا يَعمُدُ في السُّيُوطِي ذاك لما حازَ من الشُّرُوطِ
أَسْأَلُ رَبِّي أن أَرَى أَمِيرًا فيه! ولو أتيتُهُ أخيرًا!!

ثم قال الشيخ الشنقيطي رحمه الله تعالى، معلقاً على قوله: (ولم أجد هذا لهم عن السلف): «أي اللَّقَبَ للثلاثة، وكذا لم أجده للزهري، مع كونه واضح علم الحديث روايةً، ولا للإمام الليث، ولا للأوزاعي، ولا لكثير من أئمة الحديث الحُفَظاء» انتهى.

قلتُ: ولا غرابة أن لا يُطْلَقَ على هؤلاء الأئمة الكبار الثلاثة - ومن أشبههم - لَقَبُ (أمير المؤمنين في الحديث)، فقد قيل: الأسماء تَنَزَّلُ من السماء. ومثلها الألقاب، والقياس لا يَدْخُلُ في هذا الباب. وهذه كلمة عن هؤلاء الثلاثة: مسلم، وأحمد، وابن معين.

فالإمام مُسْلِمٌ هو: أبو الحُسَيْن مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ الْقَشِيرِيُّ النِّسَابُورِيُّ، ولد سنة ٢٠٤، وتوفي سنة ٢٦١.

والإمامُ أحمدُ هو: أبو عبد الله أحمدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حَنْبَلِ بْنِ هَلَالِ الذَّهْلِيِّ الشَّيْبَانِيِّ الْمَرْوَزِيُّ المولِد، ثم البغدادِي الدارِ والقرار، الإمامُ المتبوع ولد سنة ١٦٤، ومات سنة ٢٤١.

والإمامُ ابنُ مَعِينٍ هو: أبو زكرياء، وأبو زكريا يحيى بْنُ مَعِينِ الْمُرِّي

مولا هم، البغدادي، ولد سنة ١٥٨، ومات غريباً في المدينة المنورة سنة ٢٣٣.

وقد رأيت ما يُفيد أن ابن معين: أمير المؤمنين في الحديث، ففي «تهذيب الكمال»^(١) و«تهذيب التهذيب»^(٢) في ترجمة (نُعَيْم بن حَمَاد المروزي) ما يلي:

«رَوَى الحافظ أبو نصر الحسن بن محمد بن إبراهيم اليُونَارْتِي، بإسناده عن عباس الدوري، قال: سمعتُ يحيى بن معين يقول: حَضَرْنَا نُعَيْمَ بنَ حَمَادٍ بِمِصْرَ، فَجَعَلَ يَقْرَأُ كِتَاباً مِنْ تَصْنِيفِهِ، ثُمَّ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، فَقُلْتُ لَهُ: لَيْسَ هَذَا عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ، فَغَضِبَ، وَقَامَ فَدَخَلَ الْبَيْتَ، ثُمَّ أَخْرَجَ صَحَائِفَ، فَجَعَلَ يَقُولُ وَهِيَ بِيَدِهِ: أَيْنَ الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّ يَحْيَى بنَ مَعِينٍ لَيْسَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحَدِيثِ؟! نَعَمْ يَا أَبَا زَكْرِيَاءَ - وَهَذِهِ كُنْيَةُ يَحْيَى بنِ مَعِينٍ -، غَلِطْتُ!». انتهى.

وهذه كلمة عن الحافظ السيوطي، هو جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر الخُضَيْرِي السيوطي القاهري، ولد سنة ٨٤٩، ومات سنة ٩١١.

ولم يذكره أحدٌ بَلَقَبَ (أمير المؤمنين في الحديث)، فيما وقفتُ عليه، ولكنَّ الشَيْخَ الشَّنْقِيطِيَّ نَفَسَهُ فِي كِتَابِهِ «إِضَاءَةُ الْحَالِكِ»، مِنْ أَلْفَاظٍ دَلِيلِ السَّالِكِ إِلَى مَوْطَأِ مَالِكٍ^(٣)، ذَكَرَ الْبَيْتَ الرَّابِعَ الْمَذْكُورَ هُنَا، ثُمَّ تَرَجَّمَ لِلْسَيُوطِيِّ تَرْجُومَةً طَوِيلَةً^(٤)، وَاسْتَهْلَّ التَّرْجُومَةَ بِقَوْلِهِ:

(٢) ١٠: ٤٦٠.

(٤) ص ١٧٤ - ١٨٢.

(١) ٣: ١٤٢.

(٣) ص ١٢٣.

«هو الإمام العلامة المجتهد، وحيدٌ دهره، وفريدٌ عصره، حافظ المَعْقُولِ والمَنْقُولِ، شيخُ الإسلام، خاتمةُ أمراء المؤمنين في الحديث...». انتهى. فَلَقَّبَ السيوطيُّ بقوله: (أميرُ المؤمنين في الحديث)، وهذا لقب من عندِ نفسه، لم يَقُلْهُ أحدٌ قبله فيما أعلم، والله أعلم. هذا، وأُطْلِقَ هذا اللقبُ: (أميرُ المؤمنين) على بعضِ الأفاضل من غيرِ المحدّثين.

١ - جاء في «تهذيب التهذيب»^(١)، في ترجمة الإمام الفراء النُّحوي: (يحيى بن زياد الكوفي)، المولود سنة ١٤٤، والمتوفى سنة ٢٠٧، قال أبو بكر بن الأنباري: كان يقال: النُّحُو للفرّاء، والفرّاء أميرُ المؤمنين في النُّحُو.

٢ - وجاء في «طبقات الشافعية الكبرى» للتاج السبكي^(٢)، في ترجمة الإمام أبي إسحاق الشيرازي الشافعي (إبراهيم بن علي بن يوسف)، المولود سنة ٣٩٣، والمتوفى سنة ٤٧٦ «قال الموفقُ الحنفيُّ إمامُ أصحابِ الرأْي: أبو إسحاق أميرُ المؤمنين في الفقهاء».

٣ - وجاء في «نَفْحِ الطُّيْبِ مِنْ غُصْنِ الْأَنْدَلُسِ الرَّطِيبِ» للإمام العلامة المؤرخ الأديب أحمد بن محمد المَقْرِي التِّلْمَسَانِي، في أوائل ترجمة الإمام أبي حَيَّان الأندلسي محمد بن يوسف بن علي الغرناطي الأندلسي الجَيَّانِي، المولود بالأندلس سنة ٦٥٤، والمتوفى بالقاهرة سنة ٧٤٥، وقد بلغت ترجمته ٤٩ صفحة^(٣)، نَقَلَ فيها عن تلميذه الإمام صلاح الدين الصَّفْدِي، قولَهُ في ترجمة شيخه أبي حيان في كتابه «أعيان العصر وأعوان النصر»:

«الشيخُ الإمامُ العالمُ العلامة، الفريدُ الكاملُ حُجَّةُ العرب، مالكُ أزمّةِ الأدب، أثيرُ الدين أبو حَيَّان الأندلسي الجَيَّانِي، كان أميرَ المؤمنين في النحو،

والشمس السافرة شتاءً في يوم الصحو، والمتصرف في هذا العلم فإليه الإثبات والمحو، لو عاصر أئمة البصرة لبصرهم، أو أهل الكوفة لكف عنهم اتباعهم السواد وحذرهم، نزل منه «كتاب سيبويه» في وطنه بعد أن كان طريداً، وأصبح به «التسهيل» بعد تعقيده مفيداً...»^(١).

ذكر الحديث المستند إليه في هذا اللقب وبيان وضعه

هذا، ومما ينبغي التنبيه إليه هنا، ما وقع في تعليل هذا اللقب، فقد علل بحديث باطل مكذوب! قال الحافظ السيوطي في «تدريب الراوي»^(٢)، في النوع ٢٧، في تعليل تلقيب بعض المحدثين بلقب أمير المؤمنين في الحديث:

«وكان تلقيب المحدث بأمر المؤمنين، مأخوذاً من حديث «اللهم أرحم خلفائي، قيل: ومن خلفائك؟ قال: الذين يأتون من بعدي، يروون أحاديثي وسُتِّي ويُعلمونها الناس». رواه الطبراني وغيره. انتهى كلام السيوطي.

قال عبد الفتاح: هذا حديث موضوع، نبه عليه غير واحد من الحفاظ. وإليك ذكر من رواه أولاً، ثم بيان حال رجال سنده ثانياً.

رواه الحافظ الرامهرمزي في كتابه «المحدث الفاضل»^(٣)، عن ابن عباس عن علي رضي الله عنهما مرفوعاً، واستدل به علي فضل أصحاب الحديث.

ورواه الطبراني في «الأوسط»، فجعله من (مسند ابن عباس رضي الله

(١) وأطال الصفدي في ترجمة أبي حيان على هذا المنوال، واستعرض فيها أئمة النحو والعربية والأدب بأسمائهم، إلى زمن أبي حيان، وميزه عليهم، فقرأ لبلاغتها وأدبها وجمالها.

(٢) ص ١٦٣.

(٣) ص ٣٣٣، و ١٢٦: ٢.

عنهما) كما في «مجمع الزوائد» للهيتمي^(١)، ورواه الخطيب البغدادي في «شرف أصحاب الحديث»^(٢)، من (مسند علي)، وكذلك رواه القاضي عيَّاض في كتابه: «الإلماع»^(٣)، واستدلَّ به على شرف أصحاب الحديث.

وذكره السيوطي في «الجامع الصغير من حديث البشير النذير» عن الطبراني في «الأوسط» كما ذكره عنه أيضاً في «مفتاح الجنة»^(٤)، وفي «الخصائص الكبرى»^(٥) واستدلَّ به فيه على أن «حَمَلَةَ حديثِ النبي صلى الله عليه وسلم اختَصُّوا بالتلقيب بالحُفَّاطِ وأمرَاءِ المؤمنين».

وفي سَنَدِ هذا الحديثِ عند هؤلاء جميعاً (أحمدُ بنُ عيسى بن عبد الله العلوي الهاشمي). تَرَجَّمَ له الحافظ الذهبي في «الميزان»^(٦)، وأوردَ في ترجمته هذا الحديثَ عن كتاب «المحدث الفاضل»، ثم قال: «هذا حديثٌ باطل، وقال الدارقطني: أحمدُ بنُ عيسى كُذِّبَ». انتهى.

وقال مثله الحافظُ الزيلعي في «نصب الراية»^(٧)، وقال نحوه الحافظ الهيتمي في «مجمع الزوائد»^(٨)، وقال العلامة المُنَاوي في «فيض القدير بشرح الجامع الصغير»^(٩)، عند هذا الحديث: «قال مُخرِّجُه الطبراني: تفرَّد به أحمدُ بنُ عيسى العلوي الهاشمي، قال الحافظ العراقي: وأحمدُ هذا، قال الدارقطني: كُذِّبَ، فكان ينبغي حَذْفُه من الكتاب». انتهى.

قلتُ: وساق الخطيبُ البغدادي في «شرف أصحاب الحديث»^(١٠)، لهذا الراوي الكذاب مُتَابِعاً في روايته، هو (عبدُ السلام بنُ عُبَيْد)، وهو ساقطُ تَأْلِيف، ذكره الذهبي في «الميزان»^(١١)، وقال: «قال ابنُ حبان: كان يَسْرِقُ

(٩) ١٤٩: ٢.

(٥) ٣٦٨: ٣.

(١) ١٢٦: ١.

(١٠) ص ٣٠.

(٦) ١٢٦: ١.

(٢) ص ٣٠.

(١١) ٦١٧: ٢.

(٧) ٣٤٨: ١.

(٣) ص ١٧.

(٨) ١٢٦: ١.

(٤) ص ٥٣.

الحديث، ويروي الموضوعات، وقال الأزدِيُّ: لا يُكْتَبُ حديثه». انتهى.
فبقيَ الحديثُ موضوعاً باطلاً، فلا يصحُّ تعليلُ هذا اللَّقَبِ به.

والعجبُ الشديدُ أنَّ هؤلاء الحفاظ: الرامهرمزي، والخطيب، والقاضي عياضاً، والسيوطي، أوردوا هذا الحديث الموضوعَ في كتبهم مستدلين به! ساكتين عن بيان وَضْعِهِ! وقد يُعْتَدَرُ للرامهرمزي والخطيب والقاضي عياض أنهم ساقوه بإسناده، فبرِثت ذمتهم من العُهدَةِ فيما يقال! ولكن السيوطي رحمه الله تعالى أوردته مستدلاً به دون إسناد، ولا شك أنه وقَفَ على كلام الحافظ الذهبي والزيلعي والعراقي والهيتمي فيه، فسكوته أشدُّ عَجَباً!

وقد تَابَعَ الشيخُ جمالُ الدين القاسمي الدمشقي رحمه الله تعالى - وهومن الأيقاظ - السيوطي فيما قاله واستدلَّ به، ونَقَلَ كلامه على الإقرار والقبول، في كتابه «قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث»^(١)، اغتراراً باستشهاد السيوطي وَمَنْ قَبْلَهُ به، وهي مُتَابَعَةٌ غَيْرُ مَرْضِيَّةٍ.
وذكره واستدلَّ به أيضاً الشيخُ محمد حبيب الله الشنقيطي، في رسالته المنظومة «هدية المغيث في أمراء المؤمنين في الحديث»^(٢)، وهومن المتساهلين في هذا الشأن، فلا يُسْتَعْرَبُ ذلك منه رحمه الله تعالى.

يقول العبدُ الضعيفُ: عبدُ الفتاح بن محمد بن بشير أبو غُدَّة، غَفَرَ اللهُ له، وأَحْسَنَ عَمَلَهُ: هذا ما تيسَّرَ لي كتابتُهُ في هذه الرسالة: «أمرأ المؤمنین فی الحديث»، ولعل الله تعالى يَفْتَحُ بالزيادة عليها والإضافة إليها، في الطبعة الثانية إن شاء الله تعالى، والحمدُ لله رَبِّ العالمين، وصَلَّى اللهُ على سيدنا محمدٍ وعلى آلِهِ وصحبِهِ وسلَّم.

يتلو هذا (التَّيْمَةُ) في الكلام على بعض ألقاب المُحَدِّثِينَ.



(تَبَيَّنَتْ) فِي إِبْطَالِ مَا قِيلَ: إِنَّ (الْحَافِظَ) وَ (الْحُجَّةَ)
و (الْحَاكِمَ) لَقَبٌ لِمَنْ يَحْفَظُ كَذَا مِثْلَ أَلْفِ حَدِيثٍ

ذَكَرْتُ تَعْلِيْقاً فِي فَاتِحَةِ هَذِهِ الرِّسَالَةِ أَنَّ بَعْضَ الْمُحَدِّثِينَ الْمَتَأَخِّرِينَ، ذَكَرُوا لِبَعْضِ الْأَلْقَابِ، كَلَقَبِ الْحَافِظِ، وَالْحُجَّةِ، وَالْحَاكِمِ: تَحْدِيدَ عَدَدٍ كَبِيرٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ يَحْفَظُهُ الْمُحَدِّثُ صَاحِبُ اللَّقَبِ يُطْلَقُ عَلَيْهِ، وَذَكَرْتُ أَنَّ هَذِهِ التَّحْدِيدَاتِ لَمْ تُعْرَفْ فِي اصْطِلَاحَاتِ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَإِنَّمَا هِيَ اصْطِلَاحٌ مُتَأَخِّرٌ جَدّاً، وَلَيْسَ بِمُسَلَّمٍ، كَمَا أَشَرْتُ إِلَى هَذَا فِيمَا عُلِّقَتْهُ عَلَى «قَوَاعِدِ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ» ص ٢٨ - ٢٩.

وَذَكَرْتُ تَعْلِيْقاً أَيْضاً فِي مُقَدِّمَةِ هَذِهِ الرِّسَالَةِ: أَنَّ لَفْظَ (الْحُجَّةِ) لَيْسَ مِنَ الْأَقَابِ الرَّوَايَةِ، بَلْ هُوَ مِنْ أَعْلَى أَلْفَاظِ التَّوْثِيقِ وَالدَّرَايَةِ، كَمَا تَرَاهُ فِي (مَرَاتِبِ أَلْفَاظِ التَّعْدِيلِ) فِي كِتَابِ الْمَصْطَلَحِ، وَذَكَرْتُ أَنَّ (الْحَاكِمَ) وَصِفٌ لِمَنْ وَلِيَ الْقَضَاءَ، وَلَا دَخَلَ لَهُ فِي حِفْظِ الْحَدِيثِ وَرَوَايَتِهِ.

وَأَزِيدُ الْمَوْضُوعَ هُنَا تَفْصِيلاً وَاسْتِدْلَالاً، فَقَدْ ذَكَرَ الْمَتَأَخِّرُونَ كَالشَّيْخِ عَلِيِّ الْقَارِي الْمَكِّي، الْمَتَوَفَى سَنَةَ ١٠١٤، وَالشَّيْخِ مُحَمَّدِ عَبْدِ الرَّوُوفِ الْمُنَاوِي الْمَصْرِي، الْمَتَوَفَى سَنَةَ ١٠٣١ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى، فِي أَوَّلِ شَرْحَيْهِمَا عَلَى «الشَّمَائِلِ النَّبَوِيَّةِ» لِلْإِمَامِ التِّرْمِذِيِّ^(١)، عِنْدَ وَرُودِ لَفْظِ (قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْحَافِظُ أَبُو عَيْسَى التِّرْمِذِيُّ)، مَا يَلِي:

قال الشيخ علي القاري: «الحافظ في اصطلاح المحدثين: من أحاط علمه بمئة ألف حديث متناً وإسناداً. والطالب هو المبتدئ الراغب فيه، والمحدث والشيخ والإمام هو الأستاذ الكامل، والحجة من أحاط علمه بثلاث مئة ألف حديث متناً وإسناداً، وأحوال رواته جرحاً وتعديلاً وتاريخاً^(١)، والحاكم هو الذي أحاط علمه بجميع الأحاديث المروية كذلك.

وقال الجزي: الراوي ناقل الحديث بالإسناد، والمحدث من تحمّل روايته واعتنى بدرايته، والحافظ من روى ما يصل إليه، ووعى ما يحتاج لديه». انتهى.

وقال الشيخ المناوي: «الحافظ: من حفظ مئة ألف حديث متناً وإسناداً ولو بتعدد الطرق والأسانيد، أو روى ووعى ما يحتاج إليه.

ولأهل الحديث مراتب - خمس - أولها: الطالب وهو المبتدئ، ثم المحدث، وهو من تحمّل روايته واعتنى بدرايته، ثم الحافظ وقد ذكر، ثم الحجة وهو من أحاط بثلاث مئة ألف حديث، ثم الحاكم وهو من أحاط بجميع الأحاديث المروية، ذكره المطرزي». انتهى. ولفظ (المطرزي) تحريف عن (ابن المطري) فيما ترجع عندي، كما بيّنته في تعليقي على «قواعد في علم الحديث»^(٢). انتهى.

ونقل الشيخ محمد علي التهانوي الهندي، المتوفى سنة ١١٥٨، في كتابه «كشف اصطلاحات الفنون»^(٣)، كلام المناوي هذا عن المطرزي، ثم كلام علي القاري عن الجزي: وأقره، ولم يعزه إلى المناوي أو القاري، وجاء فيه بدل (ذكره المطرزي): (قاله ابن المطري).

ونقل الشيخ إبراهيم الباجوري المصري، المتوفى سنة ١٢٧٧، في شرحه للشمال أيضاً، المسمى «المواهب اللدنية على الشمال المحمدية»^(٤) كلام المناوي عن المطرزي، وأقره ومشى عليه، دون أن يعزوه إلى المناوي.

(١) ومشى على هذا التعريف المردود للحجة كتاب «المعجم الوسيط» في اللغة، في رسم

(حج) ١.

(٢) ص ٢٩.

(٣) ١: ٢٧.

(٤) ص ٤.

وقد مَرَج هؤلاء العلماء فيما ذكروه بين ألقاب الرواية والحفظ، التي هي: الحافظ والمحدث والشيخ والإمام، والحاكم على قولهم، وألقاب الدراية التي منها: الحجة، فهذا اللقب لقب توثيق وتعديل عالٍ، وتلك ألقاب رواية وحفظ وأداء، لا دلالة فيها على التوثيق.

وقد قابل الحافظ الذهبي في «تذكرة الحفاظ» ٣: ٩٧٩، بين بعض ألقاب الرواية والدراية، في ترجمة مَنْ قيل فيه: (المفيد)، وذلك في ترجمة (المفيد مُحَدِّث جَرَجَرَايَا^(١))، أبي بكر محمد بن أحمد، المولود سنة ٢٨٤، والمتوفى سنة ٣٧٨ فقال فيها: «والحافظ أعلى من المفيد في العُرف، كما أن الحجة فوق الثقة»، تمييزاً بين ألقاب الرواية والدراية^(٢).

(١) مدينة من أعمال النهرَوان بين واسط وبغداد، خربت من قديم. قاله ياقوت الحموي في «معجم البلدان» ٢: ١٢٣.

(٢) وقال الذهبي في ترجمة المذكور: «إنه قال: موسى بن هارون سَمَّاني: المفيد. قلتُ – القائل الذهبي -: فهذه العبارة أول ما استعملت لقباً في هذا الوقت قبل الثلاث مئة». انتهى.

قال عبد الفتاح: وهذا القول من الحافظ الذهبي بحاجة إلى تمحيص، فإن (موسى بن هارون) ولد سنة ٢١٤، وتوفي سنة ٢٩٤، كما في ترجمته في «تذكرة الحفاظ» ٢: ٦٧٠، و(المفيد) هذا، ولد سنة ٢٨٤، فيكون عُمره يوم وفاة موسى بن هارون عَشْرَ سنين، فهو طفل لا يُقيد ولا يُجيد، فهذا التلقب ادعاء كاذب منه.

وقد أشار الحافظ الذهبي إلى بعض أكاذيبه في ترجمته، فلما قال فيها: «قال المَالِئِيُّ: كان المفيد رجلاً صالحاً»، تعقبه الذهبي بقوله: «قلت: لكنه مُتهم، حَدَّثَ عن أحمد بن عبد الرحمن السَّقَطِيِّ، عن يزيد بن هارون، ولا يُدرى مَنْ ذا؟ فكان يقول: سَمِعْتُ منه سنة خمس وتسعين. رَوَى مُوسَى الْقَعْنَبِيُّ، عن الحسن بن عُبَيْدِ اللَّهِ، عن القَعْنَبِيِّ، والأخر – أي الحسن بن عُبَيْدِ اللَّهِ – لعله ما وُجِدَ أبداً. وقد تجاسر البرقاني وأخرج عنه في «صحيحه»، واعتذر بأن الحديث المذكور لم يسمعه من غيره، وسُئِلَ عنه فقال: ليس بحجة، قد حَدَّثَنَا بالموطأ عن رجل، عن القَعْنَبِيِّ، فلما رجعتُ قال لي أبو بكر بن أبي سَعْدٍ: أَخْلَفَ اللَّهُ نَفَقَتَكَ! فدَفَعْتُ الموطأ إلى بعض العامة وأعطاني بدله بَيَاضاً».

ثم ساق الحافظ الذهبي من طريقه حديثاً، جاء في سنده «... أنا الحسن بن غالب المقرئ»، أنا محمد بن أحمد المفيد بجَرَجَرَايَا إملاء، نا عثمان بن الخطاب، سمعتُ علياً، سمعتُ =

بيانُ نَقْضِ ما ذكره هؤلاء العلماء في شَرْطِ لَقْبِ الحافظِ وغيره
هذا، ومما ينبغي التنبيهُ عليه أن ما ذكره هؤلاء العلماء المتأخرون في شَرْطِ
لَقْبِ (الحافظ) و(الحجة) و(الحاكم): ليس بلازِمٍ للوصفِ بهذه الألقاب،
ولا معروفٍ عند المتقدمين، ولا اللغة تقتضيه، ولا مسلكُ المُحدِّثين السابقين
يرتضيه، بل هو منقوضٌ مردودٌ بشواهد الواقع الكثيرة من حالِ الحُفَاطِ المتقدمين.

= رسول الله ﷺ يقول: من كَذَبَ عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار. هذا مما لا أفرحُ بعلوه، لعلمي
بأن هذا الكَذَاب ما رأى علياً رضي الله عنه أصلاً، ولا والله رأى من رآه. انتهى.
ثم إن لَقْبَ (المُفيد) قد لَقَّبَ به عددٌ من المُحدِّثين قبله بزمانٍ طويل، ذكرهم الذهبي نفسه
في «تذكرة الحفاظ».

١ - ففي ٢: ٦٢٨ «إبراهيمُ بنُ أَوْزَمَةَ، مُفيدٌ بغداد في زمانه»، من الطبقة العاشرة، ولد سنة
٢١١، ومات سنة ٢٦٦.

٢ - وفي ٢: ٦٩٦ «ابنُ ناجيةَ الحافظُ المُفيدُ أبو محمد عبدُ الله بن ناجيةَ البَرَبَرِي ثم
البغدادي»، من الطبقة العاشرة، مات سنة ٣٠١.

٣ - وفي ٣: ٨٤٥ «الطُّحَانُ الحافظُ المُفيدُ الإمام أبو بكر أحمد بن عمرو، مُحدثُ الرِّمْلَةِ»،
من الطبقة الحادية عشرة، مات سنة ٣٣٣.

٤ - وفي ٣: ٨٤٩ «ابنُ المُنَادِي المُحدثُ الحافظُ المقرئ، أبو الحُسَيْن أحمد بن جعفر
ابنُ المُنَادِي البغدادي، مُفيدُ العراق»، من الطبقة الحادية عشرة، ولد سنة ٢٥٧، ومات سنة ٣٣٦.

٥ - وفي ٣: ٨٥٠ «الأَرْدَبِيلِي الحافظُ المُفيدُ أبو القاسم حفص بن عُمَر الأَرْدَبِيلِي الرَّحَال»،
من الطبقة الحادية عشرة، مات سنة ٣٣٩.

٦ - وفي ٣: ٨٦٠ «الأَصَمُ الإمامُ المُفيدُ الثقةُ مُحدثُ المَشْرِقِ، أبو العباس محمد بن
يعقوب النيسابوري»، وهو من الطبقة الحادية عشرة، ولد سنة ٢٤٧، ومات سنة ٣٤٦.

٧ - ٣: ٨٨٠ «أبو بكر الشافعي الإمامُ الحُجَّةُ المُفيدُ مُحدثُ العراق، محمد بن عبد الله
البغدادي البَرَارِ»، من الطبقة الثانية عشرة، ولد سنة ٢٦٠، ومات سنة ٣٥٤.

٨ - وفي ٣: ٩٣٤ «عُمَر البصري الحافظُ المُفيدُ أبو حفص عُمَر بن جعفر الوَرَّاق»، من
الطبقة الثانية عشرة، ولد سنة ٢٨٠، ومات سنة ٣٥٧.

فهؤلاء ثمانية من المُفيدين كانوا قبل المُفيدِ مُحدثِ جَرَجَرِيَا، فهذا اللَّقْبُ: (المُفيدُ) ليس
أَوَّلَ ما استعملَ لَقَباً في (مُحدثِ جَرَجَرِيَا)، بل قبله بزمانٍ طويل، ولغير واحد، فيتأكد من هذا
كَذِبُ ادَّعَائِهِ أن موسى بن هارون سَمَّاه: المُفيد، والله تعالى أعلم.

فهذا الإمام الحافظ الذهبي رحمه الله تعالى، سَمَّى كتابه «تذكرة الحفاظ»، واختصره الحافظ السيوطي رحمه الله تعالى، وسَمَّاه «طبقات الحفاظ»، وَذَكَرَ فِي الأصل والمختصر حُفَاطَ كَثِيرُونَ جَدًّا لُقِّبَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِالْحَافِظِ، وَلَمْ يَكُنْ يَحْفَظُ عَشْرَةَ آلَافٍ حَدِيثَ فَضْلًا عَنْ مِائَةِ آلَافٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَذْكَرِ الذَّهَبِيُّ فِي تَرْجُمَتِهِ عَدَدَ أَحَادِيثِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ ذَكَرَ فِي تَرْجُمَتِهِ عَدَدَ أَحَادِيثِهِ، فَكَانَتْ دُونَ عَشْرَةِ آلَافٍ حَدِيثٍ بكَثِيرٍ.

وَأُورِدَ هُنَا نَمَازِجَ مِنْهُمْ تَنْوِيرًا لِلْمَقَامِ، وَدَلِيلًا لَصَحَّةِ هَذَا الْكَلَامِ.

١ - فِي «تَذْكِرَةِ الْحَفَاطِ» ١: ١٢١ «عَمْرُو بْنُ مُرَّةَ الْحَافِظُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمُرَادِيُّ الْكُوفِيُّ الضَّرِيرُ، كَانَ ثَقَّةً ثَبَتًا إِمَامًا لَهُ نَحْوُ مِائَتَيْ حَدِيثٍ، قَالَ ابْنُ مَهْدِيٍّ: هُوَ مِنْ حُفَاطِ الْكُوفَةِ».

٢ - فِي ١: ١٢٥ «ثَابِتُ بْنُ أَسْلَمَ، الْإِمَامُ الْحُجَّةُ الْقُدْوَةُ، أَبُو مُحَمَّدٍ الْبَنَانِيُّ الْبَصْرِيُّ، قَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ: لَهُ نَحْوُ مِائَتَيْنِ وَخَمْسِينَ حَدِيثًا».

٣ - فِي ١: ١٣٠ «أَيُّوبُ بْنُ أَبِي تَمِيمَةَ السَّخْتِيَانِيُّ، الْإِمَامُ أَبُو بَكْرٍ الْبَصْرِيُّ الْحَافِظُ أَحَدُ الْأَعْلَامِ، قَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ: لَهُ نَحْوُ ثَمَانِ مِائَةِ حَدِيثٍ».

٤ - فِي ١: ١٣٧ «يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ بْنِ قَيْسِ بْنِ عَمْرٍو الْحَافِظُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَبُو سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ النَّجَّارِيُّ الْمَدَنِيُّ قَاضِي الْمَدِينَةِ، ثُمَّ قَاضِي الْقَضَاةِ لِلْمَنْصُورِ، قَالَ الثَّوْرِيُّ: كَانَ مِنَ الْحَفَاطِ، وَقَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ: لَهُ نَحْوُ مِنْ ثَلَاثِ مِائَةِ حَدِيثٍ».

٥ - فِي ١: ١٤٥ «يُونُسُ بْنُ عُبَيْدٍ الْإِمَامُ الْقُدْوَةُ الْحُجَّةُ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْعَبْدِيُّ مَوْلَاهُمْ، الْبَصْرِيُّ الْحَافِظُ» انْتَهَى. وَقَالَ الذَّهَبِيُّ أَيْضًا فِي «سِيرِ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ» ٦: ٢٨٨ «قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: لَهُ نَحْوُ مِائَتَيْ حَدِيثٍ».

٦ - فِي ١: ١٥٠ «سَلِيمَانُ التَّيْمِيُّ الْحَافِظُ الْإِمَامُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ، أَبُو الْمُعْتَمَرِ سَلِيمَانَ بْنُ طَرْخَانَ الْقَيْسِيِّ مَوْلَاهُمْ، الْبَصْرِيُّ، قُلْتُ: لَهُ نَحْوُ مِنْ مِائَتَيْ حَدِيثٍ».

٧ - وفي ١: ١٦٤ «حبيب بن الشهيد أبو محمد الأزدي الحافظ، قال أبو أسامة: وإنما رَوَى مِثْلَهُ حَدِيثٌ».

٨ - وفي ١: ١٧٥ «بَحِيرُ بْنُ سَعْدٍ، حِمَاصِيُّ حَافِظٌ، يَكْنَى أَبَا خَالِدٍ السَّحُولِي الكَلَاعِي، لَهُ نَسْخَةٌ عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ وَشَيْءٌ عَنْ مَكْحُولٍ لَيْسَ إِلَّا».

٩ - وفي ١: ١٧٦ «حَرِيزُ بْنُ عَثْمَانَ الحَافِظُ أَبُو عَثْمَانَ الرَّحْبِيِّ المَشْرِقِيِّ الحِمَاصِيِّ، مُحَدِّثٌ حَمِصٌ، لَهُ نَحْوُ مِثْثِي حَدِيثٍ».

١٠ - وفي ١: ١٨٦ «حَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةِ الإِمَامِ، مَفْتِي العِرَاقِ، أَبُو أَرْطَاةِ النَخْعِيِّ الكُوفِيِّ، أَحَدُ الأَعْلَامِ، قَالَ يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا أَبُو شَهَابٍ عَبْدُ رَبِّهِ بْنُ نَافِعٍ، قَالَ: قَالَ لِي شُعْبَةُ: عَلَيْكَ بِحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةِ وَابْنِ إِسْحَاقَ، فَإِنَّهُمَا حَافِظَانِ. وَقِيلَ: لَهُ نَحْوُ مِنْ سِتِّ مِثْثِ حَدِيثٍ».

١١ - وفي ١: ١٩٣ «شُعْبَةُ بْنُ الحَجَّاجِ بْنِ الوَرْدِ، الحُجَّةُ الحَافِظُ شَيْخُ الإِسْلَامِ أَبُو بَسْطَامِ الوَاسِطِيِّ نَزِيلُ البَصْرَةِ وَمُحَدِّثُهَا، رَوَى عَنْهُ أُمَمٌ لَا يُحْصَوْنَ، قَالَ ابْنُ المَدِينِيِّ: لَهُ نَحْوُ أَلْفَيْ حَدِيثٍ، وَكَانَ الثَّوْرِيُّ يَقُولُ: شُعْبَةُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحَدِيثِ». انتهى.

فهذه أحد عشر نموذجاً أكتفي بها، ذَكَرَ فِيهَا لَقَبُ (الحافظ) و (الإمام) و (الحجة) و (أمير المؤمنين في الحديث)، وَذَكَرَ مَعَهَا عَدَدُ حَدِيثٍ مِنْ لَقَبِ بِذَلِكَ الوصف، فلم يبلغ حديث واحد منهم خمسة آلاف حديث.

ولا نبعدُ بعيداً، فهؤلاء الصحابةُ الستة المكثرون من الرواية: أنسُ بن مالك، وجابرُ بن عبد الله، وعبدُ الله بن عمر، وعبدُ الله بن عمرو بن العاص، وأبو هريرة، وعائشةُ الصَّديقة، رضي الله عنهم جميعاً، أَقْصَى مَا رَوَوْا عَنْ الواحد منهم من الحديث: دُونَ سَبْعَةِ أَلْفِ حَدِيثٍ، وَهُمْ الحُقَافُ المكثرون.

قال الذهبي في «تذكرة الحفاظ» ١: ٣٢، في ترجمة أبي هريرة رضي الله عنه: «أَبُو هُرَيْرَةَ الدَّوْسِيُّ اليمانيُّ، الحَافِظُ الفقيه، صَاحِبُ رَسولِ اللهِ ﷺ، عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ صَخْرٍ، حَفِظَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ الكَثِيرَ، وَكَانَ مِنْ أَوْعِيَةِ العِلْمِ». انتهى.

فوصفه الذهبي بالحافظ، وأحاديثه دون سبعة آلاف. وبهذا كله يتبين أن ما قاله بعض المتأخرين، من أن الحافظ، والحجة، والحاكم: من يحفظ كذا من ميثاق الآلاف، غير صحيح.

وتقدم في النموذج ١٠ قول شعبه في (حجاج بن أرطاة): «حافظ»، ثم قال الذهبي: «وقيل: له نحو من مئة حديث». انتهى. فوصف شعبه له بأنه حافظ، يفيد اصطلاح السلف المتقدمين، في هذا اللفظ، وهو على خلاف ما قاله المتأخرون^(١) ومما يقطع بإبطال قولهم قول الحافظ ابن حجر في «نزهة الألباب في الألقاب» ١: ١٨٨ «الحافظ لقب من مَهَر في معرفة الحديث». فلم يذكر عدداً ما للقب (الحافظ)، ولم يذكر فيها (الحاكم)، وقال في (الحجة): «جماعة...».

هذا، وقد استوفى الحافظ السخاوي رحمه الله تعالى، في كتابه الفريد «الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر» ١: ١٧ - ٤٥، كل ما يستجاء من الكلام على شروط لقب (المحدث) و(الحافظ)، وعلى من لا يوصف بلقب (المحدث) ولا (الحافظ)، وعلى (الحفظ)، و(الحفاظ)، وما يتصل بذلك، خيراً استيفاء، فأنظره إذا شئت ففيه مغانم من العلم غالية.

أما لفظ (الحاكم) فليس هو بلقب من ألقاب رتب المحدثين، كما قدمت الإشارة إلى ذلك تعليقاً في ص ١٠٧، وأزيد الموضوع هنا بياناً: جاء في كتاب «الألقاب الإسلامية» للدكتور حسن الباشا ص ٢٥٤ «الحاكم، فاعل من الحكم بمعنى القضاء، وهو من ألقاب القضاة»، وعزاه إلى «صبح الأعشى» للقلقشندي ٦: ١١٨. وجاء في «تذكرة الحفاظ» ٣: ٩٧٦، في ترجمة الحاكم الكبير أبي أحمد: «محدث خراسان، الإمام الحافظ الجيهنذ، محمد بن محمد... النيسابوري الكرابيسي، وهذا هو الحاكم الكبير، قال الحاكم: وُلِّي القضاء سنة ٣٣٣، إلى أن قُلت قضاء الشاش فحكم بها أربع سنين وأشهرًا، ثم قُلت قضاء طوس، فكنْتُ أدخل عليه والمصنفات بين يديه، فيحكم ثم يُقبل على الكتب، ولد سنة ٢٨٥، ومات سنة ٣٧٨ رحمه الله تعالى».

(١) قال السيوطي في «التدريب» ص ٨: «وقد كان السلف يطلقون المحدث والحافظ بمعنى».

وقال ابنُ خَلَّكان في «الوَفَيَّات» ١: ٤٨٥: في ترجمة الحاكم النيسابوري تلميذ الحاكم الكبير أبي أحمد: «أبو عبد الله محمد بن عبد الله الضَّبِّي، المعروف بالحاكم النيسابوري، الحافظُ المعروف بابنِ اليَّع، صَنَّفَ «المستدرك على الصحيحين»...، وتقلَّد القضاء بنيسابور، ولد سنة ٣٢١، وتوفي سنة ٤٠٥، وإنما عُرِفَ بالحاكم لتقلُّدِهِ القضاء». انتهى. فبيَّن أن (الحاكم) لَقَّبَ قَضَاءً، ومثله تَلَقَّبَ شَيْخُهُ (الحاكم الكبير)، لتقلُّدِهِ القضاء كما تقدم.

هذا، ولا بأس من تكرار الإشارة إلى أن هذه الألقاب: المُحَدَّث، والحافظ، و...، وأمير المؤمنين في الحديث، ألقابٌ تحديث ورواية، وليست ألقابٌ توثيق ودراية، لكن قد تُورَدُ في بعض التراجم مَوَرَدَ التعديل والتوثيق، والإمامة والتحقيق، كما إذا قيلت في ترجمة أحد الثقات الأثبات، كالإمام مالك، ويحيى القطان، وأحمد، والبخاري، ومسلم، وأبي داود، والطبري، والطحطاوي، والإسماعيلي، وابن عبد البر، والبغوي، والنووي، والذهبي، وابن حجر، وأشباههم، كما تراه في «تذكرة الحفاظ» وغيره، ولكن هي في أصل استعمالها لرتب الرواية لا تُفيد التوثيق. ويشهدُ لذلك ويدلُّ عليه أوضح الدلالة: أَنَّ لَفْظَ (الحافظ) مثلاً، لُقِّبَ به جملةٌ من الحُفَاطِ كَثِيرِي الحِفْظ، وكانوا من حيث الثقة والقبول موصوفين بالضَّعِيفِ، والمتروكِ، والوضَّاعِ، ونحو ذلك، وإليك ثلاثة نماذج من هذا القَبِيلِ، يتجلَّى لك فيها هذا الأمرُ خَيْرَ تجلية، أُطْلِقَ فيها لَقْبُ (الحافظ) على من اتَّصَفَ بتلك الصفات:

١ - الشَّاذُّكُونِي، قال الحافظ الذهبي في «تذكرة الحفاظ» ٢: ٤٨٨، في ترجمته: «الشَّاذُّكُونِي: الحافظُ الشهير أبوأيوب سُلَيْمان بن داود المِنْقَرِي البصري، من أفرادِ الحافظين إلا أنه وَاهٍ، وسُئِلَ عنه صالحُ بن محمد جَزَرَةُ فقال: ما رأيتُ أَحَفَظَ منه، لكنه يَكْذِبُ في الحديث، وقال يحيى بن معين: جَرَبْتُ عليه الكذب، وقال النسائي وغيره: ليس بثقة، ونَفَى عنه ابنُ عَدِي الكذب في الحديث فقال: معاذ الله أن يُتَّهَمَ، إنما كان قد ذَهَبَتْ كُتُبُهُ، فكان يُحَدِّثُ حَفْظاً. مات سنة ٢٣٤، سَامَحَهُ الله تعالى». انتهى. ونحوهُ في «الميزان» ٢: ٢٠٥ و«لسان الميزان» ٣: ٨٤.

٢ - الكُدَيْمِي، قال الحافظ الذهبي في «تذكرة الحفاظ» ٢: ٦١٨، في ترجمته: «الكُدَيْمِي: الحافظُ المُكَيَّرُ، المُعَمَّرُ، أبو العباس محمد بن يونس القُرَشِي السَّامِي البصري، مُحدِّثُ البصرة، وهو واهٍ، قال ابن عدي: أَتَّهَمَ الكُدَيْمِيُّ بوضع الحديث، وقال ابن حبان: لعله وَضَعَ أَكْثَرَ من ألفِ حديث، وقال ابنُ عَدِي: تَرَكَ عَامَّةَ مشايخنا الرواية عنه، ورماه أبو داود بالكذب.

وقال موسى بن هارون - وهو متعلِّقٌ بأستار الكعبة -: اللهم إني أشهدك أنَّ الكُدَيْمِيَّ كَذَابٌ يَضَعُ الحديث، وقال قاسمُ المَطْرُز: أنا أجاثي الكُدَيْمِيَّ بين يدي الله، وأقول: يَكْذِبُ على نبيِّك، وقال الدارقطني: يَتَّهَمُ بالوضع، وأما إسماعيلُ الخُطْبِيُّ فقال - بجهلٍ، كما في «الميزان»، فتَبَارَدَ، كما في «السَّيَر» - فقال: ثقةٌ ما رأيتُ جَمْعاً أَكْثَرَ من مجلسه. مات سنة ٢٨٦، وكان من أبناء المئة، اللَّهُ يُسامحه».

وقال الذهبي أيضاً، في «سَيَر أعلام النبلاء» ١٣: ٣٠٢، في ترجمته: «الشيخُ الإمامُ الحافظُ الكبيرُ المعمرُ الضَّعِيفُ، ولد سنة ١٨٣، ومات سنة ٢٨٦، وقد نِيفَ على المئة»، وساق في ترجمته أقوالَ الجارحين له على نحو ما سبق. ونحوه في «تهذيب التهذيب» ٩: ٣٩، ونحوه في «الميزان» ٤: ٧٤، وقال فيه: الحافظُ أَحَدُ المتروكين».

٣ - المُضْعَبِي، قال الحافظ الذهبي في «تذكرة الحفاظ» ٣: ٨٠٣، في ترجمته: «المُضْعَبِي: الحافظُ الأَوْحَدُ، أبو بَشَرٍ أحمد بن محمد بن عمرو بن مُصْعَبِ المَرْوَزِي، الفقيه، إلا أنه كَذَابٌ، قال الدارقطني: كان حافظاً عَذْبَ اللسان، مُجَوِّداً في السُّنَّةِ والرَّدِّ على المبتدعة، لكنه يَضَعُ الحديث - ووقع في «تذكرة الحفاظ»: (مجرداً في السُّنَّةِ)، وهو تحريف! صوابه (مُجَوِّداً) من (التَّجْوِيد) كما أثبتَه، وكما جاء في «تاريخ بغداد» -.

وقال ابن حبان: وكان ممن يَضَعُ المُتَوَّنَ وَيَقْلِبُ الأسانيد، لعله قد قَلَبَ على الثقاتِ أَكْثَرَ من عشرة آلافِ حديث، ...، على أنه من أَصْلَبِ أهلِ زمانِه في

السُّنَّة!! وأبصرهم بها، وأدبهم عن حريمها!! وأقمعهم لمن خالفها!! نسأل الله
الستر^(١)، مات سنة ٣٥٣ وهو ابن ٧٣ سنة. انتهى. ونحوه في «الميزان» ١: ١٤٩،
و«لسان الميزان» ١: ٢٩٠، و«تاريخ بغداد» للخطيب ٥: ٧٣.

وهناك في كتب تراجم الرجال والضعفاء والمجروحين من أمثال هؤلاء
(الحُفَاط!) عَدَدٌ غَيْرُ قَلِيلٍ. ومن هذا يَتَبَدَّى جلياً أنه لا تَعَارُضَ بَيْنَ الوصفِ للوَاحِدِ
منهم بَلَقَبِ (الحافظ)، أو (أمير المؤمنين في الحديث)، أو غَيْرِهِمَا من الألقاب
الرفيعة في الرِّوَايَةِ، وبين الوصف له بأنه: (متروك) كالواقدي، وبين الوصف له
أنه (مُدَلَّس) كابن إسحاق، لأنَّ هذا في شأنِ أدائِهِ، وذاك في شأنِ تحمُّلِهِ، فالجهةُ
بينهما منفكة.

وقد بَيَّنَّ شعبة سَبَبَ تلقِيهِ ابنِ إسحاق: (أمير المؤمنين في الحديث) لمن
سأله عنه، فقال: (لحفظه)، كما تقدم في الترجمة ذات الرقم ٢، وبين يحيى بنُ
معين سَبَبَ تلقِيهِ أبا عبد الله السَّيْنَانِيَّ: (أمير المؤمنين في الحديث)، فقال: (لِفِطْنَتِهِ
ووَقَارِهِ)، كما تقدم في الترجمة ذات الرقم ١٠. والله تعالى أعلم.

نعم قد يُرى في ترجمة بعض الشيوخ، أو في مجال الحديث في الدفاع عنه:
تلقِيَهُ بَلَقَبِ (أمير المؤمنين في الحديث)، مُورِداً مُورِدَ التوثيق والتمتين، فيكون
حينئذ من ألقاب الدراية، كما ألمعتُ إليه قريباً في ص ١٣٣.

جاء في رسالة «جواب الحافظ المنذري عن أسئلة في الجرح والتعديل»
ص ٣٩، ما يلي: «وهل إذا قال واحدٌ من أئمة الحديث عن الراوي: فلان ثقة،
وقال آخر: ليس بشيء، يُقدِّمُ على من قال: هو ثقة؟ فقد رأينا في رواة الكتب
السة التي عليها اعتماد علماء الإسلام من وَقَعَ فيه الاختلاف.

(١) قال عبد الفتاح: فاقراً ما ترى واعجب لهذا التناقض الصارخ المكشوف: (من أصْلَبِ
أهل زمانه في السُّنَّة، وأدبهم عن حريمها، وأقمعهم لمن خالفها)، وَيَضَعُ الحديثَ على
رسول الله ﷺ، إنها لِإِخْدَى الكُبر، والعجائب التي تُسْتَكْبَر، نسأل الله العافية من الشذوذ
والتناقض.

مثأله: محمد بن إسحاق، فشعبة وسفيان يقولان عنه: أمير المؤمنين في الحديث، فيما نقله عنهما ابن مهدي. ومالك بن أنس ويحيى بن سعيد يجرحانه، وسئل يحيى بن معين عنه فقال: ثقة وليس بحجة، وقال مرة أخرى: هو صدوق ولكنه ليس بحجة». انتهى.

قال عبد الفتاح: فهذه العبارة تُفيد اعتداد السائل بقول شعبة وسفيان: (محمد بن إسحاق: أمير المؤمنين في الحديث)، توثيقاً ربيعاً لمحمد بن إسحاق، بدليل سابقٍ كلامه ومُقابَلته لقولهما بقوله: (ومالك ويحيى بن سعيد يجرحانه)، فهذه المقابلة تُفيد أن المراد من ذكر العبارة الأولى بيان تركيته وتوثيقه، لا بيان مرتبته من الحفظ فقط، بدليل ذكر الجرح في مقابلها، فتأمل. والله أعلم. والحمد لله رب العالمين.

استدراك

يضاف إلى الصفحة ١٠٣ بعد نهاية السطر الرابع ما يلي:

ولَقَبَ (أمير المؤمنين) قاله النبي ﷺ لأحد الصحابة الكرام حين أُمِرَ على جماعة منهم، قال الحافظ ابن القيم في «زاد المعاد»^(١)، في (فصل في سياق مغازيه ﷺ ويُعوّثه): «ثُمَّ بَعَثَ عَبْدَ اللَّهِ بْنُ جَحْشٍ الْأَسَدِيُّ إِلَى نَخْلَةٍ - اسم مكان - في رجب، على رأسِ سَبْعَةِ عَشَرَ شَهْرًا مِنَ الْهَجْرَةِ، فِي اثْنِي عَشَرَ رَجُلًا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ، يَرْصُدُونَ عِيرًا لِقْرِيشَ، وَفِي هَذِهِ السَّرِيَّةِ سَمِيَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَحْشٍ: أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ». انتهى.

فهو رضي الله عنه أَوَّلُ مَنْ سُمِّيَ (أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ) فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَعُمَرَ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَوَّلُ مَنْ سُمِّيَ (أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ) بَعْدَ وَفَاةِ النَّبِيِّ ﷺ، كَمَا فِي تَرْجُمَتِهِ فِي «الاستيعاب» لابن عبد البر^(٢).

يضاف في الصفحة ١١١ بآخر الترجمة ٨ ترجمة عبد الله بن المبارك: وقال أبو أسامة - حَمَادُ بْنُ أَسَامَةَ الْكُوفِيُّ الْحَافِظُ الثُّبْتُ مِنْ حُكَمَاءِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ، الْمُتَوَفَى سَنَةَ ٢٠١ - : «ابْنُ الْمُبَارَكِ فِي الْمَحْدَثِينَ مِثْلُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ فِي النَّاسِ»، كَمَا فِي «سِيرِ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ»^(٣).

(١) ١٦٧: ٣ من طبعة مؤسسة الرسالة.

(٢) ٤٦٠: ٢.

(٣) ٢٤٠: ٨.

يضاف في الصفحة ١٢١ بعد السطر الثالث فيها، ما يلي:

ومن العَجَبِ أيضاً أن الشيخ الحافظ ابن تيمية رحمه الله تعالى استشهد به، كما في «مجموع الفتاوى»^(١)، فقال: «وروي عن النبي ﷺ أنه قال: وَدِدْتُ أَنِي قَدْ رَأَيْتُ خُلَفَائِي، قالوا: وَمَنْ خُلَفَاؤُكَ؟ قال: الَّذِينَ يُحْيُونَ سُنَّتِي يَعْلَمُونَهَا النَّاسُ». انتهى.

ثم رأيتُه في «منهاج السنة» ذَكَرَ الشُّكَّ في ثبوته، فقيده بقوله: إِنْ صَحَّ، فقال: «وفي الحديث إِنْ صَحَّ: وَدِدْتُ أَنِي رَأَيْتُ، أَوْ قَالَ: رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى خُلَفَائِي، قالوا: وَمَنْ خُلَفَاؤُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قال: الَّذِينَ يُحْيُونَ سُنَّتِي وَيَعْلَمُونَهَا النَّاسُ». انتهى.

فأورده في موضع بصيغة التضعيف، فقال: (وَرُويَ)، وأشار إلى الشك في صحته في موضع آخر، فكان كلامه أَصَحَّ وَأَدَقَّ، وَالْحِفْظُ عَرَضٌ يَقْوَى وَيَضْعُفُ وَيَحْضُرُ وَيَغِيبُ.

وهو بلفظ «رحمةُ اللهِ على خُلَفَائِي...» أورده السيوطي في «جمع الجوامع»^(٣)، وقال: رَوَاهُ أَبُو النَّصْرِ السُّجَزِيُّ فِي «الإبَانَةِ»، وابنُ عَسَاكَرٍ — فِي تَارِيخِ مَدِينَةِ دِمَشْقَ — عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ.

(١) ١١٧: ١٩.

(٢) ١٣١: ٣ من الطبعة القديمة، و ٥٢٦: ٥ من الطبعة المحققة.

(٣) ٥٣٥: ١.

بيانُ مواقعِ روايةٍ مَنْ لُقِّبَ بِلَقَبِ (أمير المؤمنين في الحديث) في الكتب الستة، مستخرجاً من «خلاصة الخزرجي»، لِيُعْلَقَ كُلُّ رَمَزٍ مِنْهَا عَلَى التَّرْجُمَةِ الَّتِي تَخُصُّهُ فِي الطَّبْعَةِ الثَّانِيَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى:

- ١ - ع. أي الجماعة.
- ٢ - روى له البخاري تعليقاً، ومسلم قرنه بآخر، والأربعة.
- ٣ - ع.
- ٤ - ع.
- ٥ - ع.
- ٦ - روى له البخاري تعليقاً، ومسلم والأربعة.
- ٧ - ع.
- ٨ - ع.
- ٩ - ع قرنه البخاري بآخر.
- ١٠ - ع.
- ١١ - ع.
- ١٢ - ق. أي ابن ماجه فقط. قال البخاري: متروك، وقال أحمد: كذاب - هذا من كذب الغلط في الحديث لا كذب الاختلاق - ، وقال ابن معين: ضعيف.

١٣ - ع.

١٤ - ع.

١٥ - خ د ت س فق. أي ابن ماجه في التفسير. ومسلم لم يرو عنه في الصحيح،
وروى عنه في غيره، وقد تلقى منه.

١٦ - خ م د ت س.

١٧ - ت س. مسلم لم يرو عنه في الصحيح.

١٨ - خ والأربعة. مسلم لم يرو عنه لخصومته مع البخاري، فترك الرواية عنه وعن
البخاري.

١٩ - د س ق.



المحتوى

الصفحة	تقدمة لرسالة الحافظ المنذري:
٥	الإشارة إلى جليل موقع الرسالة في الجرح والتعديل، وإلى موضع مخطوطتها، وقيام الأستاذ عبد الرحمن الفريوائي بتحقيقها ونشرها عام ١٤٠٦
٦	الوقوف على وقوع أخطاءٍ وسَقَطٍ كبيرٍ في هذه النشرة اقتضت مني العناية بالرسالة ونشرها مرةً ثانية
١٢ - ٦	بيانُ الأخطاء الكثيرة والسَّقَطِ الفاحش الواقع في تلك النشرة
١٢	الثناء على الأستاذ الفريوائي في أمانته العلمية ودقته وتواضعه
١٣	كلمة عن رسالتي: «أمرء المؤمنين في الحديث»: الإلماع إلى ما تَضَمَّنَتْهُ من جَمْعٍ من قيل فيهم هذا اللقب، ومن شروط هذا اللقب، وماخِذُهُ من الحديث، وبُطْلانِ الحديث، وإبطالِ ما قيل: إنَّ (الحافظ) و(الحجة) و(الحاكم) لَقَبَ لمن يَحْفَظُ كَذَا مِثْلَ ألفِ حديث
١٣ - ١٤	كلمة عن رسالتي: «كلمات في كشف أباطيل واقتراءات»: ذكرُ أني كَتَبْتُهَا وَطَبَعْتُهَا سَنَةَ ١٣٩٤، رَدَّ عَلَيَّ الشَّيْخُ نَاصِرُ الألباني ومؤازريه فيما كتبوه نحوي في مقدمة «شرح العقيدة الطحاوية» وغيرها، وإعادتي لطبع رسالة «كلمات...»

ملاحظة: حرف (ت) في آخر العبارة يعني أنها واردة في التعليق.

ذكر مجمل الأوصاف التي وصّفتي بها الألباني في مقدمة «شرح الطحاوية»، وفيها العظائم ووَصّفتي بأقبح الأوصاف التي بلغت ٣٠ وصفاً، ومنها وصفي بالمُخَيِّر والجاسوس... ١٤

وصف الألباني لي - للسخرية في صدّد معرفتي بالكتب - بأنّي (اللّه تبارك وتعالى) ١٥

استنكاري عليه وَصْفُهُ إنساناً مخلوقاً بأنه (الله تبارك وتعالى) ١٦

الألباني في سبيل التشفي من مُخَالَفِهِ يَسْتَسِيغُ الوقوع في الحرام والمنكر الشديد! ١٦

ذكر بعض العبارات من كلام الألباني التي فيها وَصَفَ الله تبارك وتعالى بما لا يجوز، كقوله: (العصمة لله وَحْدَهُ) ١٦

مُعَارَضَةُ الألباني للحديث النبوي الصحيح الصريح القطعيّ الدلالة في أَنَّ العَزَلَ لَا يَمْنَعُ الحَمْلَ، ودعواه أَنَّ بعض الوسائل الحديثة تَمْنَعُ الحَمْلَ منعاً باتاً، وذكرُ جملةٍ من الأحاديث الصحيحة الصريحة التي تُكْذِبُ زعمه، وتكشِفُ مُعَارَضَتَهُ للسنة المطهرة بغير فهم ولا أدب ١٧ - ١٩

ترجمة الحافظ المنذري:

الإشارة إلى ما اتصف به من فنون المعرفة، وذكرُ تاريخ ولادته ونشأته ونبوغه من صغره، وتلقيه الحديث من شيوخ بلده، وتلقيه القرآن الكريم بالقراءات، وتفقهه بفقهِ الإمام الشافعي ٢٠ - ٢١

شيوخ الحافظ المنذري:

اتساع رحلاته إلى بلدان مصر والشام وبيت المقدس مراتٍ لأخذ العلم عن علماء تلك الديار، وانتفاعه بكبار الشيوخ

الحُذَّاقُ فِي ذَلِكَ الْعَصْرِ، وَذَكَرُ جَمَلَةٍ مِنْ شُيُوخِهِ

٢١ - ٢٣

المصريين والشاميين

رَحَلَتْهُ إِلَى الْحَجِّ وَالْحَرَمِينَ لِلنُّسُكِ وَالتَّلْقِي مِنْ عِلْمَائِهِمَا
وَالْعِلْمَاءِ الْوَارِدِينَ عَلَيْهِمَا، وَأَخَذَهُ مِنْ عِلْمَاءِ الْأَمْصَارِ
مُحَدِّثِينَ وَغَيْرِ مُحَدِّثِينَ: فَفُتَّهَاءُ وَأَدْبَاءُ وَشُعْرَاءُ وَصُوفِيَّةُ
وَسَوَاهِمُ، ثُمَّ اسْتَقَرَّاهُ بِالْمَدْرَسَةِ الْكَامِلِيَّةِ بِالْقَاهِرَةِ قُرَابَةَ
عَشْرِينَ عَامًا حَتَّى وَفَاتِهِ.

٢٣ - ٢٤

اسْتَجَازَتْهُ مِنْ عِلْمَاءِ الْبُلْدَانِ الَّذِينَ لَمْ يَتِمَّكَنْ مِنَ الرَّحَلَةِ إِلَيْهِمْ،
وَذَكَرُ أَنَّهُ كَانَ هُنَاكَ نَاسٌ يَقُومُونَ بِحَمْلِ الْإِجَازَاتِ مِنْ بَلَدٍ
إِلَى آخَرٍ، وَاسْتَجَازَتْهُ مِنْ عِلْمَاءِ بَغْدَادَ وَالْمَوْصِلَ وَإِرْبِلَ
وَحَرَّانَ وَالرُّهَّا وَحَلَبَ وَخِرَاسَانَ وَهَمْدَانَ وَأَصْبَهَانَ
وَالْحَرَمِينَ الشَّرِيفِينَ وَالْقَادِمِينَ عَلَيْهِمَا وَمِنَ الْأَنْدَلُسِ

٢٤ - ٢٥

اسْتَجَازَتْهُ مِنَ الشَّيْخَاتِ الْعَالِمَاتِ فِي بَغْدَادَ وَحَرَّانَ وَأَصْبَهَانَ
وَنَيْسَابُورَ وَهَمْدَانَ وَدِمَشْقَ، حَتَّى بَلَغَ عَدَدُ شُيُوخِهِ
بِالْإِجَازَةِ نَحْوَ ٦٠٠ شَيْخٍ

٢٥

تَوَلَّاهُ مَشِيخَةُ دَارِ الْحَدِيثِ الْكَامِلِيَّةِ بِالْقَاهِرَةِ عَشْرِينَ سَنَةً:
وَذَكَرُ مَنْ وَلَّيَهَا قَبْلَهُ مِنَ الشُّيُوخِ، وَسُكْنَاهُ بِهَا لَا يَخْرُجُ إِلَّا لَصَلَاةِ
الْجُمُعَةِ، إِلَى يَوْمِ وَفَاتِهِ

٢٥ - ٢٦

تَلَامِيذُ الْحَافِظِ الْمُنْذَرِيِّ:

كَثْرَةُ الْأَخْذِينَ عَنْهُ كَثْرَةُ الْبَغَةِ، وَمِنْهُمْ بَعْضُ شُيُوخِهِ الْكِبَارِ، كَابْنِ
الْقَصَارِ وَأَبِي الْغَنَائِمِ وَابْنِ وَهَّيْبِ الْقُوصِيِّ، وَمِنْهُمْ بَعْضُ
أَقْرَانِهِ كَابْنِ نُقْطَةِ الْبَرْزَالِيِّ، وَمِنْهُمْ الْأُثْمَةُ: الشَّرِيفُ
الْحُسَيْنِيُّ وَعَبْدُ الْمُؤْمَنِ الدِّمِياطِيُّ وَابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ وَابْنُ خَلِّكَانَ
وَالْيُونَنِيُّ...

٢٦ - ٢٨

مكانة الحافظ المنذري في العلم:

احتلاله المكانة الرفيعة بين محدثي عصره بعد شيوخه، وبهاء
مجالسه الحديثية، وتلقيه من علماء عصره بالحافظ قبل
وفاته بأكثر من ثلاثين عاماً

٢٩

بروز إمامته وبراعته في علم الحديث والرجال، كما كان إماماً
في الفقه والإفتاء

٣٠

زهده وورعه وتدينه، وذكر بعض الوقائع له في ذلك، ووفاته

٣٠

مؤلفاته وآثاره العلمية:

كثرة مؤلفاته الحديثية اختصاراً وتالياً، وقد بلغت ٢٣ مؤلفاً

٣١ - ٣٣

مؤلفاته في الفقه ومؤلفاته في التاريخ والرجال وأصالة بعضها
وقد بلغت ٧ مؤلفات

٣٣ - ٣٤

بدء الرسالة ونصُّ الأسئلة:

السؤال عن اختلاف عبارات المحدثين النقاد في الراوي، وعن
اختلافهم في الحكم على الراوي، وعن بيان الفرق بين
عباراتهم، وذكر مثال لها: محمد بن إسحاق قال شعبة
وسفيان: أمير المؤمنين في الحديث، وجرحه مالك
ويحيى القطان، ووثقه ابن معين وأحمد وابن عدي،
فكيف التوفيق بين هذه العبارات؟

٣٧ - ٤٠

بيان أن أقوال المحدثين في الرواة تبع لاجتهادهم في الحكم
على الراوي، وأنه لم يكن بينهم اصطلاح موحد، فلذا قد
تختلف عباراتهم وتتفق فيها أحكامهم أو تختلف، وقد
صار لبعضهم اصطلاح خاص في عباراته على خلاف

ظاهرها يُفْهَمُ باستقراء كلامه كالبخاري وأبي حاتم. (ت).

٣٧ - ٣٩

ذكرُ مثالٍ آخرٍ لتعارضِ أقوالِ المحدثين: شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ، روى له الشيخان، وقال أبو حاتم: يُكْتَبُ حديثُه ولا يُحتجُّ به، وروى عنه ابن راهويه وأحمد وابن معين... فكيف التوفيق بينهم مع الاختلافِ فيه؟

٤١ - ٤٢

ذكرُ السائل: هل يُقْبَلُ الجرحُ من غير تبين؟ وهل يُقْبَلُ من أناسٍ غير مبينٍ ولا يُقْبَلُ من آخرين؟ وهل اختلافُهم في الأقوالِ كاختلافِ الفقهاء مع الفارق بين منشأ الاختلافين؟

٤٢

جماعةٌ من الرواة قيل فيهم: ليسوا بشيءٍ وحديثُهم في الصحيحين، فما معنى قولهم: ليس بشيء؟ وهل قولُهم في الراوي: حُجَّةٌ مثل قولهم فيه: ثقة؟

٤٢

مثال آخر: شُجَاعُ بْنُ الْوَلِيدِ السُّكُونِي، قال أبو حاتم: لا يُحتجُّ بحديثه، ووثقه أحمد، وكذبه ابنُ معين ونُقِلَ عنه أنه ثقة، وروى له الجماعة، فكيف الجواب عن اختلاف هؤلاء الأئمة فيه؟

٤٢ - ٤٤

جواب الحافظ المنذري:

استهلالُه الجوابَ بسياقٍ سنَّدهُ إلى ابن أبي حاتم الرازي وروايته عنه: مراتبُ ألفاظِ الجرح والتعديل

٤٥ - ٤٩

قولُ الحافظ المنذري: (ها أنا أذكرُ)، والفُصْحَى (ها أنا ذا أذكرُ) وتخطيطُ النحويين واللغويين الأسلوبَ الأول، ووروده في الحديث الصحيح والأثر كما قاله المنذري. (ت).

٤٦

تراجمُ شيوخ الإسناد السابق في سياق المنذري باختصار، وهم:
القاسم بن عساكر، والسلفي، وأبو مكتوم، وأبوذر عبد بن
أحمد، وابن أبي حاتم. (ت).

٤٦ - ٤٨

ذكر ابن أبي حاتم السبب الداعي لتصنيف مراتب الجرح
والتعديل، نقلاً عن كتابه: «تقدمة الجرح
والتعديل». (ت).

٤٨ - ٤٩

مراتبُ التعديل عند ابن أبي حاتم أربعة، وفي المرتبة الثانية
منها (الصدوق)، والتعليق بأن ابن أبي حاتم نص على
الاحتجاج بالصدوق (بشرطه) في موضعين من «التقدمة»،
وذكر التوفيق بينهما وبين قوله في «الجرح والتعديل»:
(يكتب حديثه وينظر فيه) وهو بحث مهم. (ت).

٤٩ - ٥٢

مراتب الجرح عند ابن أبي حاتم أربعة، وذكر متابعة الخطيب
وابن الصلاح له على رباعيتها، وجعل الذهبي لها
خمس مراتب، ومتابعة العراقي له فيها، وجعل ابن حجر
في «تقريب التهذيب» مراتب التعديل ستاً ومراتب الجرح
ستاً، وبيان أن هذا خاص بكتاب «التقريب» ويخطئ من
جعله عاماً

٥٣ - ٥٥

(الثقة) دون (الحجة) عند ابن معين - وغيره - ، وقول
المنذري: المحكي عنهم خلاف ذلك

٥٦

ردّ قوله هذا بذكر نصوص النقاد وبذكر الشواهد الكثيرة الدالة
على ذلك. (ت).

٥٦ - ٦٠

إيراد لفظ (الثقة) بمعنى (الحجة) جاء في بعض عباراتهم كما
يفهم من سياقها. (ت).

٦٠

- ٦٠ - ٦٢ بيان الدارقطني المراد من قوله في الراوي: لَيْن، أو: كثيرُ الخطأ
- ٦١ ضبطُ لُفظة (أَيْسٍ) وبيانُ أصلها عن أبي علي الفارسي. (ت).
- اسمُ (عَلَيْكَ) بفتح الياء دائماً، فالكافُ في لغة العجم حَرْفُ تصغير، ومثله جعفرُكَ، حُسَيْنُكَ، عَبْدُكَ، نَصْرُكَ، وأشباهُها. (ت).
- ٦٣ ضبطُ لُفظ (أُسْفَرَايِينَ) وبيانُ أنَّ فيها تسعَ لغات. (ت).
- ٦٣ عَمَلُ المحدثِ بما سَمِعَهُ من شيخه من جرح الراوي استدلالٌ وليس بتقليد
- ٦٤ - ٦٣ قولُ المنذري: لا يَحْكُمُ بشيءٍ يَجِدُهُ في الكتب من الجرح إلا إذا سَمِعَهُ من طريقين
- ٦٤ ذَكَرُ أنَّ قولَ المنذري هذا خلافُ المعمول به. (ت).
- اختلافُ المحدثين في تضعيف الرجال وتعديلهم كاختلاف الفقهاء وغيرهم فيما قالوه عن اجتهاد
- ٦٤ - ٦٥ ذكر ثلاثة نماذج يتبدى فيها أنَّ اختلاف المحدثين عن اجتهاد. (ت).
- ٦٥ - ٦٧ اختلافُ المحدثين في قبولِ رواية المبتدعة وردّها، وذكرُ بعض المذاهب فيها
- ٦٧ كلامٌ للحافظ الذهبي في هذه المسألة استقر فيه على قبول روايتهم بشيء يسيرٍ من التحفظ، وكلامٌ للمفتي الشيخ محمد بَخِيت المُطيعي حرَّر فيه قبولَ رواية كُلِّ من كان من أهل القبلة يصلي بصلاتنا ويؤمن بكل ما جاء به رسولنا ويقول بحرمة الكذب، تبعاً للحافظ ابن حجر. (ت).
- ٦٧ - ٧٠

- اختلاف المحدثين في اشتراط عدد المزكي والجراح على ثلاثة أقوال
٧١ - ٧٠
- ترجيح القول الثالث باشتراط العدد في الشاهد لا الراوي . (ت) .
٧١
- ذكر قولين في قبول الجرح المفسر والمبهم
٧٢
- سرد الأقوال الخمسة في هذه المسألة وبيان الراجح منها . (ت) .
٧٢ - ٧٣
- اختلاف المحدثين في الاحتجاج بمحمد بن إسحاق، وذكر كلام بعض المحدثين فيه تضعيفاً وتوثيقاً، والاستقرار على توثيقه والاحتجاج به
٧٣ - ٧٧
- ابن القيم يرى توثيق ابن إسحاق، ويرد الاستدلال على تضعيفه بحكاية هشام بن عروة . (ت) .
٧٤ - ٧٥
- الجواب عن تعارض قول شعبة وسفيان : محمد بن إسحاق أمير المؤمنين في الحديث، وجرح مالك ويحيى القطان له، نقلاً عن الأمير الصنعاني . (ت) .
٧٨ - ٧٩
- اختلاف المحدثين في الاحتجاج بشبابنة بن سوار، واحتجاج الشيخين به في صحيحيهما، ورواية الأئمة النقاد عنه، وفيه كلام لآخرين، وتوجيه المنذري لاختلافهم فيه
٨٠ - ٨٢
- اختلاف المحدثين في الجرح والتعديل كاختلاف الفقهاء : عن اجتهاد، وتوجيه
٨٣
- اختلاف المحدثين في شجاع بن الوليد، واحتجاج الشيخين به في صحيحيهما، وذكر تدليس عن بعض الشيوخ وروايته

- حديثاً منكراً ورفعِهِ حديثاً موقوفاً، وتوجيهُ المنذري
 ٨٤ - ٨٥
 لاختلافهم فيه
- كُلُّ مَنْ اسْمُهُ (حُصَيْن) فِي رِوَاةِ الصَّحِيحِينَ: بضم الحاء مصغراً
 إلا (أَبَا حَصِين: عثْمَانُ بْنُ عَاصِمٍ) فبفتح الحاء دون
 ٨٤ - ٨٥
 تصغير. (ت).
- بيانُ المنذري المرادُ من قولهم في الراوي: ليس بشيء،
 ٨٥ - ٨٦
 أو: ليس حديثُهُ بشيء، والتفصيلُ في ذلك
- توجيهُ توثيقِ ابنِ معينٍ وتضعيفِهِ للراوي نفسه، وأنه بحسب
 ٨٦ - ٨٧
 الأحوال وكذا صنيعُ غيره من الحفاظ
- نقلُ كلامِ الحافظِ الباجي في توثيقِ المحدثِ من لا يُحتجُّ به
 حيناً، وتضعيفِهِ حيناً من يُحتجُّ به، وذكرُ أنه يقعُ له هذا
 ٨٧ - ٨٩
 بحسبِ السؤال، مع ذكر بعضِ الأمثلة لذلك. (ت).
- الجرحُ والتعديل للراوي إذا صَدَرَ من ناقدٍ واحدٍ، أيهما
 ٨٩
 يقدم؟. (ت).
- مذاهبُ النقاد للرجال غامضة، فذكرُهم المغامزُ في الراوي
 ٩٠
 تُحْمَلُ على وجوه وإفادات
- الشيخان لم يذكرا شروطَهما في الصحيحين، وإنما عرِفَ ذلك
 بسبْرِ كتابيهما، والجوابُ عما أخرجاه فيهما لمن تكلَّم فيه
 ٩٠ - ٩١
 من الرواة

تتمة في بيان قول أبي حاتم الرازي
في الراوي: يكتب حديثه ولا يحتج به

٩٣ بيان أبي حاتم لمرايد من قوله: يكتب حديثه ولا يحتج به

٩٤ تفسير الإمام ابن تيمية لعبارة أبي حاتم

هل كل من قال فيه أبو حاتم: (يكتب حديثه ولا يحتج به)
لا يحتج به أم ينأزغ في هذا؟ الظاهر الثاني، وقول
الذهبي: إذا لئ أبو حاتم رجلاً فتوقف حتى ترى ما قال
غيره فيه، فإنه متعنت في الرجال، وقول ابن تيمية: إنه
يقول هذا في كثير من رجال الصحيحين فإن شرطه في
التعديل صعب

٩٤

ذكر نماذج من تشدد أبي حاتم نقدًا لها الحافظ ابن حجر
والزيلعي وابن عبد الهادي

٩٤ - ٩٦

قول أبي حاتم في خالد الحذاء: يكتب حديثه ولا يحتج به،
وتوثيق ابن معين والنسائي وابن سعد والعجلي والذهبي
وابن حجر له

٩٦ - ٩٧

٩٧ نقد الذهبي في أربعة من كتبه تضعيف أبي حاتم لخالد الحذاء

نقد ابن القطان الفاسي قول أبي حاتم في بهز بن حكيم: يكتب
حديثه ولا يحتج به، ورد ابن القطان لقوله، وقوله:
لا يقبل قول أبي حاتم إلا بحجة، وذكر توثيق النقاد
لبهز بن حكيم، وذكر عدد من النقاد وثقوه

٩٧ - ٩٨

قول أبي حاتم في بعض الرواة: (يكتب حديثه) يفيد أنه أقوى ممن قال
فيه (يكتب حديثه ولا يحتج به)، وشرح ذلك

٩٩

الفاظُ الجرح والتعديل لأبي حاتم وابنِه في كتاب «الجرح
والتعديل» تحتاجُ إلى استقراء تام وجمع وتصنيف
ودراسة حتى تُضَبَّط اصطلاحاتُهما

٩٩

١٠١

رسالة أمراء المؤمنين في الحديث

فاتحتها، وفيها ذكرُ عادة المحدثين بتلقيب شيوخ الرواية بمثل:
الشيخ، والمسند، والمحدث، ... ، وأمير المؤمنين
في الحديث، عملاً بحديث عائشة: أمرنا رسول الله ﷺ:
أَنْزِلُوا النَّاسَ مَنَازِلَهُمْ

١٠٣ - ١٠٤

التنبية على خطأ ما قيل من بعض المحدثين المتأخرين: إِنَّ
(الحافظ) و(الحجة) و(الحاكم) لَقَبُ لِمَنْ يَحْفَظُ كَذَا
مِثَّةَ أَلْفِ حَدِيثٍ. (ت).

١٠٣

بيان المعنى المراد من لقب (أمير المؤمنين في الحديث)

١٠٤

تخريجُ حديث عائشة: أَمَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَنْزِلَ النَّاسَ
مَنَازِلَهُمْ، وبيان أنه صححه ابنُ خزيمة وغيره. (ت).

١٠٤

من قيل فيه: (أمير المؤمنين في الحديث) لا يُشْتَرَطُ فيه أن يكونَ
قد سَلِمَ من الغلط أو النقد، ولا أن يكونَ لا يتقدمُه
أو يُساويه أحدٌ في عصره

١٠٥

إطلاقُ هذا اللقب على من لُقِّبَ به إنما هو بحسب زمانه، وليس
هو بحسب بلوغه درجة السالفين

١٠٥

قبولُ إطلاق اللقب على من أُطْلِقَ عليه شرطُه أن يكونَ صادراً
ممن هو في تلك المرتبة أو يقاربها

١٠٥

ذكر اشتراط الحافظ السخاوي هذا الشرط في لقب (الحافظ)،

١٠٥ - ١٠٧

ونقله ما يؤيده عن الحافظ ابن حجر.

معرفة من أطلق اللقب على صاحبه لها أهمية كبرى، فقد يعطي

١٠٧

هذا الوسام من لا يملك إعطاءه فيرفض. (ت).

خطتي في ذكر من لُقّب بهذا اللقب (أمير المؤمنين في الحديث)

الاقتصار على اسمه، وتاريخ ولادته ووفاته، واسم

بلده، واسم الواصف له باللقب، واسم المصدر الوارد

فيه، وذكر من لُقّب بلقب (أمير المؤمنين في النحو)

١٠٧ - ١٠٨

و... في الفقه) على سبيل التبع

الملقّبون بلقب (أمير المؤمنين في الحديث)

١ - أبو الزناد: عبد الله بن ذكوان التابعي المدني ١٠٩

٢ - أبوبكر: محمد بن إسحاق بن يسار المطلبى المدني ١٠٩

٣ - أبوبكر: هشام بن أبي عبد الله الدستوائي البصري ١١٠

٤ - أبوبسطام: شعبة بن الحجاج الواسطي البصري ١١٠

٥ - أبو عبد الله: سفيان بن سعيد الثوري الكوفي ١١٠

٦ - أبو سلمة: حماد بن سلمة بن دينار الربيعي البصري ١١٠

٧ - أبو عبد الله: مالك بن أنس الأصبحي الإمام المدني ١١١

٨ - أبو عبد الرحمن: عبد الله بن المبارك بن واضح المروزي ١١١

٩ - أبو محمد: عبد العزيز بن محمد الدراوردي المدني ١١١

١٠ - أبو عبد الله: الفضل بن موسى السيناني المروزي ١١٢

١١ - أبو سعيد: يحيى بن سعيد بن فروخ القطان البصري ١١٢

١٢ - أبو عبد الله: محمد بن عمر بن واقد السهمي الواقي المدني ١١٢

- ١٣ - أبو نُعَيْم: الفَضْل بن دُكَيْن التِّمِّي المُلَانِي الكُوفِي ١١٢
- ١٤ - أبو الوليد: هشام بن عبد الملك الباهلي الطَّلَاسِي البصري ١١٣
- ١٥ - أبو الحسن: علي بن عبد الله بن جعفر ابن المَدِينِي البصري ١١٣
- ١٦ - أبو يعقوب: إسحاق بن إبراهيم الحنظلي ابن راهويه المَرُوزِي ١١٣
- ١٧ - أبو عبد الله: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجُعْفِي البخاري ١١٣
- ١٨ - أبو عبد الله: محمد بن يحيى بن عبد الله الذُّهَلِي النِّسَابُورِي ١١٣
- التَّبِيهَةُ عَلَى خَطَا قَوْلِ الزَّرْكَلِيِّ: مات ببغداد،
والصَّوَابُ أَنَّهُ مَاتَ بِالرُّيِّ. (ت) ١١٣
- ١٩ - أبو حاتم: محمد بن إدريس بن المُنْذِر الحنظلي الرازي ١١٤
- هَؤُلَاءِ الْمَذْكُورُونَ مِنْ رِجَالِ (الْكَتَبِ السَّتَةِ)
- ٢٠ - أبو الحسن: علي بن عمر بن أحمد الدارقطني البغدادي ١١٤
- ٢١ - أبو محمد: عبد الغني بن عبد الواحد الجَمَاعِي المَقْدِسِي ١١٥
- الدمشقي
- ٢٢ - أبو إسحاق: إبراهيم بن محمد بن خليل، سبط ابن العجمي، ١١٥
- الحلبِي
- ٢٣ - أبو الفضل: أحمد بن علي بن محمد بن حجر العَسْقَلَانِي ١١٦
- المصري
- ٢٤ - أبو محمد: عبد الرحمن بن علي بن الدَّيَّع الزَّيْدِي اليماني ١١٨
- وَنَقْدِي لِلْعِيدْرُوسِيِّ إِذْ عَدَّهُ مِنْ (أَمْرَاءِ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحَدِيثِ).
(ت) ١١٨
- ٢٥ - عبد الله بن سالم بن محمد البصري المكي ١١٨
- ٢٦ - محمد بن إسماعيل الأمير الصَّنْعَانِي المعروف ١١٩
- بِابْنِ الْأَمِيرِ
- ذَكَرُ خَمْسَةِ أَبْيَاتٍ لِحَبِيبِ اللَّهِ الشَّنْقِيطِيِّ تَرَجَّى فِيهَا أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ

مسلم، وأحمد، ويحيى بن معين، والسيوطي، (ونفسه أيضاً!) من أمراء المؤمنين في الحديث، وذكره أنه لم يقف على وصف الأئمة الأربعة المذكورين بذلك، وترجمتي لهم بإيجاز على فرض وصفهم بذلك رحمهم الله تعالى

١١٩ - ١٢٠

وقوفي على ما يُفيد تلقب يحيى بن معين بأمير المؤمنين في الحديث...

١٢١

تلقب الإمام الفراء النحوي يحيى بن زياد الكوفي بلقب: أمير المؤمنين في النحو

١٢٢

تلقب الإمام أبي إسحاق الشيرازي إبراهيم بن علي إمام الشافعية بلقب أمير المؤمنين في الفقهاء

١٢٢

تلقب الإمام أبي حيان الأندلسي محمد بن يوسف بلقب أمير المؤمنين في النحو

١٢٢

ذكر الحديث المستند إليه في إطلاق هذا اللقب على المحدثين: «اللهم ارحم خلفائي...»، وبيان أنه حديث موضوع!

١٢٣

ذكر طائفة من المحدثين الكبار القدامى والمتأخرين استدلو بهذا الحديث على فضل أصحاب الحديث: الرامهرمزي، والخطيب، والقاضي عياض، والسيوطي، ساكتين عليه!

١٢٣

طائفة من المحدثين النقاد وضع هذا الحديث: الذهبي، والزيلي، والعراقي، والهيثمي، والمناوي

١٢٤ - ١٢٥

نقد متابعة الشيخ جمال الدين القاسمي للسيوطي ومن قبله في الاستدلال بهذا الحديث على شرف المحدثين، وكذا الشيخ حبيب الله الشنقيطي رحمهما الله تعالى

١٢٥

تتمة في إبطال ما قيل : إنَّ (الحافظ) و (الحجة)

١٢٦ و (الحاكم) لَقِبَ لِمَنْ يَحْفَظُ كَذَا مِثْلَ أَلْفِ حَدِيثٍ

قَوْلُ عَلِيِّ الْقَارِي : الْحَافِظُ مَنْ أَحَاطَ بِمِثْلِ أَلْفِ حَدِيثٍ ، وَالْحُجَّةُ
مَنْ أَحَاطَ بِثَلَاثِ مِثْلِ أَلْفِ حَدِيثٍ ، وَالْحَاكِمُ مَنْ أَحَاطَ بِجَمِيعِ

١٢٧ الْأَحَادِيثِ

قَوْلُ الْمُتَاوِي كَذَلِكَ فِي الْحَافِظِ ، وَالْحُجَّةِ ، وَالْحَاكِمِ ، وَمَتَابَعَةُ عَلِيٍّ

١٢٧ الْتَهَانَوِي وَالْبَاجُورِي لَهُ

مَرْجُ هَؤُلَاءِ الْعُلَمَاءِ بَيْنَ أَلْقَابِ الرِّوَايَةِ وَالْقَابِ الدِّرَايَةِ ، فَقَدْ
أَدْخَلُوا (الْحُجَّةَ) - وَهُوَ لَقَبُ دِرَايَةٍ - مَعَ (الْحَافِظِ) ،

١٢٨ و (الْحَاكِمِ) عَلَى قَوْلِهِمْ ، وَهُمَا مِنْ أَلْقَابِ الرِّوَايَةِ

مُقَابِلَةُ الْحَافِظِ الذَّهَبِيِّ فِي تَرْجُمَةِ (الْمُفِيدِ مُحَدِّثِ جَرَجَرَايَا الْبَغْدَادِيِّ
أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ) بَيْنَ بَعْضِ أَلْقَابِ الرِّوَايَةِ

١٢٨ وَالْدِرَايَةِ تَمَيِّزاً بَيْنَهُمَا

نَقَلَ الذَّهَبِيُّ عَنِ الْجَرَجَرَايِ أَنَّ مُوسَى بْنَ هَارُونَ سَمَّاهُ : (الْمُفِيدِ) ،
وَقَوْلُ الذَّهَبِيِّ : إِنَّ هَذِهِ الْعِبَارَةَ أَوَّلُ مَا اسْتَعْمِلْتُ لِقَباً فِي هَذَا

١٢٨ الْوَقْتُ قَبْلَ الثَّلَاثِ مِثَّة . (ت) .

تَمَحِيصُ قَوْلِ الذَّهَبِيِّ ، وَكُشِفَ ادِّعَاءُ الْجَرَجَرَايِ فِيمَا نَسَبَهُ إِلَى
مُوسَى بْنِ هَارُونَ ، وَسَوِّقُ الشُّوَاهِدِ مِمَّا كُذِّبَ فِيهِ لِتَأْكِيدِ كَذِبِ
ادِّعَائِهِ ، وَذَكَرُ ثَمَانِيَةِ مِنَ الْحُقَافِ كَانُوا قَبْلَهُ وَلُقِّبُوا بِلَقَبِ

١٢٩ - ١٢٨ (الْمُفِيدِ) . (ت) .

بَيَانُ نَقْضِ مَا ذَكَرَهُ الْمُتَأَخِّرُونَ فِي شَرْطِ لِقَبِ (الْحَافِظِ) وَغَيْرِهِ ، وَذَكَرُ
أَحَدَ عَشَرَ حَافِظاً ، لُقِّبُوا بِلَقَبِ الْحَافِظِ وَلَمْ يَبْلُغْ حَدِيثُ كُلِّ وَاحِدٍ

١٣٠ - ١٣١ مِنْهُمْ خَمْسَةُ آلَافِ حَدِيثٍ

الصحابة الستة المكثرون من الرواية أقصى ما رَوَى كُلُّ واحد منهم دون

١٣١

سبعة آلاف حديث

قولُ شعبة في حجاج بن أَرْطاة: حافظ، يُفيدُ اصطلاحَ السلف في هذا
اللفظ، ويقطعُ بإبطال قول المتأخرين قول ابن حجر: الحافظ
من مَهَر في معرفة الحديث، ولم يذكر (الحاكم) و (الحجة) في

١٣٢

«نزهة الألباب في الألقاب»

ذكرُ استيفاء السخاوي كُلَّ ما يتعلق بالمحدث، والحافظ، والحفظ،

١٣٢

والْحُفَاطُ، في «الجواهر والدرر»

لفظ (الحاكم) لَقَبُ قضاءٍ وليس بَلَقَبٍ تحديث، ورواية... وتأيدُ
ذلك بقول ابن خَلَّكان في (الحاكم النيسابوري): «إنما عُرِفَ
بالحاكم لتقلُّدِهِ القضاء»

١٣٣ - ١٣٢

ذكرُ أَنَّ هذه الألقاب ألقابُ رواية، وقد تُورَدُ مَوْرَدُ التعديل والتوثيق في

١٣٣

بعض التراجم، وذكرُ شاهدٍ على ذلك

لَقَبُ (حافظ) لَقَبُ روايةٍ بدليل إطلاقه على جملةٍ من الحُفَاطِ
المجروحين بالكذب والوضع، وذكرُ ثلاثةٍ منهم شاهدٌ لذلك:

١٣٤ - ١٣٣

١ - الشاذكوني، ٢ - والكديمي، ٣ - والمُصْعَبِي

المُصْعَبِيُّ كان من أصْلَبِ أهل زمانه في نُصرةِ السُّنَّةِ، وكان يَضَعُ

١٣٤

الأحاديث ويَقْلِبُ الأسانيد!!!

تبيينُ انتفاءِ التعارضِ بين التلقيب بالحافظ، أو أمير المؤمنين في

الحديث، أو غيرهما، وبين الوصفِ لمن لُقِّبَ بذلك بأنه

١٣٥

متروك، أو مُدْلَس، فذاك في شأنِ تحمُّله، وهذا في شأنِ أدائه

ذكرُ أَنَّ لَقَبَ (أمير المؤمنين في الحديث) أُطْلِقَ على بعضهم لحفظه،

١٣٥

وعلى بعضهم لفطنته ووقاره

١٣٧

استدراك